The Effects of Foreign Investment in the Arabic Local Investment Future - An Analytical Measurement Study for Some of the Arabic Gulf States for the Period from 1992-2010

A Thesis Submitted by **Nooria Abd Mohammed**

to the St Clements University, as a requirement for obtaining the degree of the **Ph.D in Operations Research**

Supervised by

Assistant Professor **Dr. Abas Khudair Al Janabi**

1433 2012

Abstract

This study focus on the analysis of foreign investment and its effect on the domestic investment under the globalization phenomena in all its aspects with the development of communication means, which made the convergence of ideas much easier.

Investments have become more without nationality due to international trade and liberalization policy.

So that development countries specially Arab gulf countries started to work hard trying to attract the foreign investment generally and direct foreign investment specially, by excluding the restrictions on the movement of capitals and granting generous incentives to foreign investors.

This is not for being an alternative source or complement to finance economic development only, but to transfer the advanced technological capabilities or organizational and managerial skills and marketing and other critical inputs from abroad.

It's as a tool for integration into the international networks of production, marketing and distribution and a tool to improve the international competitiveness of companies and the economic performance of countries, taking into consideration that these desired benefits of foreign investment flow in the process is automatic, but still a planned operation and based on good governance.

Arab gulf countries have been worked on to make the proper climate for foreign investment by updating the regulation laws and legislations that govern it, but still not against the expansion of domestic investment, so that to achieve the economic growth.

The best result of these (foreign & domestic investments) will be achieved in the best investment climate , which effect the economic growth directly.

Economic liberty and the simplicity of procedures ,availability of financial markets ,high level of education & training as well as low indicator of corruption , these factors above greatly increase the contribution of the investment in economic growth.

Thus it becomes more important to analyze the trends in domestic and foreign investment, to demonstrate the role that can be played in the process of economic development and economic growth The progress and development of nations economically, socially and politically, also showed that the investment climate fumbles dramatically by the political situation, which have been reflected by the resent revolution and developments in Arab countries and how is that reflected in reducing the rate investments in these regions. This study finds out that despite the natural economic, financial and human conditions, despite these conditions the profiteering of them in the investment is still weak. And the improvement of economics in these countries is a result of increasing the oil export which effects in (GDP) indicator and increased the spending investment and consume, as well as increased the volume of savings.

And through economic indicators, the economic situation on gulf countries is having improvement because of the big increase in oil prices which reflect a big increase in (GDP), but the big improvement of technology and development in these countries is reflected by the growth of foreign (direct & indirect) investment indicator.

The future of domestic investment in these countries is limited by several factors, most of them are political stationary and economic indicators (GDP, savings, foreign investment ...etc), so that forecasting these factors will help in making a good planning for the most important expected future strategies.

ements University در المعنة سانت کلیمنتس St. Clements University

اثر الاستثمار الاجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 2010-1992

أطروحة دكتروراه مقدمة الى مجلس جامعة سانت كليمنتس (St. Clements University) وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة علوم بحوث العمليات

تقدمت بها الطالبة نــورية عبـد محمـد

بأشـــراف

أ . د . عباس خضير الجنابي

2012 م

\$1433

المستخلص:

لقد ركزت هذه الدراسة على تحليل دور الاستثمار الاجنبي واثره في الاستثمار المحلي في ظل بروز أفكار العولمة بمختلف جوانبها وتقارب المسافات بين الدول بفعل النطور العلمي والمعرفي في وسائل الاتصال ، ولم يعد للاستثمار جنسية بفعل سياسات التحرر الاقتصادي والتجارة الدولية ، لذا بدأت البلدان النامية ومنها دول الخليج العربي تعمل جاهدة من أجل جذب الاستثمار الاجنبي بشكل عام والاستثمار الاجنبي المباشر بشكل خاص عن طريق استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز سخية للمستثمرين الأجانب ، كل ذلك ليس لكونه مصدراً بديلاً أو مكملاً لتمويل النتمية الاقتصادية فقط وانما في نقل القدرات التكنولوجية المتطورة أو المهارات التنظيمية والإدارية والتسويقية وغير ذلك من المدخلات الهامة من الخارج ، كما يشكل أداة للاندماج في الشبكات الدولية للإنتاج والتسويق والتوزيع وأداة لتحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات والأداء الاقتصادي للبلدان ، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان هذه المنافع المرجوة من تدفقات الاستثمار الاجنبي هي عملية غير تقائية وإنما عملية مخططة وتستند الى الإدارة الرشيدة .

لذا عملت دول الخليج العربي على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وتحديث الأنظمة والقوانين والتشريعات المتحكمة بالاستثمار لان لايكون على حساب التوسع في الاستثمار المحلي وتحقيق دوره في النمو الاقتصادي ، فكلما كان المناخ الاستثماري في البلد المضيف (سواء كان محليا او اجنبيا) أفضل كلما كان أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة والمحلية على النمو الاقتصادي أسرع وأقوى ، فالحرية الاقتصادية وبساطة الإجراءات ووجود اسواق مالية متطورة وارتفاع مستوى التعليم والتدريب وانخفاض مؤشرات الفساد تزيد كثيراً من مساهمة الاستثمارات في النمو الاقتصادي ، وبذلك يصبح من الاهمية بمكان تحليل اتجاهات الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي ، وتبيان الدور الذي يمكن أن يلعباه في عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ، وفي تقدم وتطور الدول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً مكما تبين ان مناخ الاستثمار يتحسس بشكل كبير للاوضاع السياسية والذي انعكس من التطورات والثورات الاخيرة في البلدان العربية وكيف ذلك اثر على تراجع من الاخيرة في البلدان العربية وكيف ذلك اثر على تراجع

معدلات الاستثمار في المنطقة وتوصلت هذه الدراسة الى انه بالرغم من توفر الشروط الطبيعية والاقتصادية والمالية والبشرية الا ان الاستفادة منها في الاستثمار على مستوى قطري او بين الاقطار العربية لايزال ضعيفا وان التحسن الذي يشهده المناخ الاستثماري هو نتيجة زيادة الصادرات النفطية والذي اثر في زيادة الناتج الاجمالي المحلي ومن خلاله زاد الانفاق الاستثماري والاستهلاكي فضلا عن زيادة حجم الادخارات.

ومن خلال المؤشرات الاقتصادية الرئيسية يكون واقع الدول الخليجية الاقتصادي يشهد تحسننا كبير بسبب ارتفاع اسعار النفط والذي يحقق زيادة كبيرة بالدخل للناتج المحلي الاجمالي بينما يعكس واقع التطور والتكنولوجيا السائد في هذه الدول نمو مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر. ان مستقبل الاستثمار المحلي في دول الخليج يتحدد بعدة عوامل ابرزها الاستقرار السياسي والعوامل الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي والادخار والاستثمار الاجنبي وغيرها) ، لذا فن عملية التنبؤ بهذه العوامل ستساعد على التخطيط السليم لاهم الاستراتيجيات المستقبلية المتوقعة.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الجدول
87	الانموذجات المعتمدة في تفسير سلوك القيم المتتبأ بها	.1
103	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج العربي للمدة 2000–2009	.2
	(بالنسب المئوية)	
106	دليل مؤشر السياسة المالية (التوازن الداخلي)	.3
106	مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) للمدة	.4
	2004–2004 (بالنسب المئوية)	
107	دليل مؤشرمؤشر سياسة التوازن الخارجي (وتعطى الدرجات حسب تغير المؤشر)	.5
108	مؤشر سياسة التوازن الخارجي (عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)	.6
	للمدة 2000 – 2005 (بالنسب المئوية)	
109	دليل مؤشرالسياسة النقدية(معدل التضخم) وتعطى الدرجات حسب تغير المؤشر	.7
110	مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم) للمدة 2000- 2005 (بالنسبة المئوية)	.8
112	درجات للمؤشرات (مؤشر سياسة التوازن الداخلي ،مؤشر سياسة التوازن الخارجي ومؤشر السياسة	.9
	النقدية)	
113	تطور المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار في البلدان العربية للمدة (2006- 2009)	.10
115	اهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد الخليجي للمدة 1992-2009 (القيمة بالمليون دولار	.11
	وبالنسب المئوية)	
116	اجمالي الاستهلاك المحلي ونسبته من الناتج المحلي لدول الخليج العربي(القيمة بملابين الدولارات)	.12
118	مؤشر راس المال الثابت والاستثمار الاجنبي بملايين الدولارات لمجموعة دول الخليج العربي للفترة	.13
	2009–2000	
132	نسبة حجم الاستثمارات المحلية الاجمالية من الناتج المحلي	.14
133	نسبة حجم الادخارات المحلية الى حجم الناتج المحلي الاجمالي	.15
135	الصادرات والواردات في لكل من المملكة العربية السعودية والامارات للمدة (2001–2009) نسب مئوية	.16
137	اجمالي الاستهلاك المحلي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة(1992-2009)	.17
138	مؤشر راس المال الثابت والاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر بملايين الدولارات للمملكة العربية	.18
	السعودية للفترة من 2000–2009	
139	مؤشر راس المال الثابت والاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر بملايين الدولارات لدولة لامارات	.19

		n e
	العربية للفترة من 2000–2009	
.20	المصطلحات والرموز التي تم استخدامها في الانموذجات	143
.21	التقديرات المثلى للنموذج الأول	152
.22	التقديرات المثلى للنموذج الثاني	154
.23	التقديرات المثلى للنموذج الثالث	156
.24	التقديرات المثلى للنموذج الرابع	157
.25	التقديرات المثلى للنموذج الخامس	159
.26	النموذج المقدر لمؤشر الناتج المحلي الاجمالي لكل من الامارات والسعودية	165
.27	التقديرات المستقبلية لمؤشر الناتج المحلي الاجمالي	168
.28	بالنماذج المتتبأ بها لاستراتيجية الالتحاق بركب العولمة للمدة 2016-2020	175
.29	بالنماذج المتنبأ بها لاستراتيجية التكييف والاعتماد على الذات في تحقيق التنمية الاقتصادية للفترة	171
	(2025–2021)	
.30	نتائج التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية في المشهد الاول والثاني والثالث لدول عينة الدراسة	178

قائمة الإشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
105	منحنى النمو للناتج المحلي الاجمالي للسنوات من 1992الى 2009 لمجموعة دول الخليج العربي	1
120	حجم الاستثمارات الاجنبية لمجموعة دول الخليج العربي الداخلة	2
124	العلاقة بين تكوين راس المال والاستثمار الاجنبي المباشرللمدة (1992-2009)	3
126	العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر للمدة (1992-2009)	4
131	معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (السعودية والامارات)	5
132	منحنى الناتج المحلي لكل من الامارات والسعودية	6
134	مقارنة الاستثمار المحلي مع حجم الادخار المحلي في دولة الامارات العربية	7
134	مقارنة حجم الاستثمار المحلي بحجم الادخار المحلي للمملكة العربية السعودية للمدة 1992- 2009	8
136	قيمة الصادرات والواردات بملايين الدولار وبالاسعار الجارية للمملكة العربية السعودية	9
136	قيمة الصادرات والواردات وبالاسعار الجارية لدولة الامارات العربية	10
167	منحنى الناتج المحلي في الامارات والسعودية للمدة(2011-2015	11
167	التقديرات المستقبلية لمؤشر الناتج المحلي الاجمالي	12
168	منحنى الاستثمار المحلي في الامارات والسعودية للمدة(2011-2015)	13
169	منحنى الاستثمار المحلي في الامارات والسعودية للمدة(2011–2015)	14
172	منحنى الناتج المحلي في الامارات والسعودية للمدة(2016-2020)	15
172	منحنى الاستثمار المحلي في الامارات والسعودية للمدة(2016-2020)	16
173	منحنى الاستثمار الاجنبي في الامارات والسعودية للمدة (2016-2020)	17
176	مؤشر الناتج المحلي الاجمالي ومنحنى النمو المتوقع للمدة (2021-2025)	18
176	مؤشر الاستثمار المحلي في كل من السعودية والامارات ومنحنى النمو المتوقع للمدة (2021-	19
	(2025	
177	مؤشر الاستثمار الاجنبي في كل من السعودية والامارات ومنحنى النمو المتوقع للمدة (2021-	20
	(2025	

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الملحق
1	المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد السعودي للمدة 1992 - 2010 (مليون دولار)	1
2	المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد الاماراتي للمدة 1992 – 2010 (مليون دولار)	2
3	المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد البحريني للمدة 1992 – 2009 (مليون دولار)	3
4	المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد الكويتي للمدة 1992 – 2009 (مليون دولار)	4
5	المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد العماني للمدة 1992 – 2009 (مليون دولار)	5
6	المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد القطري للمدة 1992 – 2009 (مليون دولار)	6
7	المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لمجموعة دول الخليج للمدة 1992 – 2009 (مليون دولار)	7
1	مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية للنماذج	8

شهد العالم اثناء العقود الماضية زيادة هائلة في تدفقات رؤوس الاموال العالمية، وتعزى هذه الزيادة في حجم التدفقات الاستثمارية في جزء كبير منها الى حقيقة مفادها ان العديد من البلدان اصبحت تدرك الان اهمية راس المال الاجنبي ودوره الهام في دعم النمو والتنمية في معظم اقتصاديات دول العالم ومنها الدول النامية ، وفائدته لهذه الدول التي يستثمر فيها ، ومع تزايد العجز في ميزان المدفوعات ونقص العملات الصعبة ونقص في الانفاق الاستثماري للبلدان النامية مما دفعها الى استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية بشكل استثمارات اجنبية مباشرة وغير مباشرة لما لها من اثار ايجابية على هذه البلدان المضيفة ، فيما اذا تم توجيهها الى القطاعات السلعية واستخدامها في تصحيح الاختلالات البنيوية المادية وغير المادية وهذا يتطلب خلق بيئة صحية لجذب رؤوس الاموال وتوفير سياسات رصينة تخدم الاستثمار الاجنبي المباشر اكثر من الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة من خلال خلق قوانبين وانظمة للعمل والعمال وفتح الاسواق من خلال تقديم حوافز (خصومات) ضريبية ، وحماية حقوق الملكية الفكرية والمادية فضلا عن مشاركة الحكومة في الاقتصاد من خلال دعم المنهاج الاستثماري في البنية التحتية ، واطر تحكم بالاقتصاد الكلى وسياسات التجارة.

وقد تبلورت نظرية الاستثمار وانتقلت من سعيها الى وضع الاسعار والسياسات في مكانها الصحيح (اصلاحها) الى وضع المؤسسات في هذا المكان . فالمستثمرون يقصدون الدول التي تتوفر فيها بيئات اقتصادية قابلة للتنبؤ ، ونظم قانونية قوية ، ومؤسسات سليمة ، وفي الواقع لابد من الحكومات الساعية الى استقطاب راس المال الاجنبي من ان تعطي الاولوية لانشاء البيئات السليمة البعيدة عن التقرقة والتمييز في مجال الاعمال وذلك بتبني تعليمات حكومية جيدة والّتي سَتَكُونُ قادرة على الإستثمار الاجنبي في تحسين الدخل القومي للبلد فمن الناحية النظرية التدفقات من الاستثمار الاجنبي تزيد من المنافع الاقتصادية ، فالاستثمار الاجنبي له الثاره الايجابية والسلبية على الاستثمارات المحلية تعتمد بالدرجة الاكبر على طبيعة

التنظيم والقوانين داخل الدولة المضيفة ويمكن عكس ذلك بالمقارنة بين اثار الاستثمار الاجنبي (ايجابا اوسلبا)وطبيعة التنظيم لهذا الاستثمار في ذلك البلد.

لقد اعطى الاستثمار الاجنبي دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال الاسهام في ربط اسواق راس المال واسواق العمل وزيادة الاجور وانتاجية راس المال في الدول المضيفة له، ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة زادت حركة التجارة بشدة كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد للاستفادة من الوفورات الناجمة عن التخصص وتوزيع الانشطة.

ومن المحتمل ان تكون المزايا التي يحملها المستثمرون الاجانب الى الدول المضيفة لهم وان كانت غير مضمونة مجدية من حيث انها تساعد الدول النامية على مواجهة التحدي المائل امامها الا وهو الاندماج في الاقتصاد العالمي المنافس، وتشمل المزايا الرئيسية المحتملة في هذا المجال (نقل التكنولوجيا والنفاذ الى الاسواق) خلق فرص عمل ، زيادة الانتاج ورفع كفاءته مما يؤدي الى التأثير على البنية التحية المحلية والترويج التجاري مما يؤدي الى انخفاض الاسعار بالنسبة للمستهلكين ، تنمية الصادرات الى جانب هذه الجوانب الايجابية قد يؤدي الاستثمار الاجنبي الذي تقوده الشركات متعدية الجنسية الى استغلال موارد البلاد المضيفة لتحقيق اقصى فائدة فيها وتحجيم البضائع المحلية فضلا عن تحجيم دورالدولة الوطنية واختراقها والسعي الى اندماجها مع الاقتصاد العالمي.

وفق هذا المنطلق استهدفت الدراسة التعرف على اساسيات الاستثمار الاجنبي، وقياس اثره في الاستثمار المحلي لبعض دول الخليج العربي وتحديد العوامل المؤثرة لكلا المتغيرين فضلا عن الاستشراف باهم المتغيرات الاقتصادية لمستقبل بلدان عينة الدراسة ورسم مساراتها اثناء المدة (2011–2025) باستخدام الاساليب الاحصائية وتحريك العقل والفكر والاستفادة من الواقع لصياغة مشاهد محتملة قد

تكون اقرب للواقع وفق فرضية مفادها ان البلدان العربية تعاني من اختلالات بنيوية في اقتصادياتها وان معظم الاستثمارات الاجنبية الداخلة الى بلدان عينة الدراسة قليلة وغير قادرة على تحفيز التتمية الاقتصادية.

ولتحقق من الفرضية وتحقيق الهدف نتاولت الدراسة اربعة محاور تضمن الاول: الاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي اطار نظري مقارن والمحور الثاني يبن دورالاستثمار الاجنبي في الاستثمار المحلي لدول الخليج العربي (الاتجاهات والمؤشرات)،وتناول المحور الثالث توصيف وتقدير النماذج لقياس اثر الاستثمار الاجنبي في الاستثمار المحلي لدول مختارة عينة الدراسة اما المحور الرابع تضمن المشاهد المحتملة لمستقبل الاستثمار والاستثمار الاجنبي في بلدان عينة الدراسة.

مشكلة الدراسة

ان اقتصادیات دول الخلیج العربی ومنها السعودیة والامارات عینة الدراسة تعانی من اختلالات بنیویة اقتصادیة ولا سیما فی الانفاق الاستثماری المحلی وکفاءة الاستثمارات ویعود ذلك الی نقص فی التمویل الداخلی والادخارات، وتبدیدها الی الخارج ،وتوجیه الجزء الاكبر منها لاغراض استهلاكیة وترفیهیه، وضعف الترابط المالی بینها مما دفع العدید من هذه البلدان الی الاتجاه نحو التمویل الخارجی بشكل استثمارات اجنبیة مباشرة وغیر مباشرة تقودها الشركات والمؤسسات الدولیة التی تسعی دائما الی استغلال موارد هذه البلدان وتحجیم دورها.

اهداهم الدراسة

ان اهداف الدراسة هي كالاتي:

- 1. التعرف على اساسيات والاطر الفلسفية للاستثمار الاجنبي .
- 2. تحليل قدرات وامكانيات الاستثمار المحلي لدول الخليج العربي للمدة (2010–1992).
- 3. قياس وتحليل اثر الاستثمار الاجنبي في الاستثمار المحلي لبعض دول الخليج العربي(السعودية والامارات).

4. استشراف مستقبل الاستثمار المحلي لعينة الدراسة من خلال مشاهد محتملة للمدة (2021–2025)، ورسم مسارات المتغيرات المؤثرة في كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي لعينة الدراسة مستعينا بالحاسوب الالي والانظمة الجاهزة مثل نظام (SPSS).

فرضية الدراسة

ان معظم التدفقات للاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة المصدرة الى دول الخليج العربي اثناء المدة (2010–2010) قليلة وغير قادرة على تصحيح الاختلال البنيوي في الاستثمار المحلي وتحسين كفاءته كونها محكومة بافكارواليات النظام الدولي الجديد ، او توجيهها لاغراض استهلاكية وترفيهيه وتبديد جزء منها الى الخارج.

منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة منهجان في التحليل:

المنهم التعليلي: الاسلوب الوصفي للاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة ويوضح الترابط بينها وبين الاستثمارات المحلية معبرا عنها بالوصف والتحليل باطر فلسفية وتاريخية.

المنهج الكمي : استخدام الاسلوب الكمي في التحليل من خلال بناء انموذجات قياسية في قياس وتحليل وتقدير اثر الاستثمار الاجنبي في الاستثمار المحلي لدول الخليج خلال المدة (2010–2010) في دول خليجية مختارة، واستخدام تحليل الانحدار المتعدد وبناء نماذج تنبؤية ورسم مساراتها خلال المدة (2025–2025) من خلال رسم مشاهد محتملة يظهر فيها مستقبل الاستثمارات المحلية في دول خليجية مختارة باستخدام الانظمة الجاهزة (SPSS).

البعد الزماني والمكاني للدراسة

لقد شملت الدراسة دول عربية خليجية مختارة (السعودية والامارات) باعتبارها اكثر البلدان الخليجية جذبا للاستثمار الاجنبي اثناء المدة (1992–2010) والتنبؤ بالقيم المتوقعة للاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي ورسم مساراتها خلال المدة (2025–2021).

ميكلية الدراسة

تضمن الدراسة أربعة فصول ، نتاول الفصل الأول الاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي (اطار نظري مقارن) وذلك ضمن ثلاثة مباحث ، نتاول المبحث الاول اساسيات الاستثمار الاجنبي ، بينما نتاول المبحث الثاني محددات الاستثمار الاجنبي والنظريات المفسرة له ، أما المبحث الثالث فقد نتاول العلاقة بين الاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي والدوال والاختبارات الاحصائية.

بينما خصص الفصل الثاني لتحليل امكانيات وقدرات الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي في دول الخليج العربي ، ضمن ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول دراسة واقع الاستثمار المحلي في دول الخليج العربي ، وتناول المبحث الثاني الروابط بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي في دول الخليج العربي ، أما المبحث الثالث فتناول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في بعض دول الخليج العربي عينة الدراسة. وتناول الفصل الثالث اثر الاستثمار الأجنبي في الاستثمار المحلي لدول خليجية مختارة ، ضمن مبحثين ، تناول المبحث الأول توصيف نماذج عينة الدراسة ، فيما تناول المبحث الثاني تقدير وتحليل النتائج لنماذج عينة الدراسة ، أما الفصل الرابع فتناول المشاهد المحتملة لمستقبل الاستثمار المحلي في بلدان عينة الدراسة ، وتكون من مبحثين تناول المبحث الأول توصيف وتقدير نماذج التنبؤ بالاستراتيجية الالتحاق بركب العولمة للمدة (2021–2020) واستراتيجية الاعتماد على الذات اي الشركات العربية للمدة (2021–2020) ، وفي المبحث الثاني تم التنبؤ بالمشاهد الثلاث ، وأختتم البحث بمجموعة من (2025)

الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها عن طريق البحث حول المسائل الأساسية للدراسة .

الدراسات السابقة

هناك العديد من الكتب والبحوث والدراسات التي تناولت جوانب متعددة من موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر بوصفه موضوعا ذو اهمية خاصة للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وفيما ياتي محاولة لاستعراض اهم تلك الدراسات والتي لها علاقة بموضوع دراستنا:

1. دراسة (Salts, 1992) عن الارتباط العكسي بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في العالم الثالث.

واعتمدت الدراسة على تحليل تاثير مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر على معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي لـ(75) دولة نامية وتوصلت الدراسة الى ان هناك ارتباط عكسي بين الاستثمار الاجنبي المباشرومعدل نموالناتج المحلي الاجمالي للمدة 1975–1980.

- 2. دراسة (عاطف النقلي، 1988م) بعنوان (الأثر غير المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على تفاقم مديونية الدول النامية). بينت هذه الدارسة كيفية تمويل الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتوسعاتها في البلدان النامية ؛ وذلك عن طريق رأس المال المتاح محلياً ، الامر الذي اسهم وبشكل كبير في حرمان الاستثمارات الوطنية من فرصة التمويل المحلي ، ولجوئها الى الاقتراض الخارجي لتمويل استثماراتها مما نتج عنه تبعية الدول النامية للدول الصناعية ففاقم هذا من مشكلة مديونيتها.
- 3. دراسة (1995, Singh and Jun, 1995) عن بعض الشواهد الجديدة على محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية. استخدم الباحثان في هذه الدراسة تحليلات تطبيقية لعدد من المؤثرات التي منها: الاستقرار السياسي (المخاطر السياسية)، والوضع الاقتصادي، وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير على تدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر للبلدان النامية وتحديداً على الدول حديثة التصنيع و التي استطاعت استقطابه حيث أظهرت الدراسة العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر في

البلدان النامية وذلك من وجهة نظر الشركات المختلفة مثل تعظيم الأرباح ، وتقديم الحوافز ، والحصول على المواد الخام ، ومن ثم الاستقرار السياسي

4. دراسة (محمد خليل ، 1995 م) عن الاستثمارات الاجنبية واثرها على التتمية . حدد الباحث في هذه الدراسة اهم دوافع الاستثمار الاجنبي المتمثلة في العوامل المتصلة بالسوق ، ويليها تحقيق اقصى ربح ممكن وذلك في حال توافر جميع شروط الاستثمار الاجنبي أي تهيئة المناخ المناسب لنمو الاستثمارات من حيث توافر المواد الخام ، والايدي العاملة ، والبنية التحتية والتي تساهم بفاعلية في تحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح مما يترتب عليه التاثير المباشر على النتمية الاقتصادية للبلد وتحليل لعدد من العوامل المؤثرة ومنها : الاستقرار السياسي، والوضع الاقتصادي ، وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي لها تاثير على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للبلدان النامية . وايطاليا ، وايرلندا ، والبرتغال ، وامريكا ، واليابان ؛ لدراسة العلاقة بين صافي تدفق وايطاليا ، وايرلندا ، والبرتغال ، وامريكا ، واليابان ؛ لدراسة العلاقة بين صافي تدفق الاستثمار الاجنبي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية في هذه الدول . وقد شملت الاستثمار الاجنبي في الناتج الحقيقي ، والتغير في الاجور الاسمية ، والتغيرات في سعر الصرف باستخدام اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك على المتغيرات. وتوصلت الدراسة الى ان هناك اختلاف كبير في والتكامل المشترك على المتغيرات. وتوصلت الدراسة الى ان هناك اختلاف كبير في نتائج النماذج المستخدمة رغم التقارب الكبير بين اقتصادات تلك الدول .

6. دراسة (عبدالله السلامة ،1997 م) عن الاستثمار الاجنبي المباشر والدول النامية دراسة نظرية وتطبيقية. ركزت هذه الدراسة على الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية .

7. دراسة (Bouklia and Zatla , 2001)عن محددات الاستثمار الاجنبي المباشر واثرها على النمو الاقتصادي في دول جنوب وشرق حوض البحر الابيض المتوسط . استخدم الباحثان نموذج الانحدارات المدمجة في هذه الدراسة التي هدفت الى معرفة المحددات المؤثرة على الاستثمار الاجنبي المباشر الموجه الى دول جنوب وشرق البحر الابيض المتوسط ، من خلال المتغيرات التالية : (معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، والاستثمار في البنية الاساسية ، ودرجة الانفتاح كنسبة من

- الناتج المحلي الاجمالي ، ومعدل التضخم ، والقروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي . من الناتج المحلي الاجمالي ، وعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي . وتوصلت الدراسة الى ضعف تاثير المتغيرات السابقة على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، عدا متغير درجة الانفتاح الاقتصادي الذي اسهم بشكل فعال في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (1997–1976 م).
- 8. (هناء عبد الغفار السامرائي)، (1999) أطروحة دكتوراه بعنوان (العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية وأثاره الاقتصادية على البلدان النامية) استهدفت هذه الدراسة معرفة ماذا يعني نمو الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للتجارة الخارجية، وما هي انعكاسات ذلك على مسيرة التتمية الاقتصادية، مع التأكيد على الروابط القائمة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- 9. (تأميم محمد سلوم الجبوري)، (2000) رسالة ماجستير بعنوان (أثر الاستثمارات الاجنبية في التتمية الاقتصادية العربية: أقطار عربية مختارة) يهدف البحث الى التعرف على تدفقات الاستثمارات الاجنبية الداخلة الى الأقطار العربية وأهم أثارها الايجابية والسلبية في التتمية الاقتصادية سيما في (السعودية، البحرين، مصر والمغرب).
- 10. (رجاء عزيز بندر العكيدي) ،(2000) رسالة ماجستير بعنوان (تقييم لمحددات وسياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية / دراسة لعينة من بلدان نامية مختارة للمدة (1980–1997)) تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على طبيعة محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية ، والابتعاد عن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة طوق النجاة الوحيد للنهوض بالتتمية الاقتصادية ، والنظر اليها على إنها طريق السير فيه يمكن ان يكون في اتجاهين متعاكسين .
- 11. (جليلة عبد اللطيف الجابري)، (2005) أطروحة دكتوراه بعنوان (إمكانيات تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق) هدفت الدراسة الى إيضاح مبررات الاستثمار الاجنبي المباشر وكيفية تسويقها مع إلقاء

الضوء على مسيرة الاستثمار الاجنبي المباشر والدور ألتأريخي للشركات متعددة الجنسية وفعالية استثماراتها في ظل اقتصاد العولمة وعلاقة ذلك بالاستثمار الاجنبي المباشر.

12. (مهند منير بشير السلمان) ،(2005) رسالة ماجستير بعنوان (أثر الاستثمارات الاجنبية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي) حاول الباحث دراسة الاستثمار الاجنبي في الخدمات عن طريق دراسة أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الخدمات على النمو الاقتصادي في بعض البلدان النامية ، بافتراض ان هذا النوع من الاستثمار يزيد من معدل النمو الاقتصادي للدول المضيفة لهذه الاستثمارات .

13. (بشار ذنون محمد الشكرجي)، (2006) أطروحة دكتوراه بعنوان (الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره في التركز المصرفي : الاردن والسعودية نموذجاً) تأتي هذه الدراسة للتأكيد على ما يسمى بالاستثمار الاجنبي المباشر المالي الذي زاد الاهتمام به في العقدين الاخيرين بشكل كبير ومتسارع ، ومحاولة قياس مدى تأثيره على التركز المصرفي وكذلك الحكم على أداء المصارف من خلال حجم الاستثمارات الاجنبية المالية فيها .

14. (عبد الرزاق حمد حسين الجبوري)، 2008 اطروحة دكتوراه بعنوان تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس أثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية: بلدان عربية مختارة للمدة 1990 - 2005 ، وقد هدف البحث الى تبيان الآثار المختلفة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية في بلدان عربية مختارة (مصر ، الاردن ، ليبيا) كما توصلت الدراسة الى ان حركة الاستثمارات الاجنبية الواردة الى البلدان العربية تتسم بالتذبذب من عام لآخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسية في المنطقة .

15. (اياد كاظم عيدان) ،2010 اطروحة دكتوراه بعنوان البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمارفي العراق ،وقد هدف البحث الى التعرف على واقع البيئة الاستثمارية الزراعية ومقومتها في الاقتصاد العراقي ومعوقات الاستثمار ،وتوصلت الدراسة الى ضرورة تفعيل العملية الاستثمارية في قطاع الزراعة في العراق كاحد الحلول للتدهور هذا القطاع في العراق.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- 1. اتساع البعد الزماني والمكاني ليشمل كافة دول الخليج العربي في تحليل قدرات وامكانيات الاستثمارات المحلية وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي.
- 2. تسمية الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات دول الخليج سيما السعودية والامارات وقياس اثر الاستثمار الاجنبي في الاستثمار المحلي عينة الدراسة للمدة (2010–2010).
- 3. التنبؤ بالقيم المتوقعة للاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي خلال المدة (2011–2025) ورسم مساراتها وصفيا وكميا عبر مشاهد محتملة اقرب الى الواقع وبناء انموذجات رياضية واختبار معنوياتها.

الفصل الاول

الاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي (اطار نظري مقارن) المبحث الاول: اساسيات الاستثمار الاجنبي

اولا: البدايات الاولى للاستثمار

ثانيا: مفهوم الاستثمار ومكوناته واشكاله

ثالثا: اهمية الاستثمار الاجنبي

رابعا: دوافع الاستثمار الاجنبي

خامسا: مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الاجنبي والنظريات المفسرة له

اولا: محددات الاستثمار الاجنبي

ثانيا: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبى

المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي

والدوال والاختبارات الاحصائية

اولا: المؤشرات الاقتصادية

ثانيا: الدوال المستخدمة في التحليل

ثالثا: الاختبارات الاحصائية

ان الاستثمار الأجنبي المباشر (FDi) يمثل واحدا من العوامل الرئيسية التي تساعد في تطوير الاقتصاد الوطني، سواء من حيث زيادة الإنتاج أو من حيث جلب التقنية ، وخلق الكوادر الفنية ، وزيادة حجم الانفاق في كافة القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية لذلك ستتناول الدراسة في هذا الفصل ثلاث محاور:

المحور الاول: اساسيات الاستثمار الاجنبي.

المحور الثاني: محددات الاستثمار الاجنبي والنظريات المفسرة له .

المحور الثالث: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي والدوال والاختبارات الاحصائية المستخدمة في التحليل.

المبحث الاول: اساسيات الاستثمار الاجنبي اولا: البدايات الاولى للاستثمار الاجنبي

بدأ التدويل تاريخيا في الاقتصاد يتبادل السلع على نطاق دولي ، اي ان السوق الحر سبق الاقتصادية اتجاها موضوعيا ، نحو تحول الاسواق المحلية المغلقة الى اسواق مفتوحة عالميا.

لقد ادى انهيار النظام الاقطاعي والاهمية المتزايدة للتجارة الدولية ، وظهور الدولة المركزية القومية ، في القرن السادس عشر الى ظهور عناصر الفكر التجاري الذي تبلورت افكاره على يد مجموعة من الكتاب غير المتجانسين اطلق عليهم فيما بعد اسم التجاريين امثال (توماس مان ، جان كولسيير) ، لقد تبلورت الموضوعات المشتركة بين التجاريين ، بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، لتحقيق ميزان تجاري ملائم يحتوي على فائض مع زيادة قوة الدولة الاقتصادية بزيادة عدد سكانها تحقيق تراكم للنقود (المعادن النفسية) التي تعتبر اساسا للثروة . (ا)

_

⁽¹⁾ غازي الطائي ، "الاقتصاد الدولي"، المطبعة الاولى سنة 1999، الموصل ص $^{(1)}$

لقد كانت الفلسفة التجارية ترتكز على زيادة تراكم المعادن النفسية ، اذ ان ندرة راس المال يترتب عليها ارتفاع في سعر الفائدة، مما يترتب عليه تخفيض كلا من الاستثمار ومستوى النشاط الاقتصادي ، ولتشجيع الاستثمار يجب تخفيض سعر الفائدة ، لتحقيق زيادة في فاعلية النشاط الاقتصادي ، مما يؤدي الى زيادة في رأس المال (زيادة المعادن النفسية)، وعليه كان التجاريون يحبذون ضغط الاستهلاك ، وزيادة الادخار لضرورة تراكم المعادن النفيسة ، ولتحقيق الزيادة في الاستثمار ومستوى النشاط الاقتصادي ، ان الفلسفة التجارية تبلورت في ان زيادة المعادن النفيسة تؤدي الى ارتفاع اسعار المنتوج وبالتالى زيادة الحافز على رفع وتيرة النشاط الانتاجي .⁽¹⁾ وعليه تكون العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والنشاط الاقتصادي هي العلاقة الثابتة لزيادة فاعلية النشاط الانتاجي فلقد شهد القرن الثامن عشر الولادة الحقيقية لما يعرف بالثورة الصناعية حيث بدأت التجارة تتوسع على الصعيد الداخلي وامتدادها خارجيا ، وادخلت التحسينات على قطاعي الزراعة ، والصناعة وبدأ معدل النمو السكاني بالارتفاع مما جعل قطاعات اقتصادية اخرى في التطور كالنظام المصرفي ، وكانت اوربا تتجه نحو اقتصاد السوق، وهذا مادفع بالتغيير في نمط الانتاج السائد نحو نمط الانتاج الرأسمالي ، ومنذ ظهور ذلك النمط كان هناك ميل لزيادة حجم الوحدة الانتاجية النموذجية ، باعتبارها الوعاء الذي تتفاعل فيه قوى الانتاج مع علاقات الانتاج، ان هذا التفاعل الراسمالي البسيط القائم على زيادة الانتاجية للوحدة القائمة بواسطة تقسيم العمل ، ادى الى حدوث الانتقال الي المشاغل عن طريق جمع حرفيين⁽²⁾ في عدة اختصاصات في ورشة واحدة، وعليه فان الراسمالي يعمد الى تجزئة عملية الانتاج في الورشة الى سلسلة من العمليات وعليه يكون تقسيم العمل بافتراض تمركز وسائل الانتاج في قبضة الراسمالي الذي هو مالك البضاعة المصنوعة. (3) ان هذا التقسيم للعمل ادى الى ولادة ما يعرف بالراسمالية المينفاكتورية (4)، وكان المحتكر (صاحب المشغل) كثيرا ما يجد ان من

⁽²⁾ John. H.Dunniny, @the Multinational Enter Pries, studies in the international investment@,1971,p:71

^{.16-15} علقم ،" تاريخ الفكر الاقتصادي " الطبعة الثالثة ،سنة 1997،القاهرة ، $^{(3)}$

⁽⁴⁾ المنفاكتورية تعني تقسيم انتاج كل بضاعة الى عدد من العمليات المنفصلة بعضها عن بعض

المفيد له تاسيس ورشة صغيرة لايجري فيها سوى تجميع البضاعة المصنوعة ، او الحلقة الاخيرة من عملية التصنيع.

كان دور المينفاكتورية التاريخي ،في تحقيق الشروط للانتقال من الانتاج اليدوي الى الانتاج الالي، بواسطة دفعها الى تقسيم العمل ، والى درجة عالية من التخصص والى اتقانها من قبل العمال اتقانا كبيرا ، فاتاح الانتقال من الادوات اليدوية الى الالات مما ساعد على توفر ملاكات ماهرة من العمال ، وذلك بفضل تخصصهم الطويل في تنفيذ العمليات المختلفة للانتاج. ولقد تطورت هذه الوحدات الانتاجية ، من ورشة صغيرة الى مصنع الى شركة وطنية ، ومن بعدها الى شركة متعددة للجنسيات ، نتيجة التطور المطرد للعلاقة بين هذه الوحدات والسوق.

لقد كانت الاثار الإيجابية للثورة الصناعية ، ابان القرن التاسع عشر الدافع لحركة رؤوس الاموال ودورتها بشكل اختياري وطبيعي (بين الوحدات المنتجة والمستهلكة) ، والدافع الرئيسي لتلبية الطلب الخارجي وجعله امتدادا للسوق الداخلي وهذا ما حفز اصحاب رؤوس الاموال على الاستثمار خارج الحدود الوطنية(1) ، بالرغم من بعض المخاطر والمفاجئات ، نتيجة التغيير الهائل في حجم ونوعية الوحدات المنتجة ، مما انعكس على زيادة الانتاج ، وهناك من يفند هذا الراي باعتبار ان السبب لم يكن طوعيا بل فرض عليها نتيجة هدف الانتاج الراسمالي بتحقيق اعلى الايرادات وتدنيه الكلف لتعظيم الارباح ، مما دفع بهذه الوحدات الانتاجية واثناء انتاجها للسلع وتدويل الانتاج ، مما دفع بها الى الانتقال خارج الحدود الوطنية وانعمالة الماهرة وتدويل الانتاج ، مما دفع بها الى الانتقال خارج الحدود الوطنية ونتيجة استمرار عملية النطور والنمو في هذه المشروعات اصبحت القوى الدافعة لدفع واحلال بعض هذه المشروعات الى ولادة شركات عملاقة تسيطر على الاسواق العالمية(3) والطلب العالمي، وسواء كان دور هذه الشركات الرئسمالية الاحتكارية نصرفا طوعيا او اجباريا فان المهم هو قيام هذه الشركات الرئسمالية الاحتكارية نصرفا طوعيا او اجباريا فان المهم هو قيام هذه الشركات بقيادة الاستثمار الاجنبي

⁽¹⁾ لبيب شقير "تاريخ الفكر الاقتصادي" ،الاسكندرية، الطبعة الاولى،سنة 1981 ،ص78

⁽²⁾ ابر اهيم نافع "در اسات في الاقتصاد ، اسلوب الانتاج الرأسمالي"،دار العلوم الحديثة 1983، 29،26.

⁽³⁾ سهير محمد السيد حسن "تطور الفكر والوقائع الاقتصادية" ، الاسكندرية ، سنة 1985، ص112-118.

المباشر ، الذي تركز في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة، وعند بداية القرن العشرين شهدت البني الاساسية في مختلف انحاء العالم تطورا ملحوظا من خلال الاستثمارات الاجنبية والبريطانية والامريكية ، والهدف من ذلك تسهيل عملية نقل المواد الاولية وإعادتها بعد تصنيعها الى مختلف ارجاء العالم ، وهذا ما دفع نقل المواد الاولية وإعادتها بعد تصنيعها اي مختلف ارجاء العالم وهذا ما دفع بالحكومة الامريكية بعد الحرب العامية الثانية الى تشريع مجموعة من القوانيين لغرض تشجيع شركاتها للانتقال والاستثمار في اوربا الغربية ، بعد ان سبقتها الحكومات الاوربية الى تشريع قوانيين لجذب الاستثمار ، والاستقطاب لهذه الشركات وذلك لانفرادها بالقدرة على الاعمار ⁽¹⁾ ، بسبب الانهيار التام الذي اصاب الشركات الاوربية والناجم عن ويلات الحرب ، والهدف الرئيسي لتشريع هذه القوانيين الجاذبة للشركات ، وهو بقصد تقوية البني التحتية ، وبالتالي زيادة فاعلية النشاط الاقتصادي مما يساعد على تدويل الانتاج حينها وتحقيق تراكم راسمالي عالى لتحقيق نمو تراكمي للاستثمارات ، ونتيجة لتلك المتغيرات بدات مرجلة جديدة من تطور الراسمالية تميزت بتدويل الانتاج في الحياة الاقتصادية مما ادى بالشركات المتعددة الجنسيات الي قيادة الاستثمار الاجنبي من خلال تدويل الانتاج وتوزيع مساراته خارج الحدود الوطنية.

ولقد مارس الاستثمار الاجنبي المباشر دورا هاما في دعم كافة الاقتصادات، خاصة النامية منها ، وكان يطلق عليه بالاستثمار الدولي International) (International حتى نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات ، حيث كانت الكثير من المفاهيم تتسم بعدم الوضوح⁽²⁾ ، ولقد تركزت الاستثمارت الاجنبية المباشرة المباشرة في القرن التاسع عشر في المعادن والزراعة والخدمات العامة ، وبلغ الرصيد العالمي للاستثمار الاجنبي المباشر المتراكم في سنة (1914) حوالي (15) مليار دولار ، وكانت المملكة المتحدة المصدر الاكبر للاستثمارات الاجنبية، وبلغت حصتها

(1)

⁽¹⁾Danielson, Albert I,@the Evolution of opec. University of Georgia@,(HBJ).1987,p(5,6).

⁽²⁾ MiraWilkins,"Two Literatures ,Two Storylines:aGeneral Paradigm of Foreign Portfolio &Foreign Direct Investment Feasible" ,Journal of Transnational Corporation,UN.,Vol.8,1999,p53

(42%) من المجموع العالمي الكلي تليها الولايات المتحدة والمانيا⁽¹⁾ ،وفي ذات السنة قدرت حصة بريطانيا من الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج في القطاع الاولي (الموارد الاولية) والبنية التحتية (53%)⁽²⁾ ، وتم من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر تمويل مشاريع عديدة ومتتوعة كبناء السكك الحديد وتشييد مزارع الشاي الكبيرة في شبه القارة الامريكية ،وكان هدف الاستثمارات في القرن التاسع عشر دعم قيام دول جديدة اذ تم استغلال اكثر من نصف الاستثمارات في دول تنقت المهاجرين من اوربا ، والجزء الاخر انصب على البنى التحتية من اجل استغلال الثروات الطبيعية وذلك عن طريق تطوير المواصلات والنقل في مجال الاستخراج وخاصة البترول في بعض الدول⁽³⁾ ، وبعد الحرب العالمية الاولى وتحديدا في سنة (1938) ارتفعت الاستثمارات الاجنبية المباشرة لتبلغ (66) مليار دولار وكانت الشركات البريطانية من اكبر المستثمرين ،وتوجهت اكثر من نصف دولار وكانت الشركات البريطانية من اكبر المستثمرين ،وتوجهت اكثر من نصف الزراعة والتعدين والبنى التحتية بشكل خاص.

وازدادت الاستثمارات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية للتتقيب عن النفط والمعادن ، وتميزت هذه المرحلة بسيطرة الشركات الامريكية (عبر مشروع مارشال)على الاستثمارات الاجنبية المباشرة وقيامها بالعديد من مشاريع الاعمار في اوربا،واصبح الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع التصنيع من اكثر انواع الاستثمار شيوعا⁽⁴⁾ ، واتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات والستينات استراتيجيات تتموية مستدة على الاقتصاد الموجه،وركزت على تتمية الصناعات المحلية بتطبيق سياسات احلال الواردات او تشجيع الصادرات، وساد التخوف من الاثار السلبية المحتملة للاستثمار الاجنبي المباشر ، كالتبعية الاقتصادية لدول المنشأ، والتدخل السياسي في شؤون الدولة المضيفة ومنافسة الشركات المحلية،

⁽²⁾ Graham, Edward, "Foreign Direct Investment in the World Economy", 1995, p122 (3) برتان جيل ، "الاستثمار الدولي"، ترجمة علي مقلعه، الطبعة الثانية، بيروت، سنة، 1982، ص17

هناء عبد الغفار السامرائي ، (الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً) ، بيت الحكمة ، بغداد، 2002، 0

ولهذا السبب تراجعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تلك الفترة⁽¹⁾ ،وفي عقد السبعينات تزايد تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة (15%)عما كان عليه في عقد الستينات، وتركز الاستثمار الاجنبي المباشر خلال هذا العقد في قطاعي التصنيع والخدمات سواء في الدول المتقدمة او النامية، ولكن هذا التغيير الذي حصل في الدول النامية لصالح قطاع التصنيع كان ناجما عن حملة التاميم لمشاريع الموارد الاولية (النفط والغاز) ولم يستمر بعد سنة 1974 ،حيث تطور اتجاه الاستثمارت وانتقل نحو قطاع الخدمات من جهة ، وتحول اهتمام الولايات المتحدة واليابان الى قطاع الاستخراج مرة اخرى بعد الصدمة النفطية الاولى في منتصف السبعينات من جهة اخرى⁽²⁾.

اما الاتجاهات الحديثة في توزيع الاستثمار الاجنبي المباشر، فقد ادت ازمة المديونية في بداية الثمانينات وتدهور معدلات النمو الاقتصادي العالمي الى لجوء الكثير من بلدان العالم الى الاستثمار الاجنبي المباشرلتمويل عمليات التتمية والوصول الى معدلات نمو مقبولة⁽³⁾، ونمت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عالميا في منتصف عقد الثمانينات بشكل كبير جدا ،وهذه الزيادة تعود الى مايلي:⁽⁴⁾

- التحسن في وضع الاقتصاد العالمي ، اذ ارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول المتقدمة وللدول النامية من (1.3%) الى (3.3%) سنة 1987.
- التغير في السياسات الاقتصادية والمتمثلة بتحرير انظمة الاستثمار الاجنبي المباشر والتغير في السياسات التجارية والضريبية (كازالة الحواجز التجارية والرقابة على حركة رؤوس الاموال).
- كان تزايد ربحية الاستثمار الاجنبي المباشر محفزا مهما لتوسع التدفقات عالميا فكان معدل العائد على الاستثمارات الامريكية مثلا (11.3%) للفترة من

صان خضر ، (الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا) سلسلة جسر التنمية ، العدد (32) ، السنة الثالثة ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2003، 0

⁽²⁾ هناء عبد الغفار ، (الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً) ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002، ص37

⁽³⁾ Chakrabarti,2001,p99 (الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً) ، بيت الحكمة ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002، ص40

(1981–1983) في حين اصبح (14.8%) للفترة (1984–1987)، وشكلت الارباح المعاد استثمارها المصدر الاول لتمويل العديد من استثمار الشركات متعددة الجنسية.

وقد ادى تفكك الاتحاد السوفيتي السابق والتحول الاقتصادي لدول اوربا الشرقية الى زيادة الطلب على الاستثمار الاجنبي المباشر ، ولعبت العوامل الاقتصادية والمؤسساتية والسياسية دورا مركزيا في الارتفاع غير المسبوق للاستثمار الاجنبي المباشر ، اذ بلغ عدد الدول التي اعتمدت قوانيين مشجعة للاستثمار الاجنبي المباشر (72) دولة في سنة 2001 اي ضعف ما كانت عليه في سنة (1991) وبلغ عدد القوانيين والاجراءات المشجعة للاستثمار الاجنبي (194) قانونا واجراءا مقابل (80) قانون واجراء سنة (1991).

واتسم التوزيع القطاعي للاستثمارات بتمركزه في قطاع الخدمات، فقد بلغ في بداية التسعينات (1%) في الدول النامية قياسا بـ(99%) في الدول المتقدمةوفي مقدمتها الكهرباء والغاز والماء⁽²⁾.

ويجدر الاشارة الى ان القطاع النفطي احتل الحصة الاكبر في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر المتجه الى الدول العربية اما الدول غير النفطية فقد تركزت الاستثمارات الاجنبية فيها على قطاعي التصنيع والخدمات وهذا يدل على ان الميزة التنافسية للدول العربية تتفاوت بين دولة واخرى وبالتالي ينبغي على الدول العربية تنمية القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية تصديرية مع الاخذ بنظر الاعتبار القطاعات ذات الكثافة التكنولوجية العالية بعيدا عن القطاعات التقليدية ،وان كان هناك مجال واسع للاستثمار الاجنبي المباشرة في الصناعات الاستخراجية (أ) ، كما شهد اداء الاقتصاد العالمي في سنة 2004 تحسنا غير مسبوق منذ ثلاث عقود اذ ارتفع معدل النمو الى (5.1%) مقارنة مع معدل نمو بلغ (4%) في سنة 2003، وبلغ الاستثمار الاجنبي المباشر لسنة 2005، وبلغ الاستثمار ارتفاع

⁽¹⁾ الأسكوا، (مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا :2001 – 2002) الأمم المتحدة ، نبويورك ، 2003، ∞ 6

⁽²⁾ UNCTAD, UNCTAD (world Investment Report 2004: The shift Towards services) Geneva and New York, 2004,P303

⁽¹⁾ حسان خضر ، " الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا "، سلسلة جسر التنمية ، العدد (32) ، السنة الثالثة ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،2003، ص8

تدفقات الاستثمار التي تجاوزت حاجز (تريلون)دولار خلال سنة 2006 لتبلغ(1231) مليار دولار بسبب تاثير النمو الاقتصادي العالمي الذي شهدته الدول النامية⁽²⁾.

ان الاتجاهات الحديثة تشير الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر اصبح من المواضيع المهمة التي تتبوء مكانا رئيسيا في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء باعتاباره اداة ووسيلة لجذب رؤوس الاموال التي تعجز معظم الدول النامية من توفيرها لخدمة الانفاق الاستثماري والاستهلاكي ، ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وتوفير روؤس الاموال للاستثمار بالمشاريع الاستراتيجية فضلا عن توفير العملة الصعبة وتتشيط الاسواق المالية من خلال الاستثمار الاجنبي غير المباشر، وبالرغم من توفر روؤس الاموال في معظم دول الخليج العربي الا اننا نجد معظم دول الخليج بعد التسعينات من البلدان الجاذبة للاشكال الاستثمار الاجنبي من خلال توفير البيئة المناسبة التشريعية والقانونية والسياسية والاقتصادية مما شكلت عاملا مهما في تنمية الموارد المادية والبشرية وتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في معظم دول الخليج العربي.

ثانيا: مفهوم الاستثمار الاجنبي ومكوناته واشكاله

يعرف الاستثمار بمفهومه الاقتصادي على انه (الاضافات الجديدة الى قيمة السلع الرأسمالية الحالية الناجمة عن النشاط الانتاجي خلال فترة زمنية معينة)⁽³⁾ وقد يعرف (على انه استخدام الاصول الحاضرة للحصول على دخل مستقلبي في صورمختلفة)⁽¹⁾ كما يعرف انه (شراء اصول تمويلية بواسطة افراد او مؤسسات لأستخدامها في انتاج عائد يتناسب مع حجم المخاطرة والذي قد يتعرض لها في فترة زمنية لاحقة)،⁽²⁾ وقد عرف بأنه (ذلك الجزء الناتج القومي الاجمالي في فترة زمنية ويأخذ بشكل معدات انتاجية وإنشاءات جديدة وتغير في المخزون).⁽³⁾

⁽²⁾ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،2006، ص7.

⁽³⁾ المنعم السيد علي ، "مدخل في علم الاقتصاد"، مبادىء الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني ، ص21.

⁽¹⁾ خز عل البرماني ، "مبادىء الاقتصاد الكلى"، بغداد 1978، ص 185-191.

⁽²⁾ عبد السلام ابو قحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، مكتبة العربي الحديث،الاسكندرية سنة1988 ، الطبعة الاولى،ص12

⁽³⁾ عبد السلام الادريسي، "مبادىء الاقتصاد الكلي"، بغداد 1985، ص 249.

كما عرفت ادبيات الامم المتحدة مفهوم الاستثمار (بأنه مجموع النفقات على السلع الرأسمالية القائمة)، (4) وبعبارة اخرى ان الاستثمار لايشمل اجمالي تكوين رأس المال أضافة الية التغير في المخزون). (5)

ولقد جاء تعريف الاستثمار باشكال متعددة تتسجم مع توجيهات ومواقف الباحثين وخلفياتهم الاكاديمية.

فقد عرفه البعض بانه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الانتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة اوتجديدها.⁽⁶⁾

يتضح مما سبق ان هناك عدة مكونات للأستثمار منها تدفق الاموال التمويلية للمشاركة في نشاط اقتصادي بصورة كاملة ،او تغيير أحدى مسارات الانتاج للمشاركة بالعملية الانتاجية بصورة جزئية ،مع الاخذ بنظر الاعتبار حجم العوائد من الاستثمار، ومقدارالمخاطرة والفترة الزمنية للأستثمار ،نسبة لعنصر المخاطرة، والتي قد يتعرض لها الاستثمار من تأميم او مصادره وعليه فأن هناك علاقة عكسية بين عناصر الاستثمار وعائده.

فعنصر الفترة الزمنية يعد أهم مكونات الاستثمار فحينما يفكر المستثمر في اتحاد قرار الاستثمار، فأنه يحدد عدد السنوات التي تقتضيها الاصول تقضيها الاصول المالية الداخلة في النشاط الاقتصادي ،فتأثير الفترة الزمنية على توقعات المستثمرين تتبلور بالموازنة بين العائد الاستثماري الذي يوازن بين العائد والفترة الزمنية مع الاهتمام بعنصر المخاطرة ،ومن هنا يجب التمييز بين الاستثمار والمضاربة ،استتاداً الى العوامل المؤثرة على الاستثمار من جانب المخاطرة ،والفترة الزمنية والعائد .

فجانب المخاطرة في الاستثمار اقل من المضاربة (أمكانية الخسارة) في حين نجد أن الفترة الزمنية للمضاربة أسرع من فترة الاستثمار مع الاخذ بنظر الاعتبار ارتفاع العائد مقارنة برصيد رأس المال بالنسبة للمضاربة .(1)

_

⁽⁴⁾ محمد زكي السيد ،"العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية ، سنة1977، الطبعة الاولى، ص12.

⁽⁵⁾ برتان جيلٌ، "الاستثمار الدولي"،ترجمة على مقلعه،الطبعة الثانية،بيروت،سنة 1982،ص23.

⁽⁶⁾ حسين عمر "التنمية والتخطيط الاقتصادي"دار الشروق المملكة العربية السعودية-جدة الطبعة الثانية 1978-ص158

⁽¹⁾ عصام الدين مصطفى، "النظام القانوني للاستثمارات الاجنبية"، دار النهضة العربية ،سنة1972، ص23.

بعد ان وضحنا اعلاه مفهوم الاستثمار بشكل عام لابد تحديد انواع الاستثمار وتعريفها وكما يلى:

1. الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي :فالاستثمار الحقيقي (الاقتصادي) هو الاستثمار الذي يتم من خلال استخدام الاصول الانتاجية التي من شأنها زيادة السلع والخدمات، مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي الاجمالي.

اما الاستثمار المالي هو الاستثمار الذي ينتج عنه زيادة حقيقية في انتاج السلع والخدمات، وانما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الانتاج والاموال المستثمرة من مستثمر الى اخر.

- 2. استثمار خاص واستثمار عام (حكومي): ويتمثل الاستثمار الخاص بما يقوم به الافراد او الشركات او الهيئات الخاصة بعملية الاستثمار. اما الاستثمار العام فيتمثل براس المال الذي تقوم به الحكومة او اي جهة ذات كيان عمومي بتكوينه وتمويله ،ويكون هذا التمويل اما من فائض الايرادات او من خلال القروض والمساعدات التي تحصل عليها الدولة.
- 3. الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي: يعرف الاستثمار المحلي بانه الاستثمار الذي يقوم بادارته والحصول على ارباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات ويستوي في ذلك ان يكون محولا عن طريق القطاع العام او الخاص. اما الاستثمار الاجنبي فيعرف بانه الاستثمار الناشىء عبر الحدود، نتيجة لانتقال رؤوس الاموال الاستثمارية، وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف جني الارباح وتعظيم المنافع المتحققة من جراء تلك الاستثمارات، وعرف (برتان) الاستثمار الاجنبي بانه كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان. (1)

⁽¹⁾ جيل برتان-ترجمة على مقلد "الاستثمار الدولي" بيروت ،الطبعة الثانية 1982، 100-

تبعا لمعيار السيطرة والتحكم في الاستثمار هناك نوعان من الاستثمار الاجنبي وهما⁽²⁾:

اولا: الاستثمار الاجنبي المباشر Foreign direct investments: انفسير معنى الاستثمار الاجنبي المباشر ، فهو على وفق ما اوردته منظمة التجارة العالمية WTO (word Trade Organization) ،امتلاك مستثمر لقيم في بلد ما ،اصلاً إنتاجياً في بلد أخر بقصد إدارته والحصول منه على عائد استثماري . ويعرف صندوق النقد الدولي المج (International Monetary Fund) IMF من رأس المال لأحدى المؤسسات على ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في أدارة المؤسسة وهنا يختلف عن الاستثمار غير المباشر (استثمار المحفظة) أو استثمار صناديق الاستثمار ، والتي تقوم بشراء جزء من اصول المؤسسة المالية عبهدف تحقيق ربح مالي دون التحكم او المشاركة بإدارتها مع الاخذ بنظر الاعتبار صعوبة التفريق بين الاثنين (قد يمتلك المستثمر الاجنبي أكثر من 30% من أسهم المؤسسة لكن دون ربط هذه الملكية بالقرار الاداري للمؤسسة وعليه يكون في هذه الحالة المؤسسة لكن دون ربط هذه الملكية بالقرار الاداري للمؤسسة وعليه يكون في هذه الحالة احد اوجه استثمار المحفظة). (1)

ويعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه انتقال رؤوس الاموال الاجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية استخراجية او تحويلية او انشائية او زراعية او خدمية، ويكون حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات⁽²⁾.

كما عرف تقرير الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الاجنبي المباشر على انه استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الامد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الاجانب، وقد يسعى هولاء المستثمرون عن طريق هذه العلاقة الى التحكم

⁽²⁾ مجلة دراسات اقتصادية "دور الاستثمار الاجنبي في تفعيل الاقتصتاد العراقي" العدد 21،سنة 2009 ، 32

⁽¹⁾ عُوني محمد الفخري، "افاق التطورات الأقتصادية الدولية المعاصرة"، العولمة وتحرير التجارة ، بغداد سنة 1999، ص23.

⁽²⁾ Hussien ALasrag (foreign direct investment development policies in the Arab countries) MPRA,No.83,2005

في مشاريع او مؤسسات تنتمي الى البلد المضيف، تعود ملكيتها بالكامل لهم، وقد يشاركهم في هذه الملكية وطنيون او اجانب⁽³⁾.

ويُعرّف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر "بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح "المستثمر المباشر"، وإلى المؤسسة باصطلاح" مؤسسة الاستثمار المباشر "، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. "(1) ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة في البلد المضيف تساوى أو تفوق 10% من السهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار المباشر.

وعموماً فأن معظم الاستثمارات الاجنبية المباشرة تتم عبر الشركات المتعددة الجنسيات بسبب ملكيتها المالية الكبيرة، مما يجعلها بحالة استثمار مستمر ويعطيها المرونة في التوسع بأعمالها بالخارج ،إضافة لمعرفتها بالأسواق واحتكارها التكنولوجي ،وسهولة حصولها على التمويل اللازم ،مما يخفض الكلفة الكلية للإنتاج ،وضمن الإطار القانوني يمكن للجهات التي تتعهد بالاستثمار إن تكون على شكل شركات دولية متخصصة ، او مصادر حكومية ،وافراد وعليه لايمكن معرفة الحجم المالي للاستثمارات الاجنبية ،التي تغطي بصورة كلية الاستثمار الممول من رؤوس أموال محلية ،او دولية (إعادة استثمار الإرباح كما ستعرض في المطلب الثاني) كما انه يخفي الهوية الحقيقية للمستثمر الاجنبي الإ أن الشركات الاجنبية الفرعية قد تقوم بالاستثمار في الخارج وليس الشركة الأم لأسباب سياسية او ضريبة .(2)

⁽³⁾ UNCTAD(word investment report 1999 :foreign direct investment and the challenge of development), Geneva and NewYork, 1999, p465

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار. وقد أمكن تصنيف انواع الاستثمار الاجنبي المباشر وفق المحددات الاتية:

- •البحت عن المصادر: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية النفط والغاز والمنتجات الزراعية. فضد لأعن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.
 - •البحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادةً إلى تلبية المتطلبات الاستهلاآية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية) ولاسيما تلك التي آان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.
- •البحث عن الكفاءة: يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة آالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.
- •البحث عن أصول استراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية.

وفي سياق مواز، هناك العديد من التصنيفات لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر المستثمرين (الدولة المصدرة) أو من وجهة نظر الدولة المتلقية للاستثمارات. فمن منظار الدولة المصدرة، يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع مي: الأفقي، العامودي، والمختلط. يهدف النوع الاول إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا، أما النوع الثاني فيهدف إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العامودي الخلفي) أو للاقتراب أأثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الاستثمار العامودي الأمامي). في حين يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط النوعين المشار إليهما ألله أما من منظار الدولة المتلقية، فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها ومي الاستثمارات الهدفة إلى إحلال الواردات، أو إلى زيادة الصادرات، والاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

1. الاستثمار الخاص:-

⁽¹⁾ عبد السلام أبو قحف (إدارة الأعمال الدولية) الدار الجامعة ، الإسكندرية ، 2005 ، ص267 .

⁽²⁾ إسماعيل شلبي ،"الأثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر"، المؤتمر السنوي العاشر – إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس سنة 2005 ص710

يتمثل الاستثمار الاجنبى المباشر الخاص أساسا في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصا في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.

2. الاستثمار الثنائي:-

ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويعنى الاستثمار الاتنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الاجنبى في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلى ورأس المال الاجنبى، وهذا النوع من الاستثمارات يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلى نتيجة مشاركته في المشروع.

3. الاستثمار الاجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية: -(1)

تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من 80% من الاستثمار الاجنبى المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الالكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفي قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر Foreign Portfolio Investment) ويتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام المؤسسات ويشار اليه بالرمز (FPi) ويتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام المؤسسات او الافراد بشراء الاصول المالية التي تتبع عوائد معينة في فترة زمنية محدده ،وبأقل خطر ممكن ويتمثل بالأوراق المالية كالأسهم والسندات ، والعائد في هذا النوع من الاستثمار هو مقابل مايطاق عليه بالتفصيل الزمني ، فالأفراد يفضلون الحاضر على المستقبل ، حيث يبذل المستثمرون كل الجهود للتقليل من احتمالات التعرض للمخاطر ، كما ان المستثمر هنا عادة يحدد الزمن الذي سيحتفظ فيه بالورقة المالية سواء الاسهم والسندات بقصيد المضاربة (Speculative) احيانا والاستفادة مين فيرق

_

⁽¹⁾ د. رضا عبد السلام ،" محددات جذب الاستثمار الاجنبى المباشر في عصر العولمة" – دراسة مقارنة لتجارب دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر سنة 2006.

السعر ، او الحصول على ارباح تدرها كل من الاسهم والسندات ،وفي هذا النوع من الاستثمار يشكل رأس المال الاجنبي اقل من (15%) من رأس مال المشروع $^{(1)}$

.

ويتعلق الإستثمار الأجنبى غير المباشر بقيام المستثمر بالتعامل فى أنواع مختلفة من الأوراق المالية سواء كانت حقوق ملكية (أسهم) أو حقوق دين (سندات).

وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الإستثمارية وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة أو قد يقوم بالتعامل على تلك الأدوات من خلال مؤسسات مالية متخصصة مثل صناديق الإستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها⁽²⁾.

وتتقسم سوق الأوراق المالية من الناحية الوظيفية إلى :

أ- السوق الدولية أو سوق الإصدار: هي سوق الإصدارات الجديدة وتشمل:

- (1) شركات تحت التأسيس تطرح أسهمها للاكتتاب العام لأول مرة .
- (2) زيادة رأسمال شركات قائمة بالفعل من شركات الإكتتاب العام أو بإصدار سندات بغرض زيادة الموارد المالية للوفاء بإحتياجات إستثمارية مطلوبة وهذا يمثل بديلا للاقتراض من الجهاز المصرفي أو مكملاً له
- (3) زيادة رأسمال شركات قائمة بالفعل من شركات الإكتتاب المغلق وفي هذه الحالة يقتصر الإكتتاب على المؤسسين والمساهمين الحاليين للشركة .
- ب السوق الثانوية أو سوق التداول : وهي التي يتم فيها تداول الأوراق المالية التي سبق تداولها أو بيعها في السوق الأولية ، وتنقسم السوق الثانوية إلى سوق منظمة (بورصة الأوراق المالية) وسوق غير منظمة حيث يتم التعامل فيها خارج البورصة وكالاتي:
 - (1) وقد يتم التعامل في الأوراق المالية من جانب مستثمرين محليين أو مستثمرين أجانب فبالنسبة للإستثمار المحلى فانه قد يتم من خلال الشراء المباشر للأوراق المالية المسجلة في البورصة من جانب المستثمر المحلى أو قد يتم بشكل غير مباشر عن طريق صناديق الاستثمار المحلية .

(2) سلوى محمد مرسى, أولويات الإستثمار الصناعى في مصر, معهد التخطيط القومي, القاهرة, نوفمبر 2005, ص 176.

 $^{^{(1)}}$ محمد صالح جابر "الاستثمار بالاسهم والسندات وتحليل الاوراق المالية ،منشورات وزارة الثقافة والاعلام، العراق 1981،-28.

(2) – أما الاستثمار الأجنبى فى محفظة الأوراق المالية فإنه يتعلق بتحركات رؤوس الأموال متوسطة الأجل وطويلة الأجل بين دول العالم المختلفة ، ويعنى شراء بعض الأوراق المالية من أسهم وسندات وخلافه لمؤسسات وطنية فى دولة ما عن طريق مقيمى دولة أخرى ، ويعطى هذا الإستثمار للمستثمر الحق فى نصيب من أرباح الشركات التى قامت بإصدار الأسهم أو السندات إلا أنه ليس له حق المراقبة أو المشاركة فى إدارة هذه الشركات ويتميز هذا النوع من الإستثمار فى الحصول على عائد مرتفع مع تخفيض وتنويع مخاطر الإستثمار .

ثالثًا :اهمية الاستثمار الاجنبي

ان اهمية الاستثمار الاجنبي تتمثل في اعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الانتاجية الدولية بحيث يكون هذا الاستثمار جزء اساسيا من الاسلوب الذي يجعله اكثر كفاءة بالارتباط بالاقتصاد العالمي ومساهم في العملية الانتاجية الدولية (1)، ويمثل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر اهم عنصر من عناصر التمويل الخارجي للتتمية في الدول النامية ، أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكنه أن يحقق لاقتصاديات الدول المضيفة مميزات اساسية منها (مصدر أساسي للموارد المالية خصوصاً للدول النامية، ومصدر للمعرفة والخبرات الإدارية «know - how» ، وتوطين التكنولوجيا، وزيادة القدرة التصديرية للدول المضيفة، وخلق وظائف جديدة والحد من مشكلة البطالة وتدريب العمالة الوطنية، ودعم عمليات الأبحاث والتطوير، فضلا عن المزايا الأخرى التي يمكن أن تتحقق بطرق غير مباشره)، وتتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية في الدول النامية من خلال :

أ – إمداد الدولة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات بعدد من الأصول المختلفة فى طبيعتها والنادرة فى هذه الدول مثل رأس المال ، التكنولوجية ، المهارات الإدارية كما أنها تعتبر قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا .

⁽¹⁾ التقرير العالمي للاقتصاد في الشرق الاوسط ، "دور الاستثمار العربي البيني والاستثمارات الاجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل"، اعداد خالد حسين (ادارة التنمية الاقتصادية والعولمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) الامم المتحدة بيروت-لبنان

ب – إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تعتمد فقط علي توفير التمويل اللازم لشراء مصانع وآلات جديدة فحسب بل تسمح بنقل التكنولوجيا والتنظيم والإدارة المتطورة من جانب أكثر تقدما إلى جانب المتلقى.

ج - يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور هام فى مجال التنمية البشرية فالمشروعات الاستثمارية المشتركة وخاصة التي تقام فى المدن الجديدة تعمل علي خلق فرص عمل جديدة ومجتمعات عمرانية مما يساهم على حل جزء من مشكلة البطالة .

د - رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ثم إرتفاع عوائد الملكية وهو مايدفع بدوره إلي زيادة المدخرات وبالتالي زيادة الاستثمارات هـ - تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان مدفوعاتها .

و – إنتشار الآثار الإيجابية على مستوي الإقتصاد القومي ككل نتيجة تشابك العلاقات التي تربط بين الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية يسهم في زيادة إنتاجيتها وكفاءة إدارة هذه الشركات كما ينعكس ذلك علي تطوير مؤسسات البيع المحلية التي تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة .

ولكن نجد الأدبيات الاقتصادية قد ركزت على دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العوامل الاقتصادية وكالاتى:

أولاً: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات:

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات للبلد المضيف يمكن أن يتحقق عن طريق عدة قنوات. فالأول عن طريق التأثير الإيجابي على حساب رأس المال بميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة له، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف «الأثر المباشر أو المبدئي». أما الثاني عن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري «الصادرات والواردات» مع دول العالم، والثالث هو التحويلات الخاصة بالإرباح والرسوم الإدارية «الإتاوات ورسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الشركة الأم مقابل الحصول على حق استخدام اسم وشعار ونظام تدفعها الشركة التابعة للشركة الأم مقابل الحصول على حق استخدام اسم وشعار ونظام

عمل الشركة الأم» وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

يفترض المؤيدون للاستثمار الأجنبي أن قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشر على الوصول إلى الأسواق العالمية سوف يغير هيكل التجارة الخارجية للبلد المضيف من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق جديدة مما يساعدها على تحسين ميزانها التجاري، وهذا الأثر سوف يفوق الأثر السلبي الناجم عن التحويلات الخاصة بالإرباح ورأس المال من البلد نحو الخارج.

ولكن هذه الفرضية تعتمد اعتمادا كلياً على الفرضية القائلة بأن المستثمر الأجنبي المباشر سوف يعمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق الزيادة في حجم الصادرات. وعلى الرغم من صحة هذه الفرضية إلا أنها تغفل النقطة التالية: إذا كان الهدف الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر خدمة السوق المحلي للدولة المضيفة عن طريق إنتاج نفس السلع والخدمات بدلاً من العمليات التصديرية من قبل الشركة الأم «الاستثمار الباحث عن الأسواق»، فأن تأثير هذه النوع من الاستثمارات سوف يكون سالباً على الميزان التجاري خصوصاً إذا كانت الشركة الأجنبية تستورد مدخلات الإنتاج كالمواد الخام والمنتجات الوسيطة من الخارج بدلاً من الاعتماد على المدخلات المحلية، مما يعني زيادة الواردات ومن ثم عجز في الميزان التجاري «أقرب مثال لذلك المطاعم الأجنبية العاملة لدينا التي تستورد أغلب مدخلاتها الإنتاجية من المصانع الرئيسية في بلد شركة الأم» (1).

كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات «الفنادق مثلاً» ليس له أي تأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف لعدم تحقق التبادل التجاري. في المقابل الاستثمار الباحث عن الكفاءة له تأثيرات كبيرة على الميزان التجاري خصوصاً إذا كان المستثمر

صل 19.2. (1) ابر اهيم حسن العيسوي "مدى واقعية الامال المعقودة على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية في مصر" المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين ، 120

⁽¹⁾ سلوى محمد مرسى , أولويات الإستثمار الصناعي في مصر , معهد التخطيط القومي , القاهرة , نوفمبر 2005 , ص 176.

الأجنبي المباشر يعمل في الصناعات التصديرية الموجودة في المناطق الحرة للبلد المضيف. يتضح من هذا أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري يعتمد اعتماداً رئيسياً على نوع الاستثمار الأجنبي والدوافع من وراء الاستثمار في البلدالمضيف⁽²⁾.

ثانياً: تأثير الاستثمار الأجنبي في الاستثمار المحلي(3):

تحدد الأدبيات الاقتصادية بعض القنوات التي قد يؤثر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف على نظيرة الوطني الخاص. بعض هذه التأثيرات ايجابية تؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار الوطني الخاص «Crowding - in Effects» وبعضها سالبه تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الوطني.

أما التأثيرات الايجابية فقد تأتي عن طريق خلق فرص استثمارية وطنية في الصناعات التكميلية من خلال قيام المنشآت المحلية بتوزيع منتجات المستثمر الأجنبي وإمداده بمستلزمات الإنتاج «التكامل الأفقي والعمودي»، أو قد تأتي عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيا التي تؤثر على مدى كفاءة المنشآت المحلية في استخدام عناصر الإنتاج الذي يساعدها على تقليل تكاليف الإنتاج وتعظيم الأرباح مما يشجع على دخول مستثمرين جدد إلى السوق.

⁽³⁾ UNCTAD :Transational Corporations in the World Development, Trends and Prospects United Nations, New York, 1988, p76

في المقابل قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل الاستثمار الوطني الخاص عن طريق سعر صرف عملة البلد المضيف الذي يحدث في حالة تدفق استثمارات أجنبية مباشرة بشكل كبير مما يؤدي لزيادة في سعر صرف العملة والذي يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنشآت المحلية في تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية. أيضاً تعتمد درجة تأثير هذه الاستثمارات على الكيفية التي يدخل فيها الاستثمار الأجنبي للبلد المضيف. فمثلاً بما أن الاستثمارات عن طريق عمليات الاندماج والاستحواذ هي عبارة عن نقل ملكية أصول شركة قائمة مسبقاً إلى فرد أو شركة أجنبية فأن تأثير هذه الاستثمارات سوف يكون أقل من تأسيس شركة جديدة «هذا طبعاً في الأجل القصير فقط». وكذلك مدى درجة المنافسة في السوق من حيث عدد المنشآت الأخرى القائمة. كما أن درجة التأثير تختلف في حالة قيام المستثمر الأجنبي بتقديم سلعة جديدة في السوق أو سلعة منافسة للسلع المحلية الموجودة. ففي الحالة الأولى لا يوجد أي تأثير سلبي على المنشآت المحلية بل ربما تأثير إيجابي عن طريق التكامل الأفقى أو العمودي.

ثالثاً: تأثير الاستثمار الأجنبي في سوق العمل(1):

عادة ما يتم نقاش تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في إطار تأثيره على خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الأجور، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة. أما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص عمل جديدة في سوق العمل للبلد المضيف فهذا أمر غير مسلم به، بل قد يؤدي إلى زيادة معدل البطالة. فمن جهة تشير

_

^{. 219} عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المرجع السابق، ص $^{(1)}$

بعض الفرضيات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور هام في الحد من مشكلة البطالة في البلد المضيف من خلال التوظيف المباشرة في المنشآت الأجنبية، بالإضافة إلى طرق غير مباشرة من خلال زيادة فرص العمل في الصناعات المحلية التكميلية الأمامية والخلفية. ولكن هذا التأثير يعتمد بشكل كبير على طريقة إنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان تأسيساً، فهذا بدون شك سوف يخلق فرص عمل جديدة. بينما في حالة الاندماج والاستحواذ، قد يؤدي هذا النوع من الاستثمارات إلى زيادة معدل البطالة نظراً لسعي الشركة الجديدة للاستغناء عن بعض العاملين بسبب التقنية المستخدمة أو استبدال العمالة المحلية بأخرى أجنبية. كذلك يعتمد هذا التأثير على القطاع الذي يعمل فيه المستثمر الأجنبي المباشر. فمثلاً الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الخدمي قد لا يخلق فرص عمل مثل القطاع الصناعي الذي يعتبر كثيف الاستخدام للأيدي العاملة. «Labor Intensive Industry»

في المقابل هناك شبه أتفاق بين جميع الدراسات بأن المستثمر الأجنبي المباشر يدفع أجراً أكبر من نظيره الوطني بالإضافة إلى الاهتمام المستمر بالتطوير والتدريب الوظيفي مما يرفع الكفاءة الإنتاجية للعمال⁽¹⁾.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في عملية النمو الاقتصادي من خلال بعض القنوات:

- 1- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل عنصراً مهماً من عناصر تكوين الدخل القومي لإسهامه في تكوين رأس المال الثابت.
- 2- يقدم المعرفة التقنية المطلوبة التي تساعد على زيادة الكفاءة الإنتاجية للصناعات التي يعمل فيها المستثمر الأجنبي.
- 3- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف من خلال تأثيره على العناصر الاقتصادية السابقة في الأعلى (الاستثمار الخاص، وميزان المدفوعات، وسوق العمل). هذا يجعل عملية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر

_

⁽¹⁾ جون اولمان سبيرو ،"سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية "،ترجمة خالد قاسم، الاردن 1987، $^{(1)}$

على النمو الاقتصادي للبلد المضيف معقدة جداً ولا يمكن الجزم بالقول أن الاستثمار الأجنبي يساعد على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي. فمثلاً ربما يساعد الاستثمار الأجنبي على تحسين الميزان التجاري للبلد المضيف من خلال الزيادة في حجم وقيم صادراتها، ولكنه في المقابل ربما يؤدي إلى خروج بعض المنشآت المحلية من السوق مما يؤثر سلباً على معدل الاستثمار الوطني الخاص. فإذا كان تأثير هذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات أكبر من تأثيرها على الاستثمار الوطني الخاص، فأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون موجباً والعكس صحيح.

خلاصة القول أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف يعتمد على التفاعل الديناميكي لمجموعة من العوامل الاقتصادية والتنظيمية، والتشريعية، والسياسية بالإضافة إلى عوامل تعتمد على نوع الاستثمار الأجنبي المباشر (زراعي، صناعي، أو خدمي)، والأسباب وراء الاستثمار في البلد المضيف، وطريقة دخول الاستثمار الأجنبي (جديد، أو عن طريق الاندماج أو الاستحواذ)، وسياسات الدولة المضيفة اتجاه هذه الاستثمارات، وبيئتها الاستثمارية.

فعلى سبيل المثال، وجدت بعض الدراسات الاقتصادية التطبيقية بأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف يعتمد على جودة رأس المال البشري «Human Capital» الذي تمتلكه الدولة.

بينما وجدت بعض الدراسات أن هذا التأثير يعتمد أيضاً على درجة تطور ونمو القطاع المالي والمصرفي في البلد المضيف. أيضاً قد يكون لبعض السياسات الاقتصادية المطبقة في البلد المضيف دوراً في تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد ذلك البلد، فعلى سبيل المثال، وجدت بعض الدراسات أن الدول التي تتبع سياسة الاقتصاد المفتوح تتقع من الاستثمار الأجنبي أكثر من تلك التي تتبع السياسات الحمائية، ويعد النمو المتزايد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

«Foreign Direct Investment» خلال التسعينات من القرن الماضي أحد أهم التغيرات الحديثة في الاقتصاد العالمي (1).

فقد حققت هذه التدفقات معدلات نمو أسرع من تلك الخاصة بالتجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي العالمي. وعلى الرغم من أن الوجهة الرئيسية لهذه التدفقات كانت ومازالت إلى الدول المتقدمة، فقد شهدت الدول النامية زيادة حادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أراضيها منذ التسعينات حتى وصلت إلى 49% من إجمالي التدفقات العالمية خلال عام 2009م. هذه التغيرات أعادت إلى السطح بعض الأسئلة الموجودة في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتحديد العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، والآثار المتوقعة لهذه

الاستثمارات على هذه الاقتصاديات. ولكن هذه المرة كان التركيز على الدول النامية. اما أهمية الاستثمار الأجنبى غير المباشر ،اذ يلعب الاستثمار الأجنبى غير المباشر دور مهم في تتشيط أسواق الأوراق المالية وذلك من خلال:

أ- مساهمة مباشرة في تمويل الشركات المحلية في السوق الأولية إما في صورة إقراض للتمويل (سندات) أو في شكل مشاركة في الملكية (أسهم).

ب - زيادة درجة سيولة الأوراق المالية حيث يستطيع المستثمر شراء هذه الأوراق وبيعها بسرعة والحصول على أمواله متى أراد ، مما يؤدى إلى زيادة الطلب عليها وارتفاع قيمتها وانخفاض تكلفة الحصول على رأس المال الأمر الذى يشجع الشركات المحلية على طرح المزيد من الاصدارات⁽¹⁾ هو ما يدفع فى النهاية إلى تتشيط سوق الأوراق المالية المحلية .

ج - يساهم الاستثمار الأجنبى غير المباشر على تطوير القواعد المحاسبية ونظم التقارير في سوق رأس المال المحلى كما يعمل على رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات لأداء الشركات وذلك نتيجة طلب المستثمر الأجنبي لمستوى متقدم من القواعد والإجراءات التنظيمية للتعامل ونظم المعلومات وأيضا طلبة توافر مستوى متقدم من الخدمات التي

(1) أميرة حسب الله محمد , محددات الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر فى البيئة الاقتصادية العربية, مرجع سابق , ص 46.

⁽¹⁾ معاوية أحمد حسين ،" الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC) "، المجلة الدولية للأعمال

الأبحاث المجلد. رقم 5 3 أبريل 2009 ص. 362-376

تساعد على التداول مثل شركات السمسرة ، الحفظ والإيداع والتسوية والمقاصة الأمر الذى يؤدى إلى زيادة درجة نمو وكفاءة الأسواق الناشئة .

د - يؤدى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى إيجاد علاقة حميدة تزيد من كفاءة السوق المحلية عن طريق الإتصال بالمؤسسات المالية الأجنبية التى تملك تكنولوجيا عالية متقدمة يكون لها آثرها في إجتذاب المزيد من التدفقات وزيادة المعرفة بتلك الأسواق مما يشجع بدوره على تتشيط الإستثمار الأجنبي .

رابعا: دوافع الاستثمار الاجنبي

وضعت تصنيفات مختلفة لدوافع الاستثمار الاجنبي ،استتاداً الى أهدافه ، وعلى هذا الاساس كان الدافع للاستثمار هو القوة الحقيقية لتحقيق أهدافه فهدف الاستثمار الاجنبي المباشر ، عندما يكون البحث عن الموارد الطبيعية هو استغلال الميزة النسبية للدول الغنية بهذه الموارد كالنفط والغاز يضاف اليها الاستفادة من ميزة انخفاض كلفة العمل،او وجود عماله ماهرة. إضافة لوجود نوع اخر من الاستثمار الاجنبي كهدف البحث عن الاسواق الاستهلاكية الجديدة ،ولاسيما لتلك البلدان التي كانت مستوردة لإنتاج الشركة في البلد الام سابقاً ،أضافة لذلك يهدف الاستثمار الاجنبي للبحث عن الكفاءة وهذا النوع يكون بين البلدان المتقدمة ،او الاسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الاوربية المشتركة او شمال قارة امريكا ،ولايخفي قيام بعض الشركات بالأستثمار عن الشراكة لخدمة أهداف استيراتيجية طويلة الامد من خلال هذه الدوافع للاستثمار الاجنبي المباشر ،نلاحظ ان التصنيف وضع من منظار الدولة المصدرة للاستثمار مستندة على الهدف منه والحافز التسنيف وضع من الدوافع للدول المتلقية للأستثمارات فالهدف في هذه الدول (المتلقية للاستثمارات يكون أحلال الواردات أو زيادة الصادرات ،وهناك استثمارات أجنبية مباشرة ،مبادرة حكومية لأغراض تتموية)وعليه تجدر الإشارة لتحقيق الاهداف وحوافزها لابد من معرفة المكونات الرئيسية للاستثمار الاجنبي المباشر ،التي هي :-

1. رأس المال السهمى:

وهو التمويل الذي يقدمه المستثمر الاجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد اخر عبر الحدود الوطنية (1) ، وغالباً ماتكون هذه الحصة كافية لمنح المالك الاجنبي درجة من

_

⁽¹⁾ هناء عبد الغفار ،"الاستثمار الاجنبي والتجارة الدولية"، بغداد، سنة 2002، ص32.

السيطرة على إدارة المشروع ،ولاغراض إحصائية أعطى صندوق النقد الدولي (IMF) مقدار 10% من رأس مال الشركة المساهمة .

2. إعادة استثمار الإرباح:

وهي عبارة عن الارباح غير الموزعة في الشركة كأرباح الأسهم أو أرباح تراكمية نتيجة الاحتجاز ،وهنا يفترض أعادة استثمارها في البلد المضيف نفسه، وتمثل هذه النسبة الحيز الأعظم من مكونات الاستثمار الاجنبي للشركات الرأسمالية والهدف منها السيطرة بعد فترة زمنية على الشركات الاقتصادية الكبرى والتأثير على سياسة البلدان المتلقية للاستثمارات الاجنبية⁽¹⁾.

3. القروض داخل الشركة:

وتتضمن هذه الفئة معاملات ديون الشركة المستثمرة ،وتفسير الاستدانه قصيرة الاجل او الطويلة الاجل ،من الدول او الشركات الاخرى (غير البلد المضيف) علاوة على إقراض رؤوس الاموال بين المستثمرين (عادة بين الشركات المتعددة الجنسيات المقر والشركة الفرعية المنتسبة لها). (2)

وعليه تتصف إشكال الاستثمارات الاجنبية بأنها متعددة ومتباينة ويأتي تباينها من حيث النوع ،والاهمية النسبية،بسبب مجموعة من الاعتبارات ،يتصل جزء منها بالجهة المستثمرة والجزء الآخر بسياسة البلدان المضيفةوطبيعة اقتصادياتها ،ومن هنا يجب الموازنة بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة وغير المباشرة ،ففي بعض الدول ونتيجة التدفقات المالية وتمتعها بسوق للأوراق المالية مرنة الى حد ما ،يلاحظ التدفقات الاستثمارية نتيجة نحو الاصول المالية (استثمار غير مباشر) مما يشجع المستثمرين للدخول بعملية المضاربة بسبب سرعة العائد وحجم العائد مقارنة برأس المال المستثمر ،مع العلم ان المضاربة بصورة عامة تحتوي على قدر لابأس به من المخاطرة .(3)

⁽¹⁾ نفس المصدر في (1) ص33.

صر المسار عني (1) ص30. (2) عارف دليله ،"بحث في الاقتصادي العالمي ،بيروت عارف دليله ،"بحث في الاقتصادي العالمي ،بيروت سنة1980، 119،112.

⁽³⁾ هناء عبد الغفار ،مصدر سابق، ص34.

اما بالنسبة للتدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة نلاحظ المباشرة نلاحظ ضعف هذه التدفقات بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية لهذا النوع من التدفقات ،مما يسبب تباين بين الاستثمارات المباشرة ،وعليه يبدأ سوق الاوراق المالية بالتضخم وارتفاع القيمة الاسمية للأسهم بسبب عملية المضاربة ،مما يعطى قيمة للأصول المالية أعلى من قيمتها الحقيقية ،مع بقاء الأصول الثابتة على قيمتها الحقيقية ،وبعد فترة من الزمن نلاحظ انخفاظاً مفاجئاً في قيمة الاسهم مما يحدث اختلالاً في الاقتصاد كلياً ،وخيرمثال على ذلك تجربة (ماليزيا)، ونتيجة للشروط التي تحتاجها التنمية، والمشاكل التي تعترض طريقها تظهر الحاجة لرؤوس الاموال الاجنبية ، حيث اتجهت العديد من الدول الى طلب راس المال الاجنبي وبصورة ملحة بعد ان كانت تضع قيود لتمنع دخوله اليها ، ويعود هذا التحول الى اربعة عوامل اساسية ، يتمثل الاول بالصعوبات الاقتصادية التي واجهتها عملية التنمية ، والثاني يتمثل في الرغبة للحصول على موارد مالية اضافية ، والمعرفة التكنولوجية والخبرة التنظيمية والادارية للاسراع في عملية التنمية الصناعية وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى، اما الثالث فيتمثل بالتغيرات التي طرأت على القوى الاجتماعية داخل الدول النامية منذ احراز استقلالها السياسي ، واخيرا فان العامل الرابع يمثل رغبة الدول في التغلب على مشكلة التمويل عن طريق التغير النسبي لاشكال التمويل الخارجي، وذلك بتزايد الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية ، وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية بعد ان كانت تلك الدول تفضل القروض الاجنبية على الاستثمارات الاجنبية، ولذلك سارعت العديد من الدول بتعديل قوانينها المختلفة لتهيئة المناخ المناسب لرؤوس الاموال الاجنبية.

وتختلف الحاجة لراس المال الاجنبي من دولة الى اخرى بالاعتماد على عاملين اساسيين ، العامل الاول ينطوي على طبيعة الهدف المراد تحقيقه ، اما الثاني فينطوي على طبيعة النموذج المستخدم في عملية التتمية.

وفيما يلي اهم الاسباب او اسباب او دوافع الحاجة لراس المال الاجنبي وهي:

1. الفجوة الادخارية (saving gap): والتي تسمى بالفجوة الداخلية ايضا، وهي تقوم بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول الى معدل النمو المستهدف

وبين معدل الادخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف معينة ، فعندما تكون الموارد المتاحة المحلية لاتفي بتحقيق معدل الاستثمار المطلوب يعني وجود فجوة الموراد المحلية المتاحة ، وكلما كان مستوى المدخرات المحلية ضئيل بالقياس الى مستوى الاستثمارت المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف كلما زادت الحاجة الى التمويل الخارجي⁽¹⁾.

ومن هنا تاتي اهمية راس المال الاجنبي لسد النقص في المدخرات الوطنية ، فهو ليس بديلا لها ، ويستخدم راس المال الاجنبي هنا ، اما لصعوبة تعبئة المدخرات المجلية لتمويل مشروعات للتنمية الاقتصادية، او ربما يكون هناك عائق امام التمويل المحلي.

ويلاحظ البعض ان حجم هذه الفجوة تتفاوت من بلد لاخر تبعا للظروف السائدة فيها ، درجة النمو الاقتصادي ، مستوى الناتج، وعدد السكان ومعدل الميل الحدي للادخار ،ويتم تقدير فجوة الموارد بتقدير متغيرين يتاثران بالدخل وهما ، الاستثمار والادخار ، وتتمثل فجوة الموارد بالمعادلة التالية (2):

الفجوة الادخارية (فجوة الموارد)= الاستثمار – الادخار

2. الفجوة التجارية (Trade Gap) :وتسمى بالفجوة الخارجية ، وتتشأ نتيجة لقصور في الموارد الخارجية التي تحصل عليها الدول من صادراتها المنظورة وغير المنظورة اي ان الحاجة الى راس المال الاجنبي هنا تاتي لتغطية ما يسمى بفجوة الصرف الاجنبي او الفجوة التجارية ، وتقاس هذه الفجوة بالفرق بين حجم الموارد الاجنبية المطلوبة والموارد الاجنبية المتاحة عن طريق صادرات البلد المنظورة وغير المنظورة خلال فترة

⁽¹⁾ تأميم محمد سلوم الجبوري ،" أثر الاستثمارات الاجنبية في النتمية الاقتصادية العربية : أقطار عربية مختارة"، (2000) ، ص24-25.

ر تأميم الجبوري ،مصدر سابق 53.

زمنية معينة، اي انها تمثل رصيد الصرف الاجنبي المطلوب لتغطية العجز المقدر حدوثه في فترة مقبلة في ميزان المدفوعات الجارية اي ان:

الفجوة التجارية = قيمة الاستيرادات - قيمة الصادرات

- 3. انخفاض مستوى الدخل: اضافة الى الاسباب السابقة التي تبين الحاجة لراس المال الاجنبي، وتواصلا مع فجوة الموارد فان انخفاض الادخار في الدول النامية يعود الى انخفاض الدخل، وبالتالي فان هذه الدول لاتستطيع خلق تراكم وتكوين راس المال، وتبقى اسواقها فقيرة مما يؤدي الى انعدام الحافز للاستثمارات، اي ان انخفاض الدخل في تلك الدول هو سبب اخر يستدعى الحاجة لراس المال الاجنبي.
- 4. ضعف البنية التحتية: ان القيام بعملية تتمية تتطلب وجود بنية تحتية حديثة كمحطات الطاقة والطرق الجيدة وهذه البنية من الطبيعي ان تحتاج الى كتل ضخمة من الاستثمارات لاتقدر على تتفيذها البلدان الاقل تطورا ومن الممكن تميل هذه الاستثمارت من خارج البلاد اي من رؤوس اموال اجنبية حيث يستخدم راس المال الاجنبي لتطوير الهياكل الاساسية في الدول النامية والتي تكون بحاجة الى استثمارات طويلة الاجل لتطوير البنية الاساسية فيها وتحسين بناء المؤسسات الادارية والسياسية القادرة على اتخاذ قرارات اكثر رشدا.
- 5. الحاجة الى تكنولوجيا اكثر تطورا: تحتاج الدول النامية الى انواع مختلفة من التكنولوجيا التي تتماشى مع ستراتيجيتها التصنيعية ومما لاشك فيه ان الاستثمارات الاجنبية وخاصة المباشرة منها والتي تتفذها الشركات عابرة القومية (TNCs) هي عوامل رئيسة للنقل الدولي للتكنولوجيا وهنا برز سبب اخر لحاجة الدول لراس المال الاجنبي ولذلك تقوم العديد من الدول النامية بجذب الاستثمارات الاجنبية لاكتساب التكنولوجيا.
- 6. اختلال الهياكل الاقتصادية: الاختلالات الاقتصادية هي نتيجة لزيادة الانفاق المحلي على الدخل وقد تحدث هذه التشوهات بسبب سوء التوجيه السابق للموارد الى انشطة غير مربحة كما ان الدول النامية لها اقتصاديات مزدوجة اى تهيمن عليه صناعات

معينة كالتعدين والزراعة وهذه القطاعات تتسم بالبطالة المقنعة وهنا تظهر مشكلة ايجاد العمل لسكان يتزايد بسرعة وخاصة العمل المهاجر من القطاع التقليدي الى القطاع الحديث والذي يعتمد بتوسعه على معدل الاستثمار وهذا يعتمد بدوره على كل من المدخرات المحلية او التدفق الصافي لراس المال الاجنبي الى الداخل وكذلك فان التفقات المتزايدة من الموارد الاجنبية هي شرط ضروري لنجاح برامج التثبيت ومن هنا تتزايد اهمية راس المال الاجنبي سواء كان للاستثمار في قطاعات انتاجية كالصناعة مثلا او لايجاد فرص عمل لاعداد السكان المستمرة في الزيادة او لانجاح برامج التبيث الاقتصادي.

- 7. الطاقة الاستيعابية المحدودة : يشير البعض الى ان الطاقة الاستيعابية (Absorptive Capacity) تتمثل بعدم وجود مشروعات ملائمة و عدم الكفاءة في تتفيذ المشروعات ، ويشير اخرون الى انها تحدد بعوامل كفاءة التخطيط والسياسة الاقتصادية ،ومدى المعرفة بالموارد المادية والبشرية المتاحة ، ومدى المعرفة بحجم الاختناقات ومراكزها الاساسية . ومن الطبيعي ان العديد من الدول تعجز عن تطوير كل ما يتعلق بالطاقة الاستيعابية ، وذلك بسبب الحاجة الى استثمارات ضخمة تعجز الموارد المحلية عن الايفاء بها ، مما يؤدي الى زيادة الاعتماد على الموارد الاجنبية .
- 8. الزيادة السكانية: تستخدم الدول المضيفة وخاصة النامية منها راس المال الاجنبي لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، والتي ستؤدي الى زيادة الاستهلاك وخاصة اذا جاءت الزيادة في عدد السكان مترافقة مع معدل نمو للدخل مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات، ومن هنا تاتي اهمية راسمال الاجنبي لتلبية احتياجات الطلب المحلى المتزايد.

خامسا : مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدوله(1):

تتنافس الدول لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، وذلك بسبب الدور الهام له في تحقيق معدلات النمو المستهدفة ،من خلال دوره الايجابي في التالي :-

1. المساهمة في سد فجوة (الادخار – الاستثمار) في الدول المضيفة . وبالشكل الذي يساهم في تنفيذ الاستثمار المطلوبة بما يؤدي الى زيادة التكوين الرأسمالي ، خاصة في

⁽¹⁾Mariln J.Seiber,International Borrowing by Developing Countries,Pergamon Press INC.,1982

ظل تقلص اعتماد الدول النامية على المديونية الخارجية ، وتقلص حجم المساعدات الخارجية اليها لقد اصبحت تدفقات رؤوس الاموال الخاصة ،والتي يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر احد اهم مكوناتها ،مصدراً اساسياً لتمويل التتمية في الدول النامية ،اذ تزايدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتتمية (OECD) على سبيل المثال الى الدول النامية من حوالي 96 مليار دولار عام 1988، الى حوالي 240.2 مليار دولار عام 2000 . ويمكن ارجاع تلك الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار المباشر الى الدول النامية الى العديد من الاسباب منها :

أ. قيام الغالبية العظمى من الدول النامية باتباع اجراءات لتحرير التجارة والاستثمار الاجنبى المباشر .

ب. التقدم الذي احرزته بعض الدول النامية فيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتكامل في الاسواق المحلية ،وهنا يجب الاشارة الي تجربة الهند في هذا المجال ، والتي اصبحت اكثر تقدماً في تكنولوجيا المعلومات ،لدرجة انها اصبحت من مصدري برامج الكومبيوتر . كذلك اصبحت دول جنوب شرق اسيا اكثر تقدما في اسواقها المحلية ، وساعدها ذلك على جذب المزيد من رؤوس الاموال الاجنبية . ج. جهود الاصلاح الاقتصادي للعديد من الدول ،والتحول من اقتصاديات التخطيط المركزي الى اقتصاديات التخطيط المركزي الى اقتصاديات السوق .وفي هذا الاطار نجحت بعض الدول النامية في إحراز تقدم ملحوظ في جهودها الاصلاحية مثل تونس ، والمغرب ومصر .إذ تضمنت جهود الاصلاح اجراء اصلاحات في مناخها الاستثماري وإزالة العديد من القيود التي كانت تعوق تدفق الاستثمارات الاجنبية الى داخل اراضيها . كما قدمت العديد من الحوافر والاعفاءات الضريبية لتحفيز المزيد من تلك التدفقات تتضمن جهود الاصلاح فيما بينها ،برنامج الخصخصة Privatization project والذي وان كان الغرض منه اصلاح ووضع حلول لمشكلات شركات قطاع الاعمال العام مثل مشكلة المديونية الداخلية لهذه الشركات وانخفاض كفاءتها الانتاجية ،الا انه يحقق اغراضا اخرى ،من بينها جذب المزيد من روؤس الاموال الاجنبية في شكل استثمار اجنبی مباشر.

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المضيفة (خاصة النامية) وسيلة افضل من اللجوء الى الاقتراض من العالم الخاجي ،للتخفيف من فجوة (الادخار – الاستثمار)،

وبصفة خاصة في ظل الشروط المجحفة للقروض الخارجية ،وتقلص المساعدات الخارجية للدول النامية المضيفة .

- 2. ثمة ميزة اخرى ترتبط بالميزة السابقة للاستثمار الاجنبي المباشر ، وتتمثل في توفير العملات الاجنبية للدول المضيفة ،وبما يمكنها من استيراد متطلبات التنمية . ويلاحظ ان هذه الميزة وان كانت مقبولة في الفترة من الستينات حتى الثمانينات ، الا انها اصبحت اقل اهمية في الوقت الحاضر ،خاصة بعد نجاح بعض الدول النامية مثل مصر في تكوين احتياطي من تلك العملات .
- 3. تحسين اوضاع موازين المدفوعات في الدول النامية المضيفة من خلال تحسين وضع ميزان رأس المال من ناحية ،وتحسين وضع الميزان التجاري من ناحية اخرى . اذا قد تتحسن حالة ميزان رأس المال من خلال زيادة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية الى داخل الدولة المضيفة .اما الميزان التجاري فقد تتحسن حالته من خلال تخفيض الواردات من ناحية ، وزيادة الصادرات من ناحية اخرى ،وبصفة خاصة في ظل اتباع استراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات .اذ يلاحظ ان الدول النامية تواجه العديد من العقبات عند تصدير منتجاتها الى الخارج ، مثل تغير اذواق المستهلكين في الخارج وبشكل مستمر وعدم القدرة على توزيع منتجاتها .

ويمكن للدول النامية من خلال الاستعانة بالاستثمار الاجنبي المباشر القضاء على تلك المشكلات ، او على الاقل التخفيف من حدتها . ويتم ذلك من خلال استفادة الشركات المحلية في تلك الدول من قنوات الاتصال التي نتاح لها او تتعرف عليها اما من خلال المشروعات المشتركة او الهندسية العكسية بأستخدام العديد من الطرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات الى الشركات المحلية . ويطلق على ما سبق المؤثرات الخارجية الموجبة ، والتي تؤدي الى زيادة الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج ، وبما ينعكس ايجابياً على معدل النمو الاقتصادي . وتتوقف استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من المؤثرات الخارجية الموجبة على العديد من العناصر مثل: أ. مدى قدرة العاملين المحليين لدى فروع الشركات متعددة الجنسيات على التعلم والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الاجنبي المباشر .

- ب. مدى استجابة الشركات الوطنية لزيادة الانفاق على البحوث والتطوير مجاراة لسلوك الشركات الاجنبية القائمة بالاستثمار الاجنبي المباشر.
 - ج. مدى تركيز الاستثمار الاجنبي المباشرفي المنتجات ذات الربحية المرتفعة ،حيث يشجع ذلك الشركات المحلية على تطبيق التكنولوجيا الحديثة .
- د. اهداف الشركات متعددة الجنسيات ،اذ قد تسعى تلك الشركات الى تحقيق العديد من الاهداف ، التي تحول دون استفادة الشركات المحلية في الدولة المضيفة من المزايا المصاحبة للاستثمار الاجنبي المباشر . اذ قد تهدف تلك الشركات الى طرد المنافسين من السوق ، مما يعوق الشركات المحلية من الاستفادة من المزايا المصاحبة للاستثمار الاجنبي المباشر .

ظروف الدول المضيفة ،من حيث امتلاكها لبعض المقومات الخاصة بتطبيق التكنولوجيا الحديثة . كذلك مدى موائمة التكنولوجيا الحديثة لظروف الدول المضيفة . من هنا يساعد الاستثمار الاجنبي المباشر الدول المضيفة على زيادة انتاجها من خلال التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له ، وهي تكنولوجيا قد لا تكون متاحة تجارياً ،خاصة في ظل رفض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجيتها عن طريق الترخيص المباشر للشركات المحلية في الدول المضيفة . كذلك فإن تلك التكنولوجيا تكون اكثر حداثة مقارنة بتكنولوجيات التراخيص بسبب كثافة الانفاق على البحوث والتطوير .

وبالرغم من هذه المزايا للإستثمار الأجنبي المباشر فإن لها بعض المساوئ حيث أن هذا الاستثمار لا يلعب دوراً في بناء قاعدة تكنولوجية وطنية في الدول التي يتجه إليها فالطرق الفنية للإنتاج التي يقوم بإدخالها قد لا تتوافق مع ظروف البلد المستثمر فيها ومع نسب توفير عوامل الإنتاج ولا يقوم المستثمر الأجنبي بتغير هذه الطرق بما يتلاءم مع هذه الظروف ، كما تسهم الشركات الأجنبية بقدر كبير في التباين الموجود في مستوى الأجور وشروط العمل وهي السبب في بعض الأحيان وراء تحول الائتمان المصرفي والعمالة الماهرة في قطاعات الإقتصاد القومي لخدمة هذه الشركات من خلال قوتها الشرائية الكبيرة.

ولتعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليل المساوئ الناجمة عنه فإنه يتعين على الدولة توخى الحرص عند اختيار التكنولوجيا الأجنبية بحيث تكون ملائمة

بقدر الإمكان للظروف الاقتصادية المحلية وأيضا يمكن الإستفادة من الاستثمار المباشر عن طريق المشروعات المشتركة التي تشرف عليها الدولة من خلال مشاركتها أو مشاركة رعاياها.

ومن الانتقادات الاخرى الموجهة الى الاستثمار الاجنبي المباشرهي:

- 1. غالبا ما يترتب على تدفق المزيدمن الاستثمار الاجنبي المباشر ، قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج لعدم توفرها او انها اقل جودة مما يترتب زيادة فاتورة الواردات وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري ، ويزداد الاثر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الاجانب على تحويل اموالهم الى الخارج مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.
- 2. قد يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر الى تناقص الاستثمار المحلي او مزاحمة الاستثمار المحلي Crowd out في الدول المضيفة بدلا من ان يشجع على Crowd in مزيد من الاستثمارات المحلية ، وبالشكل الذي يحد من تاثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدولة.
- 3. يتوقف الدور الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة (من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له)على مدى ظروف وامكانيات تلك الدول ، مثل توافر بنية اساسية قوية تساعدها على تطبيق التكنولوجيا الحديثة ، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الانتاجية ، ومن الملاحظ ان معظم الدول النامية تفتقر الى تلك المقومات ،الامر الذي يجعل تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر محدوداً.
- 4. قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة ، وبصفة خاصة اذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية ، او تحكمت الشركات الاجنبية في احدى اوبعض الخدمات الاساسية في الدولة المضيفة .

- قد يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر سلبا على مستوى الرفاهية في الدول المضيفة
 وذلك اذا كان مصحوبا بوجود تشوهات في السياسة التجارية في الدولة .
- 6. تميز الشركات الاجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الاجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالاجور . اذ يمنح العاملون الاجانب اجورا عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدولة المضيفة.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الاجنبي والنظريات المفسرة له اولا: محددات الاستثمار الاجنبي.

يقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة ، وتعد الظروف السالفة الذكر عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي يختلف من دولة إلى أخرى ، ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

النظريات الاقتصادية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر(1)

سنتطرق في هذه الفقرة الى أهم النظريات الاقتصادية التي تدرس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لنخلص بعدها إلى أهم المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (2).

1- محدد سوق العمل:

إن استثمار المؤسسة في دول أجنبية يرجع لعدة حوافز وفوائد خاصة والتي تميزها على باقي منافسيها المحليين، وهذه الحوافز كافية لكي تستثمر المؤسسة ببلد آخر ولكن كان إلزاما الأخذ بعين الاعتبار صعوبة الدخول إلى الدول الأجنبية وهذا على مستوى عوامل مصادر الحوافز أو تعدد الفوائد، إذ يمكن ذكر مثلا المؤهلات الخاصة للمؤسسة في التسيير أو التسويق ،التكنولوجيا، القدرة المالية ...الخ وسنركز دراستنا هنا على العامل الأخير وهو عنصر رأس المال وسنحاول من خلاله تفسير التدفق الأجنبي للاستثمارات. إن المستثمر الأجنبي يتمتع بمصدر أموال أحسن من بقية منافسيه في البلد المضيف بسبب الشبكة المالية التي تربطه بالمؤسسة الأم حيث تخصص المؤسسة كل مواردها بسبب الشبكة المالية التي تربطه بالمؤسسة الأم حيث تخصص المؤسسة كل مواردها

(2) جيل برتان (الاستثمار الدولي) ، ترجمة علي مقلدوعلي زيعور ، منشورات عويدات ،بيروت ، الطبعة الاولى ، 1970 ، ص44.

⁽¹⁾ جون ادلمان سبيرو ، "سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة: خالد قاسم، الاردن 1987، ص224.

المالية لتحقيق هذا الاستثمار نظرا لانخفاض وضعف تكلفة الفرصة في هذا البلد أي ارتفاع العائد بالمقارنة مع بلده الأصلي أو بلدان أخرى ، ومن ناحية أخرى عند تساوي الموارد الذاتية بين المؤسسات ، فالمؤسسات الأجنبية تحصل على شروط تفضيلية مقارنة بغيرها من المنافسين المحليين في مجال منح القروض وكذلك توجه الفرد للاستثمار في هذه المؤسسات بسبب صورة وعلامة المؤسسة المتعددة الجنسيات أو بسبب ارتباطها بالبنوك الدولية الموجودة في البلد المضيف.

إن جملة هذه الأسباب تجعل الوضعية المالية للمؤسسة الأجنبية أحسن من الوضعية المالية لمنافسيها بالبلد المضيف وبالتالى تعتبر وفرة رؤوس الأموال عامل مهم في توجه وتدفق وتوسع المؤسسات الأجنبية إلى البلدان الأخرى أي سهولة الحصول على الأموال يعتبر سبب رئيسى لتدفق المستثمرين الأجنبيين بالإضافة إلى العامل الأساسي المتمثل في ارتفاع العائد في البلد الأجنبي عن البلد الأصلى أحيانا ، هذه النتائج المستخلصة لا تشبه أو لا تمثل لنا الواقع الاقتصادي حيث تم إنجاز دراسات وبحوث في الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة (1955-1970) أثبتت عدم وجود ارتباط بين اختلاف معدل العائد بين البلد المحلى والأجنبي ، وتلتها دراسة أخرى أثبتت نفس الشيء أي عدم وجود هذا الارتباط القوي وأبرزت العلاقة الضعيفة بين اختلاف معدل الربح وتدفق الاستثمار الأجنبي وبالتالي عند دراسة توزع أو تقسيم الاستثمار الأجنبي في البلدان أو الاختيار المتمثل في التوسع المحلى أو اختراق الأسواق الأجنبية لذا كان الاختلاف بين معدل العائد هو نتيجة لعدة نظم كنظام الضريبة أو نظام الصرف بين البلدان ومن هنا نستنتج خطأ الحقيقة القائلة أن العائد أو الربح هو الموجه لاستثمار المؤسسة بالخارج ويمكن الذهاب بعيدا واعتبار الاختلاف في معدل العائد أو الربح كمحاولة تعديل للحالات الغير متزنة الناتجة عن اعتبارات سياسية واجتماعية (عدم الاستقرار السياسي...) حيث يترجم معدل العائد قوة التفاعل مع تهديدات حالة عدم التأكد الاقتصادي وفي هذه الحالة تفقد نظرية توافر رأس المال كل معناها في مجال تقدير تدفق رأس المال الأجنبي الذي يعتبر مشكل غامض وجد معقد.

2- محدد سوق المنتجات ⁽¹⁾:

إن أي محدد أو نظرية تفسر تدفق الاستثمار الأجنبي لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار محدد أو نظرية تنوع المنتجات في البلد المضيف ، فنظرية تنوع المنتجات ترجع للاقتصادي R-CAVES الذي حاول إبراز التكاليف التي تستوجب على المستثمر الأجنبي مقارنة بالمنافسين المحليين أو المنافسين الأجانب المتواجدين من قبل في هذا البلد، ومن بين هذه التكاليف نذكر تكاليف الحصول على المعلومة، التكيف مع الشروط الاجتماعية، التشريعية والاقتصادية أو المعرفة الغير كاملة لقنوات التوزيع ، وأمام هذه التكاليف تصبح إمكانية تتويع المنتج إستراتيجية فعالة إذ تسمح للمستثمر الأجنبي اختراق أسواق دول مضيفة ، وقبل التفصيل في هذه النظرية كان لا بد من التطرق لملاحظة هامة وتتمثل في مقدرة المستثمر الأجنبي إعطاء منتجه أشكال مختلفة مما يعني مرونة التنظيم الصناعي وامتلاك التكنولوجيا اللازمة والقدرة على التكيف مع هيكلة السوق.

فتنويع نفس المنتوج يكون في سوق محدود بالضرورة من خلال التنويع في شكل أو علامة المنتوج، فتنويع المنتجات حسب هذه المعطيات يعتبر مصدر محدد ومقيد لدخول أو اختراق فتنويع نفس المنتوج يكون في سوق محدود بالضرورة من خلال التنويع في شكل أو علامة المنتوج، فتنويع المنتجات حسب هذه المعطيات يعتبر مصدر محدد ومقيد لدخول أو اختراق المستثمر الأسواق الأجنبية إذ تمثل للمؤسسة سلاح مثالي للدفاع ، والملاحظ أن التنويع في المنتوج من خلال ابتكار أو تجديد المنتج يكون أقل بالمقارنة مع تغيير المنتجات المتواجدة حيث يكون التجديد أو الابتكار على مستوى التسويق فقط وتظهر هذه الميزة خاصة في المنتجات الصيدلانية أو صناعة السيارات ، فالتنويع يرتكز على ثلاث أدوات أساسية:التقديم، المظهر والأداء .

ففي كل هذه الأدوات يمثل التجديد جزء بسيط تنفذ هذه الأدوات من خلال الإشهار لهدف تكييف المنتج مع الشروط المحلية وفي هذا المستوى التمييز بين المنتوج الجديد الذي تعرض لتجديد كبير والمنتجات المتنوعة صعب بطول المدة تتعرض المنتجات المتنوعة لتغييرات متواصلة تسمح لها بالوصول إلى درجة المنتجات الجديدة ، لكن لابد أن

⁽¹⁾ د . رضا عبد السلام "محددات جذب الاستثمار الاجنبى المباشر في عصر العولمة "، دراسة مقارنة لتجارب دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر سنة2006.

لا تتعرض المنتجات المتنوعة لتغييرات أو تجديدات جذرية حتى تحتفظ بخاصيتها دائما، فسياسة التنويع تعتمد على تغيير بسيط مرتكز على شبكة مؤهلة من التسويق والإشهار منتهج حسب حوافز المقدمة في عملية البيع وعلامة خاصة، اسم المؤسسة الأم، وجملة هذه المعطيات ترفع من فعالية هذه السياسة في سوق المنافسة حيث تسعى المؤسسة الأم من خلال فروعها محاولة الخدمة المثلى لهذه السوق ولا يمكن للمؤسسة أن تصدر المنتوج أو تبيع براءات الإنتاج بسبب عدم معرفة حاجات السوق المحلية لذا لا بد على المؤسسة أن تنجز وحدات إنتاجية في البلد المضيف للتكيف مع متطلبات السوق.

إن طرق التنويع تختلف إذ يمكن تنويع نفس المنتوج من خلال بلدان مختلفة أو تنويع سلسلة من المنتجات لتلبية حاجات المستهلكين في نفس البلد أو المزج بين النموذجين وفي الواقع فان النموذجين مرتبطين ومن الصعب التمييز بينهما ، ولإظهار مدى ارتباط الاستثمار الأجنبي بسياسة التنويع مثلما أشار R-CAVES نعتمد على منهج إيضاح ومراقبة الفرضيات والجزء الآخر يخص الطابع النظري⁽¹⁾.

فملاحظة الواقع أثبتت أن هناك ارتباط قوي بين درجة تتويع المنتوج ودرجة تواجد فروع المؤسسة الأم في بلدان أجنبية، ومن خلال الدراسات التي قام بها R-CAVES في الولايات المتحدة، بريطانيا وكندا، فمؤسسات السيارات، ومؤسسات الأموال التي لها فروع بالخارج أكثر من مؤسسات الورق، الجلد، النسيج، وفي معظم الأحيان تتويع المنتجات ليس هو الظاهرة الصناعية الوحيدة التي تشرح تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر كالهياكل الصناعية، الموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة ...الخ، فقديما تتويع المنتجات يعبر علي عليه من خلال حجم نفقات الإشهار، البحث والتطوير، إذ يبقى لهذه العوامل التأثير على تندفق الاستثمار الأجنبي المباشر وسنحاول الآن إبراز الطابع النظري، فمن الإجباري القبول بأن التتويع في المنتجات يلعب دور مهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق اقل ما يقال عنها أنها معقدة، وتعتبر عامل حمائي للمؤسسة والتي حاول R-CAVES إظهار مدى أهميتها والتي تتمثل في تكييفها مع هيكلة السوق والمعارف المتحصل عنها ومنه فهذان العنصران كافيان لكن لا نستطيع أن نعتبر عملية التتويع في المنتجات كعامل كافي لتفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فهو يتحدد بعدة عوامل متداخلة.

⁽¹⁾ رضا عبد السلام، المرجع السابق، ص59.

3- محدد حجم المؤسسة (1):

ضمن مختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتمحور حول الهيكلة المهيمنة على السوق، لابد من التطرق إلى الاقتصاد الصناعي المعبر على قدرة المؤسسة على مستوى التنظيم الصناعي فكثيرا من المشاكل يجب إيضاحها حول ارتباط هذا المتغير مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. تتمثل الصعوبة الأولى في أنه لابد من التمييز بين الاقتصاد الصناعي ذو الأصل التكنولوجي المرتبط بحجم المؤسسة أو الوحدة المنتجة والاقتصاد الصناعي المرتبط بعملية تتسيق النشاطات في المؤسسة فالنموذج الأول ما هو إلا عبارة عن نموذج كلاسيكي، أما النموذج الثاني فهو نتيجة للتنظيم بالمؤسسة الذي $^{(2)}$ يأخذنا مثلما عبر $^{(2)}$ $^{(2)}$ $^{(2)}$ الى مشكل الفعالية داخل المعلومة إن هذان النموذجان يدفعان المؤسسة إلى الاستثمار بالخارج، حيث أن حجم المؤسسة يعتبر عامل متيح للإنتاج في الخارج ، كما أن هناك علاقة في غالب الأحيان بين حجم المؤسسة ورغبة المؤسسة في التوسع إلى أسواق أجنبية، ونريد في هذه النقطة أن نلح على ميزة متاحة وليست مسببة للاقتصاد الصناعي لأنه لا يمثل كلية قدرة أو إمكانية خاصة للمؤسسة التي تستثمر بالخارج فكل المؤسسات التي تطمح لتحقيق بعض الأرباح والتي تمارس نشاطها كليا أو جزئيا داخل الإطار الجغرافي الوطني وفي بعض الأحيان رغم امتلاك الحجم المناسب من طرف المؤسسة لا يمكنها من تحقيق على الأقل ما يقابل ما تتمتع به من ميزات وقدرات تكنولوجية وتجارية، وبالتالى فانه يظهر لنا جليا أن الاقتصاد الصناعي يلعب دور تجميعي في سلوك المؤسسة أي رغبتها في الاستثمار بالخارج لأنه يعمل على تقوية قدرات المؤسسة الخاصة، ولكن لا يمكنه أن يحل مكانها إذ يمثل الاقتصاد الصناعي سلطة تحفيزية من خلال تمكين المؤسسة من تقوية فعالية القدرات الخاصة بها عن طريق إتاحة تطبيق الاقتصاد في المؤسسة والتي تستخدمها في

معظم تعاملاتها إذ تمكنها من تحقيق الطلب على منتجاتها بأقل وقت وبالتالى تحقق هذه

العملية أكثر ربح للمؤسسة ويجب مراعاة الجزء الثاني من المشاكل التي من المهم

⁽¹⁾ منتدى التمويل الإسلامي :: قسم العلوم التجارية :: التجارة و المالية الدولية htt://islamfin.go-forum.net

⁽²⁾ Muchielli J.L, Sollofoub M, L'échange international fondements théoriques, et analyses empiriques (Paris: Economica, 1981).P.151.

إيضاحها، إن الاقتصاد الصناعي سبب متيح وليس مسبب إذ يفضل إمكانية التصدير على عملية الإنتاج بالخارج ولكن هنا نطرح السؤال هل المؤسسة تتخذ الاقتصاد كمرجعية أم العكس أي تفضل الإنتاج بالخارج على التصدير.

إن الترجمة الأولى هي الاختيار بين نمطين افتراق الأسواق الأجنبية مرتبط بدورة حياة المنتوج إذ في المرحلة الابتدائية الاقتصاد الصناعي يفضل تمركز الإنتاج في المكان الذي تمارس فيه المؤسسة نشاطها ومن خلال توسع المؤسسة في بلدها الأصلي تقوم بتلبية حاجات الأسواق الأجنبية ومع زيادة حجم صادرات المؤسسة للدول الأجنبية وكذلك زيادة عراقيل دخول صادرات هذه المؤسسة لهذه الدول، ففي هذه الحالة تقوم المؤسسة بالتوطن وإنجاز فرع لها في هذه الدولة بشرط أن هذا التوطن يرتبط بسهولة تحويل القدرات الخاصة للمؤسسة كسهولة تمويل فرع المؤسسة، حفاظ المؤسسة على العلامة التجارية ...الخ، ومن هنا نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي مرتبط بدورة حياة المنتوج) الحجم (، وهذا ما أكد عليه الاقتصادي LALL خلال دراسة قام بها على صناعات هيكلية بالولايات المتحدة الأمريكية ، وفي الأخير فان أغلب الدراسات التي تمت حول الاستثمار الأجنبي المباشر تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الاقتصاد الصناعي.

4- محددات طبيعية ومحددات مسببة (1):

إن هناك عدة عوامل تعمل على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من بينها توفر رأس المال، تتويع المنتجات، الاقتصاد الصناعي وجملة هذه العناصر تعمل على دفع المستثمر للاستثمار خارج البلد الأصلي إذ تعتبر كافية لتغطية النقائص التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة أساسا في تكلفة المعلومة والمخاطرة التي تتبع سعر الصرف والمحيط السياسي فتوفر رأس المال يسمح للمؤسسة بتجنب الأعباء المرتفعة للقرض في البلد المحلي وكذلك تتويع المنتوج يعطي عائد مرتفع بفضل خصوصية وعلامة المنتج وكذلك يعتبر الاقتصاد الصناعي عامل متيح لتحدفق الاستثمارالأجنبي. إن الملاحظ لهذه الميكانيزمات يدرك أن أغلبيتها مرتبط بسياسة الدولة المضيفة التي تضع معظم المبادئ المسيرة للسوق، وبالتالي

Ghassan El-Rifai,Op.cit.,p82 (1)

فان لهذه السياسة أوجه مختلفة إما بصورة عراقيل تجارية أو عراقيل جمركية وأخرى اجتماعية، فمثلا العراقيل الجمركية تعمل على منع تدفق منتوج المؤسسة وبالتالي بطريقة غير مباشرة تمنع توطن المؤسسة) حسب اقتصاديات السلم أو وفورات الحجم(، فهناك علاقة وثيقة بين تصدير المنتجات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فمعظم الدول تضع عراقيل تجارية أو جمركية بهدف التقليل من عملية تصدير المنتجات ومن جهة أخرى تقوم بتقديم تسهيلات وتحفيزات لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فهناك دراسات تجريبية تؤكد لنا ذلك من خلال سعي الدول لتضييق الخناق على الصادرات ومن ناحية أخرى تقديم تسهيلات وتحفيزات لا نظير لها، ومثال ذلك قيام كندا بوضع جملة من العراقيل التجارية والقانونية لمنع دخول منتجات مؤسسات الولايات المتحدة على الرغم من وجود التقارب بين الدولتين وعلى عكس ذلك فهي نقدم تسهيلات لا منتهية للمؤسسات الأم الأمريكية للاستثمار بكندا. وتظهر سياسة الدولة من خلال معايير أو عناصر الاقتصاد الكلي كسعر الصرف، ميزان المدفوعات ومعايير التضخم...الخ، وكذلك من خلال سن التشريعات المنظمة لمناخ

الاستثمار من كل النواحي وأيضا القوانين التي تخص ممارسة السلطة بالمؤسسة، حيث بتدخل السلطات العمومية تظهر نتائجها على مدى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جذب أو طرد الاستثمار الأجنبي المباشر وأمام التأثير المتزايد للسياسة المتبعة من طرف السلطات العمومية وتضييق الخناق على الصادرات فان أغلب المؤسسات تتجه نحو التوطن بالبلدان المضيفة.

5- محدد نماذج الارتباط ⁽¹⁾:

إن النظريات المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر المتطرق إليها سابقا مبنية على معايير مختلفة كمعيار سوق المنتجات أو العوامل ومعيار تمركز المؤسسة واتساع حجمها إذ أن اتساع حجم المؤسسة يسمح لها بامتلاك قدرات خاصة غير متوفرة عند بقية منافسيها

^{(1) &}lt;u>منتدى التمويل الإسلامي</u> :: <u>قسم العلوم التجارية</u> :: <u>التجارة و المالية الدولية</u> htt://islamfin.go-forum.ne

الآخرين المحليين ولذا يظهر الفرق جليا عند مقارنة مؤسسة أجنبية بمؤسسة محلية وعليه يمكن طرح التساؤل التالي:

- ما مدى تأثير حجم المؤسسة الأجنبية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟ إن نماذج الارتباط ذات طبيعة مختلفة إذ لا تعتمد بشكل كبير على القدرات الخاصة للمؤسسة بل تمحور أدائها من خلال إستراتيجيات المؤسسة المختلفة عن بقية المؤسسات المنافسة وتتمثل هذه الاستراتيجيات في إستراتيجية المتابعة، الدفاع ، التعاون. إن إستراتيجية المتابعة والدفاع مبنية على أساس أن المؤسسة لا يمكنها تجاهل نشاط المنافسين فيكفي أنها ستتبع مثلا سلوك مماثل من طرف المنافسين بمجرد استثمارها في دولة أجنبية وبالتالي فلابد من اتخاذ إستراتيجية دفاعية سليمة لتحقيق التوازن الدائم لها، وكثيرا ما تقع تفاعلات وتصادمات للمؤسسة مع بقية المنافسين لذلك لابد من تبني إستراتيجية على عدة خيارات والمتمثلة في السلوك الذي تتخذه المؤسسة نسبة للمحيط، ففي حالة التأكد تتخذ المؤسسة سياسة معينة والعكس في حالة عدم التأكد، وتعتبر عملية استثمار المؤسسة بالخارج خيار من خيارات الإستراتيجية الدفاعية للمؤسسة أمام جملة الاستراتيجيات المعادية لها من طرف بقية المنافسين.

ويمكن أن تكون نماذج الارتباط نتيجة التعاون بين المؤسسات وليس التصادم بينهم أي التعاون في مجال البحث والأمن، اتفاقيات حول تقسيم السوق...الخ فعلى عكس إستراتيجية أو نموذج الدفاع الذي يعتبر نموذج ديناميكي وذا آفاق قصيرة، فنماذج التعاون تعد طويلة الأجل.

ولا نركز هنا على مختلف أشكال التعاون الممكنة بين المؤسسات إذ تتعدد ولا يمكن حصرها وإنما الشيء الجد مهم هو مدى تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر فاستراتيجيات التعاون تدفع إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إنشاء مؤسسات شراكة أو مراكز بحث ...وغيرها من مظاهر التعاون ومن هنا يظهر جليا مدى تأثير نماذج الارتباط على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الدول المضيفة.

6- نظرية المحفظة والاستثمار الأجنبي⁽¹⁾:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm (1)

في إطار نظرية المحفظة التي تهدف إلى إيجاد توازن أمثل بين العائد والمخاطرة، وعليه سوف نبحث عن مكان الاستثمار الأجنبي وعلاقته بنظرية المحفظة.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤخذ بعين الاعتبار في قرار المؤسسة حيث أنه يتيح لها من خلال عملية التتويع خفض درجة المخاطرة ويظهر ذلك جليا في البيان من خلال مقارنة حد الفعالية حيث يحتوي أحدهما على الاستثمار الأجنبي المباشر والآخر لا يحتوي على ذلك.

حسب نظرية المحفظة فان الاستثمار الأجنبي يسعى لتتويع المحفظة بهدف الخفض من درجة المخاطرة وذلك بتحقيق عائد مرتفع وانحراف معياري ضعيف.

إن التوفيقة)عائد ، مخاطرة (وكذلك ارتباط خيار الاستثمار مع بدائل استثمار أخرى كلها عوامل محددة لمدى فعالية المحفظة لكن لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المحدد الوحيد للمحفظة الفعالة.

إن تبرير وجود الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نظرية المحفظة يتمثل في وجود كثير من الجدالات ، أولها حول مجال تطبيق نظرية المحفظة فالمشكل الجوهري لها هو البحث عن كيفية تتويع المستثمر لمحتوى المحفظة وذلك للخفض من درجة المخاطرة المحتملة إذ يمكن توسيع عملية التتويع باكتساب أصول مالية أجنبية لمؤسسات مختلفة إن الجدال الأول يندرج تحت فرضية أن المستثمر فردي ومن هنا ينبعث الجدال حول طبيعة التتويع المعتمد على المستوى المؤسساتي وليس الفردي، فالتتويع بالنسبة للمؤسسة هو اكتساب مشاركة بسيطة في رأس مال المؤسسة الأجنبية من خلال امتلاك أصول مالية دون إمكانية ممارسة المراقبة وبامتلاك نسبة معينة من رأس المال يصبح للمؤسسة إمكانية مراقبة المؤسسة وهنا تقع المؤسسة بين إمكانية التتويع لخفض المخاطرة وبين عملية المراقبة التي تتطلب الاستثمار في نفس الأصل.

إن هذين الجدالين لابد من أخذهما بعين الاعتبار حيث أن الجواب عنهما يبرز المعنى الحقيقي لعملية التتويع، إن نموذج المحفظة معتمد أساسا على اختيار التوفيقة المثلى من ناحية ومن ناحية أخرى فان عملية التتويع تعطي للمؤسسة إمكانية المراقبة، وبالتالي مخطط التتويع الدولى من خلال الاستثمار الأجنبي لا ينحصر في إستراتيجية خفض

درجة المخاطرة إذ يسمح بالمعرفة الجيدة والمراقبة المستمرة للسوق ويسمح بتكتل وحدات الإنتاج، لكن من الصعب تبرير الاستثمار الأجنبي من خلال نظرية المحفظة فقط. 7- نظرية مخاطرة الصرف⁽¹⁾:

إن نموذج المحفظة يسلط الضوء على الأسواق المالية كمحدد للاستثمار الأجنبي ولكن نظرية مخاطرة الصرف التي تعود للاقتصادي ALIBER الذي يعتبر الظاهرة النقدية كمحدد أساسي ووحيد موجه للاستثمار الأجنبي على عكس الاستثمار المحلي فمشكلة سعر الصرف بالنسبة له غير مطروحة، وسنحاول بعد تقديمنا للمفهوم الأساسي التطرق إلى أهم ما وصل إليه الاقتصادي ALIBER في هذا المجال.

- إن المفاهيم التي تستخدم في تحليل الظاهرة النقدية هي مفاهيم علاوة المخاطرة، سعر الصرف ومعدل الاستحداث المعتمد في مختلف عوائد الأصول، كما أن البرهان هنا يرتكز على فرضية أساسية تتمثل في وجود عدة مناطق نقدية والأصول التي تتمي إلى هذه المناطق يعبر عليها بعدة أنواع من النقود، إن المستثمر الذي يستدين بنوع محدد من النقود يقع في مشكل وهو إمكانية انخفاض هذه العملة بالنسبة للعملات الأخرى، إن معدل الفائدة يعكس التحول المنتظر في سعر الصرف.

من خلال النظريات السابقة وبعد الدراسات الحديثة التي تختص بتحديد المحددات نستطيع تقسيم المحددات إلى نوعين:

أولا: المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمثل هذه المحددات إلزامية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين وطنيين كانوا أو أجانب ويمكن تقسيمها إلى محددين أساسيين⁽¹⁾:

اولا -الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فمثلا حتى ولو كانت مردودية الاستثمار المتوقعة كبيرة فانه لا يتم في غياب الاستقرار السياسي ويمكن تقسيم هذا المحدد إلى العوامل الآتية:

_

http://www.arab-api.org/develop_1.htm (1)

- 1- الاستقرار السياسي المحلي: ويتمثل في عدم وجود نزاعات أهلية في البلد المضيف ويرتبط كذلك بإيديولوجية الحكم الممارسة، حيث تتدفق الاستثمارات الأجنبية لتلك الدول التي تعتنق مفاهيم وسياسات الحرية الاقتصادية.
- 2- المخاطر الإقليمية: تتمثل المخاطر الإقليمية في الاستقرار السياسي للدول المجاورة.
 - 3- العلاقات الدولية: وتتمثل في علاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى فكلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عامل لجذب الاستثمار الأجنبي لتلك الدول باستخدام مناهج تحفيزية.
 - 4- بسبب قلة الخبرة وليس قلة الخبراء وكل دولة تعتقد خبرتها متكاملة.

ثانيا - الاستقرار الاقتصادي:

يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التحقق من الاستقرار السياسي حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقق جملة من توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي نذكر (1):

1- توازن الميزانية العامة: تقوم الدول التي تعاني عجزا في موازناتها العامة بتمويل هذا العجزعبر أدوات الدين العام القابلة للتداول والاعتماد على فوائد الاستثمارات والمدخرات الحكومية لتمويل العجز، كما تعمل الدول من جانب آخر أثناء تسجيلها لانخفاضات في الإيرادات على تخفيض الإنفاق الاستثماري من أجل التكيف مع الانخفاض في الإيرادات العامة أو مع عدم نموها بالصورة المطلوبة، وهذا ما يمثل اتجاها خطيرا ويجعلنا نخلص إلى أنه كلما سجل عجز في الموازنة العامة كان ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر، أما إذا كانت الموازنة العامة تعرف فائضا أو على الأقل توازنا كان هذا عامل جذب للمستثمر الأجنبي.

2- توازن ميزان المدفوعات: باعتبار أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبلد المستثمر بمعرفة وضعية ميزانه، فإذا كان هذا الأخير يعاني من خلل

⁽¹⁾ رضا عبد السلام ،" محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب أسيا مع التطبيق على مصر "، المكتبة العصرية ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2007.

فمن الممكن أن يتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر منها: قيود وحقوق جمركية عالية، مراقبة الصرف، الحد من القروض والتخفيف من الإنفاق على إعداد البنى التحتية وغيرها مما من شأنه أن يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر. 3- التضخم: من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال، كما تأثر على تكاليف الإنتاج التي يهتم بها المستثمر الأجنبي كما أن لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة تأثيرات على مدى ربحية السوق بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري ذلك لأن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز 10% ،فإذا بلغ 30% أو 40% أو تجاوز 100% سنويا يدخل منطقة الخطر سواء بالنسبة للاستثمارات الأجنبية أو المحلية بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الأنشطة طويلة الأجل، وقد أوضح Schneider and fery(1985)في دراسة عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالى ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدول المضيفة لذلك فهو يمثل مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة، وقد بين Numen Kamp(1997)في دراسة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية أن الدول التي تمكنت من منع تجاوز التضخم معدلات تزيد عن 20% منذ عام 1984 هي: الشيلي، كولومبيا وكوستاريكا، وقد حققت نجاحا في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4 - سعر الصرف: كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح

(Cushemane 1985) أن المستثمر الأجنبي ينجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة فضلا على التقلبات الكبيرة في سعر الصرف تصعب تحقيق الجدوى، كما يمكنها أن تعرض المشروعات بخسارة شديدة غير متوقعة تستخدم برامج التثبيت الاقتصادي سعر الصرف كأداة تخلق حافزا قويا لدى المؤسسات المحلية للاقتراض بالعملة الأجنبية بأسعار فائدة منخفضة ولدى المستثمرين الأجانب، كما تعتبر عملية تخفيض سعر العملة إستراتيجية تتبعها الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- معدل الفائدة: إن الزيادات في أسعار الفائدة المتجهة نحو مستويات إيجابية بشكل معتدل تقترن بالزيادة في الاستثمار والادخار، وهذا ما يحسن من إمكانية النمو الاقتصادي وتؤدي سلبية أسعار الفائدة إلى:

- هروب رؤوس الأموال المحلية وتشجيع الاستثمارات كثيفة رأس المال.
- تحويل نسبة كبيرة من المدخرات أو الأرصدة إلى ودائع العملة الأجنبية وهذا ما يولد ضغوطا على ميزان المدفوعات مما يساعد على الارتفاع في أسعار الصرف.
 - 6- السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول المضيفة:

تعتبر السياسات الاقتصادية نقطة هامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تمثل الورقة الرابحة التي تحاول الدول المضيفة اللعب عليها وتتمثل في :

أ. السياسات الاستثمارية: وتتمثل في وضوح وثبات قوانين الاستثمار، حيث عدم إصدار تشريعات موضوعها الاستثمار أو ترك النصوص الخاصة بهذا الموضوع موزعة بين أكثر من تشريع يجعل المستثمر في وضع يصعب عليه فهم النصوص التي تحقق الاستقرار وتحقق لاستثماراته النمو بل تجعله يفتقد هذه النصوص من أساسها، وتتضمن السياسات الاستثمارية ضمنيا كونها محفزا هاما ومحددا رئيسيا لحركية الاستثمار، فسهولة إجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار وكذا عدم تعقيد إجراءات الحصول على الوثائق المرتبطة بالعملية الاستثمارية كما أن سهولة إجراءات الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية تؤثر بشكل واضح في التوجهات الاستثمارية.

ب - سياسة التجارة الخارجية: مع التوجه العالمي لإقامة تكتلات اقتصادية كبرى في ظل تحرير التجارة العالمية وانفتاح الأسواق العالمية وبعد انتهاء جولة الاورغواي للمفاوضات التجارية وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة في أبريل 1995 ، أصبح إعفاء السلع وعوامل الإنتاج من الرسوم الجمركية والرسوم المختلفة والضرائب أمرا حتميا تفرضه هذه الاتفاقيات لمجموعات الدول وإلغاء القيود الجمركية لتفعيل الاستثمارات داخل البلد.

نشير هنا إلى استثناء حول تطبيق تخفيضات جمركية، إذ أثبت تأثير هذا التخفيض على القطاعات الداخلية أو على ميزان المدفوعات، وتعتبر القيود غير الجمركية بمثابة هاجس مستمر لمسيرة التجارة الخارجية وبالتالي هاجس معيق لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لاتسامها بعدم الشفافية والوضوح في أهدافها واجراءات تطبيقها، وتصدر

في الغالب في شكل قوانين وتشريعات وإجراءات وتصريحات تكون في بعض الأحيان مكتوبة وأحيانا تصدر في شكل تعليمات محددة لا يعرفها إلا المكلف بالتنفيذ، وتكون أحيانا أخرى في صورة تعليمات غير مكتوبة مثل: إجراءات التأخير على المنافذ الجمركية و التعسف في تطبيق الشروط الصحية والمعايير والمواصفات والمقاييس الفنية وهذا ما يصعب معالجتها وصعوبة التعرف عليها، وقد يعد هذا من أثقل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول، حيث أنه عند تفحص تجربة بعض البلدان في إنشائها مناطق حرة أدى ذلك إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي بكثافة.

ت – سياسة الضريبة: يعتبر المستوى الضريبي من المركبات الأساسية لمناخ أي استثمار، و تلعب الضريبة دورا مهما كأداة للتأثير على الميل الاستثماري ذلك أن زيادة الضرائب المباشرة نسبية كانت أم تصاعدية تؤدي إلى التخفيض من قيمة الاستثمار و بالأخص الاستثمارات الحديثة لما لها من تأثير على القدرات المالية للمستثمر، كما نجد أن الهيكل المالي للاستثمار ذو حساسية تجاه هيكل الضريبة على دخل الشركات، فإذا كانت معدلاتها مرتفعة أعتبر ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر إذ ترهق هذه الأخيرة أرباح المستثمر الأجنبي.

تستعمل الضرائب في توجيه وتشجيع الاستثمارات ككل من خلال إعفاءات الضريبية الدائمة أو المؤقتة أومن خلال التخفيضات في قيمها وذلك من أجل تحديد فروع النشاط أو الترقية وتكثيف فروع قائمة تماشيا مع السياسة الاقتصادية.

تعتبر الضريبة سلاحا ذو حدين فمن جهة تؤدي إلى جذب الاستثمار المباشر ومن جهة أخرى تفقد خزينة الدولة الكثير من الموارد.

ث- سياسة الخوصصة: لم تعد الخوصصة خيارا بل أصبحت ضرورة من اجل تحسين مناخ الاستثمار ككل ورفع كفاءة المؤسسات وتحقيق المزيد من الكفاءة الاجتماعية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وجعل الاقتصاديات الوطنية أكثر تماشيا مع الاقتصاديات العالمية.

لقد اكتسبت خوصصة المؤسسات العامة أو تحويل ملكيتها أو إدارتها إلى القطاع الخاص أهمية متزايدة وذلك من أجل إصلاح الأوضاع الاقتصادية نتيجة التحول الكبير في استراتيجيات المتراتيجيات شمولية ارتكزت على التوجيه المركزي للموارد

وللإدارة الاقتصادية وأدت إلى هيمنة القطاع العام على الاقتصاد وتفشي القيود الإدارية في جميع جوانبه إلى إستراتيجية ترتكز على آلية السوق لتخصيص الموارد وتستهدف تحرير الاقتصاد من القيود وانفتاحه على الخارج وإفساح المجال أكبر أمام القطاع الخاص لاسيما المستثمرين الأجانب وكذلك مساهمة الخوصصة في معالجة ضعف الأداء الاقتصادي و بروز إختلالات مالية و هيكلية و تفاقمها و كذا الحاجة الملحة لتبني إصلاحات مالية و هيكلية تطول جميع جوانب الاقتصاد، كما نجد أن إجبارية فتح الاقتصاد أمام القطاع الخاص أدى إلى تطبيق سياسات من شأنها فتح المجال أمامه أهمها خوصصة المؤسسات و ذلك بالتخلي على المجالات التي تقل فيها الكفاءات و تركيز الدولة على المجالات الهامة و المتصلة بها و التي تسعى لإنشاء بيئة كلية مستقرة محفزة للنمو و الإشراف عليها و تجدر الإشارة هنا إلى التجربة الفرنسية في هذا المجال لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر بعد عملية الخوصصة.

ج – السياسة التمويلية: تقسم اقتصاديات الدول من الناحية التمويلية إلى نوعين، اقتصاديات تعتمد على النظام البنكي في التمويل و يتميز هذا النوع بسرعة تقديم القروض و سرعة انتقال الأموال، واقتصاديات تعتمد على الأسواق المالية في التمويل عن طريق البورصة من خلال شراء الأسهم والسندات كطريقة للتمويل، وبالتالي فالدولة كلما كانت لها أكثر متاحات و طرق للتمويل كلما زاد ذلك من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و العكس صحيح.

7. التشريعات و الإطار القضائي: يستدعي تفعيل الاستثمارات تهيئه الأطر القضائية و الأنظمة التشريعية التي تخول للمستثمر حرية الاختيار و الملكية للمشاريع الاستثمارية، كما يقتضي سن القوانين التجارية التي تتعلق بطبيعة و نطاق الاستثمارات.

و نظرا لأن جملة هذه الإجراءات القضائية تصدر من طرف الحكومة فقد يستدعي إقرار مثل هذه القوانين و التشريعات وقتا طويلا، و قد أثبتت التجارب ضرورة وجود التزام سياسي من قبل الدولة بضرورة إتباع هذه التشريعات و إقرار مثل هذه القوانين لضمان أقل قدر من المعوقات للاستثمارات وتسريع الوقت في قيامه.

ثانيا :النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي

ظهرت العديد من النظريات المفسرة للاسباب التي تقف وراء ظاهرة قيام الشركات متعددة الجنسية بالتحول الى النشاط الدولي اي حركة رؤوس الاموال الدولية على اساس الربح

والفائدة ولقد واجهت هذه الشركات اثناء تاريخها الطويل صورا مختلفة من الاخطار والتهديدات بفعل العوامل الاقتصادية والسياسية والمالية، واهم هذه العوامل الازمات الاقتصادية ، من تضخم وكساد وركود وغيرها من الامراض الاقتصادية واسباب اخرى التي دفعت بهذه الشركات لعبور الحدود الدولية والاندفاع باستثماراتها للخارج استجابة للتنافسية الدولية الدولية.

ان المحاولات المبكرة لتفسير الاستثمار الاجنبي سواء كان باستخدام نظرية التجارة التقايدية او نظرية راس المال الدولي تم انتقادها والتخلي عنها لسببين

* الاول يتمثل بكون الاستثمار الاجنبي قد يكون استثمارا مباشرا او غير مباشر، والاستثمار المباشر يتضمن تحويل اصول غير مالية كالتكنولوجيا، الادارة والمهارات الادارية والتسويقية ،وان العائد المتوقع من هذه الاصول يدفع بالمشاريع لتصبح عابرة للقومية، اي ان راس المال ليس السبب بوجود الاستثمار المباشر فقط وانما هنالك موارد احلرى تصاحبه.

* والسبب الاخر يتمثل بكون عملية نقل الاصول غير المالية عن طريق الشركة عابرة القومية تخضع للتحكم القانوني ،اي انها قد تتقل وقد لاتتقل بموجب قوانيين معينة وهذا هو اساس الفرق بين الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر، وان كلا من النظريتين السابقتين قد فشلتا بالتمييز بين كل منوعي الاستثمار الاجنبي.

هنا ظهرت الادبيات الاقتصادية والمالية والادارية التي تتحدث عن نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر والتي يمكن اجمالها: هناك بعض النظريات التي تفسر دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر وهي:-

أولا :النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

_

⁽¹⁾ سرمد كوكب الجميل (المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر: تحليل نقدي لمعطيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة) مجلة علوم إنسانية ، العدد (18) ، السنة الثانية ، فبراير 2005 ، ص 10 .

1-التفسير الماركسى.

يرى رواد هذا الاتجاه⁽¹⁾ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل مباراة من طرف واحد، والفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات في معظم الأحيان، بمعنى أن هذه الاستثمارات تأخذ أكثر مما تعطي لذلك فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه بشكل دائم لخدمة مصالحها فقط.

ولقد حاول رواد هذا الاتجاه وخاصة "لينين "نقديم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ميل معدل الأرباح نحو الانخفاض ولاسيما عند مرحلة الاحتكار وهي مرحلة تجد فيها طريقة الإنتاج الرأسمالي صعوبات عديدة في تحقيق الفائض، وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى الخارج الوسيلة الأفضل لتعويض النقص الداخلي⁽²⁾ فيرون أن قيام وتوسيع الشركات متعددة الجنسيات يمكن تفسيره من خلال سعي هذه الشركات إلى المحافظة على الأسعار الاحتكارية وإقصاء المنافسين لها من الأسواق وبذلك فهم يرون أن الاستثمارات الأجنبية لعبة صفرية النتيجة بمعنى أن مكاسب المستثمرين الأجانب تعني في الوقت نفسه خسارة البلد المضيف) الدول النامية، أما الماركسيون الجدد أمثال Magdoff، Barran ، في الموت به الدور الذي قامت به الدول المستعمرة في القرنين 18 و 19، وذلك من خلال إحكام السيطرة الإمبريالية، وإعادة التنمية في البلدان النامية في البلدان النامية.

كذلك فإن معظم الأنشطة البحثية تتم في الدول الأم – مصدر الاستثمارات الأجنبية. - أما في الدول النامية، فيتم فيها استغلال الثروات والمعادن، مما يؤدي إلى إفقار غالبية الدول النامية في ظل التبادل اللامتكافئ في العلاقات الاقتصادية الدولية، والذي غالبا ما يكون في صالح البلدان المتقدمة و في هذا الاتجاه يرى بعض الاقتصاديون أن التوسع في الخارج من خلال الاستثمارات الأجنبية، كان لمقابلة نقص الأرباح المترتبة عن ارتفاع الأجور في دول المركز، لذلك فإن تصدير رأس المال إلى الخارج) إلى الأطراف (في

⁽¹⁾ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المرجع السابق، ص219 .

⁽²⁾ Palma G, "Dependency, A formel theory of underdevelopment or mythology for the analysis of concrete situations of underdevelopment?", in **Word Development**, Vol 6, 1978, p.909

صورة استثمارات أجنبية مباشرة، ليس لأنه لا يمكن أن استثماره محليا في الدول الرأسمالية، وإنما لارتفاع معدل الأرباح في الخارج⁽¹⁾.

وهكذا فإن الفكر الماركسي يؤكد على خطورة الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى دوره السلبي في تحقيق التنمية، وذلك للأسباب التالية:

- تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تشوهات هيكلية في البنى الاقتصادية للدول النامية، حيث تساهم في زيادة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يولد الكثير من المخاوف نتيجة للنفوذ الكبير الذي سيكون لدول هذه الشركات على البلدان المضيفة، ولأنه قد يمتد تأثير الأزمات الاقتصادية التي قد تشهدها؛ الدول المتقدمة إلى الدول المضيفة لهذه الاستثمارات.

- يؤدي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى انخفاض الإنتاج الوطني بسبب خروج بعض الشركات الوطنية من السوق لعدم القدرة على منافسة الشركات الأجنبية لما تتمتع به هذه الأخيرة من خصائص ومزايا لا تتوفر في الشركات الموجودة في الدول النامية، كذلك قد تقوم الشركات الأجنبية بشراء الشركات الوطنية من أجل بسط سيطرتها في؛ السوق الأم الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المستوى الاقتصادي للدولة المضيفة

- إن الشركات الأجنبية تقوم بممارسات غير قانونية في مجال التهرب الضريبي وتحويل الأرباح للخارج، وتقديم الرشاوي للمسؤولين عن القرار في سبيل بسط نفوذها، وهذا ما ؛ يجعل الحكومات عاجزة عن فرض رقابتها على هذه الشركات

-تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا سلبيا في التأثير على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة، وذلك نتيجة ضعف الروابط الأمامية والخلفية مع الاقتصاد الوطني حيث يمكن أن تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية والسلع الوسيطة المستوردة من الخارج الذي يؤدي إلى آثار سلبية على الصناعات الوطنية العاملة في تلك الأنشطة، وكذلك على موازين المدفوعات لتلك الدول بسبب زيادة عجزها التجاري مع الخارجي؛

- تقوم الشركات الوطنية بتوطين بعض نشاطاتها ذات الخطر البيئي في البلدان النامية وهذا ما يؤدي إلى تفاقم مشكل تلوث البيئة.

وتتتقد هذه النظرية في الجوانب التالية:

_

⁽¹⁾ Amine SAMIR, Accumulation on world scale, Vol 1(New York, 1974), p.140.

حاولت توضيح الآثار المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولم تستطع البحث في كيفية نشأة وتطور هذه الاستثمارات.

-تلقي هذه النظرية بالمسؤولية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة وتهمل أثر العوامل الداخلية والسياسية والاقتصادية المحلية في دول الأطراف في تقليل الأثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- لم تقدم هذه النظرية بديلا فعالا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، واكتفت بالتحذير من مخاطر هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على المقدرات الاقتصادية للبلدان النامية؛

- ان التنافس الدولي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر مؤشرا كافيا على وجود بعض المزايا التي تتركها مثل هذه الاستثمارات على البلدان المتلقية، وأنها ليست مباراة من طرف واحد، كما تزعم النظرية الماركسية، وإنما هي مباراة يحصل فيها كل طرف على أنواع معينة من الفوائد⁽¹⁾.

2- النظرية النيوكلاسيكية (معدل الفائدة) :أولين 1933 ، كيمب1964

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، كما أن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي من التطور في الكثير من الدول وخاصة النامية منها ومن ثم، فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال يتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد.

كان أولين أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة .كما تم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على يد ماكدوجال (1960) ، وأيضا كيمب (1961،1964).

الانتقادات الموجهة إلى النظرية النيوكلاسيكية.

- لم تميز النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فأسباب وآثار كلا النوعين مختلفان .كما أن هذه النظرية عاملت الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي، ولم تأخذ في الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة

_

⁽¹⁾ UNCTAD :Transational Corporations in the World Development, Trends and Prospects United Nations, New York, 1988, p76.

تتضمن فضلا عن رأس المال، التكنولوجيا، والمهارات، والإدارة؛

- لم يستطع النموذج أن يشرح قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بين دولتين أو ب في نفس الوقت، كما أنه لم يقدم تفسيرا لتفضيل الشركات القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من التصدير ؟

-قامت هذه النظرية على افتراض وجود المنافسة الكاملة، وهي حالة غير محققة في كل الظروف .حيث أن الكثير من حالات الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم على وجود حالة احتكارية للشركة الدولية.

ثانيا: نظريات المنظمات الصناعية وعدم كمال السوق.

1- نظرية الميزة الاحتكارية Monopolistic advantage theory

ظهر النموذج الاحتكاري على يد هايمر اشار الى إن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي .كذلك يرى هايمر أن الشركات المتعددة الجنسيات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق (عدم كمال السوق) تمنع الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، تلك المميزات تمكن الشركات الأجنبية من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي (1) (1982 ، 1974، 1971) حيث أوضح "Caves" 1996 وقد تم تطوير هذا المنهج على يد كافس :أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بالدرجة الأولى نتيجة توفر أربع خصائص وهي:

- ميزة تكلفة رأس المال.
- ميزة تقدم البحث العلمي.
 - ميزة تنويع المنتجات.
 - وفورات الحجم.

-

⁽¹⁾ رضا عبد السلام، المرجع السابق، ص49.

وقد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات من أهمها:

-لا يكفي امتلاك الميزة الاحتكارية لوحده قيام الشركات بالاستثمار بالخارج، إذ يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل المكملة مثل المزايا المكانية، والقيود المفروضة على التجارة الدولية، إضافة إلى السياسة التي تعتمدها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ - لم تقدم هذه النظرية تفسيرا لقيام عمليات الاستحواذ والتملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة لا تتوفر على الميزة الاحتكارية.

2- دورة حياة المنتج Product life cycles theory

وضع هذه النظرية ريموند فرنون عام 1966 ، وتقوم على افتراض أساسي وهو أن هناك تفاوتا بين الدول في مجال التكنولوجيا، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة، وفي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة، أكد فرنون أن تميزها يعود أساسا إلى اهتمامها بالبحث والتطوير، وتخصيصها موارد مالية معتبرة لنفقات الاستثمار المتعلقة به، ومع اشتداد المنافسة الدولية، وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج، تميل الميزة الاحتكارية لهذه الشركات إلى الانخفاض، إذ يمكن للشركات المنافسة إنتاج نفس المنتوج ولكن بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية، وهو ما يؤدي بها إلى تطوير منتوج بديل، ومن ثم البحث عن استراتيجية بديلة للتوطن، تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة لإنتاج وتسويق نفس المنتوج في البلدان المضيفة.

ويميز فرنون بين ثلاثة مراحل في دورة المنتوج:

مرحلة المنتج الجديد - New Product -

مرحلة المنتج الناضج - Maturity Stage!

مرحلة المنتج النمطي – Standardized Product؛

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية

بالرغم من أن النظرية قد قدمت تفسيرا للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، ونجحت في شرح نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية في

دول غرب أوروبا، وكذلك في الدول النامية، إلا أن هذه النظرية قوبلت بالعديد من الانتقادات التي وجهت إليها من أهمها:

- إن الميزة التكنولوجية ليست هي الدافع إلى قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل دورة المنتج، لأن الاستثمار لا يكون إلا في المرحلة الأخيرة، وهي المرحلة التي تفقد فيها الشركة صاحبة الاختراع) الابتكار (الميزة النسبية التكنولوجية، فتصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالميا؛

- لا يصلح تحليل دورة المنتج على الاستثمارات المباشرة في قطاع البترول والسياحة، إذ لا يتطلب هذا النوع من الاستثمارات العمل من داخل الأم، بل قد تكون بداية الشركة بالدولة المضيفة؛

-من الناحية العملية، تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والدول المضيفة) النامية (على حد سواء وفي نفس الوقت دون المرور بالمراحل التي عرضها فرنون في نظريته حول دورة حياة المنتج؛

-هناك بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم لا تمر بنفس المراحل لدورة حياة المنتوج) صناعة تكنولوجيات الاتصال، إذ قد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامنا مع ظهورها في أسواق الدول النامية، كذلك قد تظهر بعض المنتجات لخدمة السوق الخارجي منذ البداية (الهواتف المحمولة ببعض خصوصيات المجتمع الإسلامي مثل الآذان، وتحديد وجهة القبلة...الخ).

ثالثا : النظرية الانتقائية لجون دينينج.

يعد جون دنينج J.Duning الاقتصادي الإنجليزي أول من وضع اللبنة الأولى لهذه النظرية،وذلك من خلال البحث الذي قدمه في ندوة ستوكهولم عن المركز الدولي للنشاط الاقتصادي، وقد حاول من خلال ذلك البحث وضع إطار علمي لتحديد وتقييم ووزن العوامل المؤثرة في القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج⁽¹⁾.

وقد أطلق على هذه النظرية النظرية الانتقائية ، Electic theoryثم أطلق عليها مصطلح Le paradigme O.L.I ووفقا لهذه النظرية، فإن قرار الشركة بالاستثمار في الخارج يتوقف على ثلاثة ميزات، أولها -توفر الميزات الراجعة للشركة ذاتها، وثانيها توفر ميزات

^{. 63} صنا عبد السلام، المرجع السابق، ص

الموقع في الدول المضيفة— التي تجعل من المفيد للشركة الاستثمار في دولة أخرى - وثالثها توفر ميزات التدويل الداخلي، وذلك لتخفيض التكاليف بدلا من استخدام المصادر الخارجية كالتراخيص والوكلاء التجاريون. والموزعون ...وعليه، فإن هذا النموذج يفترض توافر ثلاث مزايا رئيسية لتدفق الاستثمارات⁽²⁾.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية.

حاولت هذه النظرية الإجابة على التساؤلات الجوهرية لشرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

- لماذا تدويل الإنتاج؟
- أين يتم تدويل الإنتاج؟
- كيف يتم الدخول للأسواق الخارجية؟

إلا أن هناك الكثير من المسائل لم تتمكن النظرية من حلها، منها:

- افتراض النموذج أن التعاقدات يتم استخدمه في حالة توافر مزايا الملكية للشركة فقط،

بينما عمليا، يمكن أن يستخدم هذا الأسلوب في حالة توافر مزايا الملكية ومزايا الموقع أيضا في المعلى المثال، اقترضت النظرية أنه كلما زاد نمو اقتصاد ما، فقدت الشركات الأجنبية تدريجيا ميزتها في التوطن في البلد المضيف نظرا لارتفاع تكلفة الإنتاج التي تزيد مع النمو الاقتصادي، وهذا لا يتفق مع استمرار ميزات التوطن في البلدان المتقدمة،

حيث تعتبر أكثر المناطق توطنا للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- لم تتمكن النظرية من تفسير ظاهرة التملك والاستحواذ التي تقوم بها بعض الشركات الدولية، والتي عادة ما تكون لخدمة استراتيجياتها مما يتجاوز تحليل المزايا

- لا تمتلك بعض الشركات من الدول النامية الميزات الاحتكارية المتمثلة في التكنولوجيا

⁽²⁾ Kurt PERDERSEN, **The eclectic paradigm: A new deal?** (Denmark: Aarhus School of Business, 2001),p.p.4-10.

ورأس المال، ومع ذلك فهي شركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على الإنتاج كثيف العمالة، وانخفاض التكاليف، والاعتماد على القدرات الشبكية في الدخول، والاستثمار في

الأسواق الدولية.

المبحث الثالث: الاستثمار الاجنبي و الاستثمار المحلي المبحث الثالث: المؤشرات والدوال والاختبارات الاحصائية

اولا: المؤشرات الاقتصادية

لقد اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي ووفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف X وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن $\binom{(1)}{(1)}$:

I = Di + Fi

وتشير I إلى الاستثمار الإجمالي، Fi تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر و Di المثل الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة، وإن بعض المستثمرين الأجانب حاولوا الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة فإن هذا يؤدي إلى تتاقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحول جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ونتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية، بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر والتي تتشأ من طريقة تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

_

⁽¹⁾ ميشيل توداروا، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن الحسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق) الرياض :دار المريخ للنشر، -127 (2006، ص-206).

أثر الإحلال (Substitution Effect) يحدث ذلك حسب فكرة Schumpeter في الاستثمار الأجنبي المباشر والخاصة بالاستثمارات الابتكارية والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات العابرة للقارات في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة ومهارات إدارية وقنوات دولية للتسويق، وعلامات تجارية عالية فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية فهذا ما يؤدي بها إلى الزوال وخروجها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، ويحل مقابل ذلك المستثمر الأجنبي محل الشركات المحلية، والذي يؤثر على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة وذلك بغرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي أو تثبيط ذلك المعدل.

وحسب تقرير الأونكتاد عام 2001 فإن الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز وتتشيط الاستثمار المحلي إذا توفرت هناك عوامل ومقومات أساسية في الدول المضيفة، وذلك من خلال عدة قنوات، كالمنافسة الفعالة و نقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة إلى الشركات المحلية، وتستطيع الشركات الأجنبية تقديم يد المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة إلى الشركات المحلية مما يرفع من كفاءتها، إضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية قد تتخذ قرارات مساعدة خاصة بالتجارة المعتمدة في الأسواق المحلية أو العالمية، وحسب Gaves عام 1996 فإن الحواجز أو القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي.

دراسة إيمان عطية ناصف عام 2003 على الاقتصاد المصري خلال الفترة -2000 1980 حيث أكدت تلك الدراسة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر بشكل 1٪ سلبي على الاستثمار المحلي حيث أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة

أدى إلى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة 0.23 ٪ خلال نفس الفترة ومرد ذلك إلى أن الاستثمارات الوافدة إلى السوق المصرية اتجه الجانب الأكبر منها لتغطية احتياجات السوق المحلى وهذا ما أثر على الشركات المحلية وعدم قدرتها على المنافسة.

أثر التكاملية (Integrative Impact)أما أثر التكاملية فيعني حسب Schumpeter أن الشركات المحلية لديها الإمكانيات أن الشركات المحلية لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة.

وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي أن تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط، فهنا ينشأ الأثر التكاملي وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالى تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

وقد قدمت في هذا الشأن عدة دراسات حاولت اختبار أثر الإحلال والتكاملية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة منها دراسة تضمنت محاولة توضيح ما إذا كان هناك أثر تحفيزي أو مثبط للاستثمارات الأجنبية المباشرة، على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال فترة (1970–1995) وخلصت تلك الدراسة إلى أن أثر التحفيز والمزاحمة اختلف من دولة إلى أخرى، وخلال نفس الدولة من فترة إلى أخرى، ففي آسيا وجد هناك أثر تحفيزي أو تكاملي، أما أمريكا اللاتينية فكان الأثر إحلاليا أما في إفريقيا فكان الأثر محايدا أي لم يكن هناك أثر تحفيزي أو مثبط وهذا حسب العوامل والسياسات المتبعة في تلك الدهل. (1).

- المؤشرات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي

لقد حظي الأدب الاقتصادي بالعديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وقد أوضحت تلك الدراسات وجود اختلاف واضح في نظرة هذه الأدبيات إلى تلك العلاقة، إذ يتم أحيانا اعتبار النمو الاقتصادي متغير خارجي باعتبار أن توافر معدل نمو مرتفع يساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي

⁽¹⁾ فريدريك م شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة على أبو عمشه، ط 1 الرياض: مكتبة . العبيكان، (2002 ، ص5) .

المباشر، على حين تتاولت دراسات أخرى معدل النمو الاقتصادي كمتغير داخلي بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع، وقد كانت كل من النماذج الكلاسيكية الحديثة للنمو ونماذج النمو الداخلي أو ما يطلق عليها نماذج النمو الحديثة تشكل الأساس النظري لمعظم النظريات.

ان اهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر هي:

1 - حجم الصادرات ولاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر للاستثمار الاجنبي.

الأثر المباشر (Dircet impact) بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات

لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود التصدير إلى الخارج، وبالتالي تغيير إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

الأثر غير المباشر (Indircet impact) إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها:

- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يساعد على تحسين وتغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.

- تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات العابرة للقارات في الأسواق الخارجية وهذا في إطار المشروعات المشتركة لأن الشركات المحلية لا تستطيع تحمل التكاليف الكبيرة الخاصة بالتوزيع وتقديم خدمات ما بعد وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها.

أما تأثير الاستثمار الأجنبي على الواردات الخاصة بالدول المضيفة، فيكون التأثير إيجابيا على المنتجات النهائية فقد لا تقوم الدول المضيفة باستيرادها أو انخفاض وارداتها من تلك المنتجات، أما الواردات من السلع الوسيطة فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في سوق الدولة المضيفة وفي هذا الإطار تثبت

العديد من الدراسات والشواهد التطبيقية نجاح الشركات العابرة للقارات في زيادة القدرات التصديرية بالبلدان المضيفة، فقد أوضحت دراسةThomsen عام1999 وبالتطبيق على دول جنوب شرق آسيا زيادة في صادراتها وفي قطاعات معينة بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري، والذي أدى إلى زيادة وتضاعف معدلات النمو الاقتصادياتها، 30.5٪ وتزايد الصادرات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي في نهاية الثمانينيات من على 39.7 ٪ في ثلاث سنوات ووصل معدل النمو في تايلاندا خلال الفترة 1989–1992 إلى 2.6 % وذلك بفعل دور الشركات العابرة للقارات في زيادة صادراتها المتمثلة أساسا في الأجهزة الإلكترونية وأصبحت تايلاندا تاسع دولة في تصدير أجهزة الكومبيوتر خلال التسعينيات من القرن العشرين، أما دراسة Harrison et Aitken Hanson في عام 1997 فتضمنت دراسة وتقدير الآثار غير المباشرة لنشاطات الشركات العابرة للقارات والشركات المحلية على الصادرات وقد تم دراسة عينة من 2104 شركة معملية في المكسيك في الفترة من 1986-1990وبينت أن الشركات المحلية ترفع من صادراتها إذا كان هناك منافسة مع الشركات الأجنبية .فيما Menegaldo et Moustier أقرت دراسة عام 2002 حول الاستثمار الأجنبي المباشر على وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والواردات والتجارة بين الدول الأوربية ودول جنوب المتوسط بين عام 1985 -1997. 2-معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلى الاجمالي

حيث يعد هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسية التي تعكس طبيعة النمو الاقتصادي مقارنة بمعدلات النمو في السكان ، فاذا كان الناتج المحلي الاجمالي ينمو بمعدلات تفوق نمو السكان هذا يعكس حالة التطور في الاقتصاديات واذا كان العكس اي انه معدلات نمو السكان تفوق معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي هذا يشير الى وجود اختلال في الاقتصاديات ولاجل التحقق من الاختلال فلابد من مقارنة ذلك مع معدلات النمو الحقيقية في البلدان النامية والمتقدمة.

3- انخفاض مستوى استخدام الراسمالي وكفاءة الاستثمار

تعتبر نسبة راس المال وانخفاض تراكمه من السمات الاساسية لاقتصاديات العربية الامر الذي يترتب عليه اختلال العلاقة بين الموارد الاقتصادية الاخرى التي يجب ان يتظافر معها لتحقيق التتمية الاقتصادية في هذه البلدان ، وحينما نشير الى انخفاض مستوى لتراكم الراسمالي فاننا نعني بذلك انخفاض مستوى الاستثمار بنوعيه المادي والبشري اي انخفاض مستوى الاستثمار والمعدات والالات وراس المال الاجتماعي وكافة الاصول الثابتة وكذلك انخفاض مستوى الاستثمار الموجه لرفع مقدرات ومهارات ومعارف القوة البشرية العاملة . ويظهر انخفاض مستوى الاستثمار وكفاءته في عدة مظاهر منها انخفاض مستوى الاستثمار وكفاءته في كافة القطاعات السلعية ، وانخفاض انتاجية العمل وتخلف مستوى قوى الانتاج السائد بعكس الدول المتقدمة ويمكن قياس ذلك وفق الاتي:

4- اختلال الهيكل الانتاجي

يعتبر من السمات الاساسية التي تميز اقتصاديات الدول النامية ومنها الدول العربية والمقصود به هي سيادة وهيمنة الانتاج الاولي المتمثل بالنشاطات الزراعية والاستخراجية مقابل قصور ومحدودية النشاطات الصناعية ،ويقاس اختلال الهيكل الانتاجي بالتوزيع النسبي للانتاج على الانشطة الاقتصادية او بالتوزيع النسبي للقوة العاملة على نفس الانشطة الاقتصادية ويعني انحراف الهيكل الانتاجي في الدول النامية عن نمط الهيكل الانتاجي في الدول المتقدمة فالهيكل الانتاجي في الدول المتقدمة يتميز بكونه هيكل صناعي اي ان القطاع الصناعي يمثل اهمية نسبية من حيث الدخل

المتولد منه او من حيث استيعابه لحجم القوة العاملة ومما يؤكد سيادة الانتاج الاولي في البلدان النامية هو ميل الانتاج والعمالة فيها في التركيز على الانشطة الاولية ولاسيما الزراعة بشكل خاص بينما يتسم نصيب الصناعة بالانخفاض في الانتاج واهماله.

5- اختلال التركيب السلعي للصادرات والواردات

ان الاقتصاديات العربية تعاني من اختلال في التركيب السلعي للصادرات والواردات وهذا يعكس التبعية الاقتصادية (الانكشاف الاقتصادي) للدول العربية تجاه الدول المتقدمة ، اذ يعكس هذا الاختلال في التركيب السلعي للصادرات العربية باعتمادها على سلعة واحدة وغالبا ما تكون مواد اولية او وقود او معدن بعكس الدول المتقدمة التي تتميز اقتصادياتها بالتنوع. اما بالنسبة للواردات العربية فان معظمها مواد مصنعة او نصف مصنعة تحصل عليها من الدول المتقدمة وهذا ما يطمح له نظام العولمة بتحويل الدول العربية الى ان يستهاك ما تنتجه الدول المتقدمة ، ويقاس الاختلال من خلال الاهمية النسبية للصادرات من مواد اولية ووقود معدني فضلا عن ان هيكل الواردات تعاني من اختلال والتي تشكل المواد المصنعة الاهمية النسبية في هيكل

الواردات ، ومن خلال هذا الاختلال يمكن معرفة التبعية الاقتصادية العربية للدول المتقدمة .

6-البطالة المقنعة

وتعني وجود اعداد من القوى العاملة تزيد عن حاجة مستوى الانتاج السائد مما يترتب عليه ان تصبح الانتاجية الحدية لهذه القوة الفائضة مساوية الى الصفر وهذه نتيجة طبيعية ومنطقية للتفاعل بين الاختلالات السابق ذكرها وهي الانفجار السكاني وانخفاض مستوى التراكم الراسمالي واختلال البنيان الانتاجي فالانفجار السكاني حينما ياخذ مكانه في اقتصاد معين يسوده قطاع واحدهو القطاع الزراعي او القطاع

الاستخراجي ويصاحبه انخفاض في مستوى الاستثمار فان النتيجة الحتمية لابد ان تكون ظهور البطالة المقنعة ، وان معظم البلدان العربية تعاني من الزيادة السكانية سنة بعد اخرى مما يؤدي الى الزيادة المستمرة في حجم القوة العاملة فاذا حدث ذلك في هيكل انتاجي منحرف (زراعي او صناعي)فان الزيادة في القوة العاملة ليس لها سبيل سوى اللجوء الى القطاع الخدمي نتيجة عجز القطاعات الانتاجية عن استيعابها.

يتبين مما سبق ان الهدف الرئيسي المشجع لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر يعود إلى االاستفادة مما تمتلكه الشركات الاجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وادارية، اذ أن بعض البلدان العربية قد تتوافر فيها الأموال اللازمه لاقامة المشروعات الا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات.

ان توفير المناخ الاستثماري الملائم ، وتقديم الحوافز المشجعة له يتطلب وضع استراتيجية تشمل (وجود استقرار سياسي، ارتفاع الناتج القومي الاجمالي، ارتفاع الدخل للفرد، وجود نظام مالي متين ومتطور، وسوق مالية منظمة وقوانين وغيرها

من العوامل التي تساعد على تحقق مزايا الاستثمار الاجنبي بشكل اسرع وتقليل المساوىء) ،ويفترض ان تتضافر الجهود والسياسات الرامية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير مع السعى الى تنمية القدرات المحلية.

ثانيا: الدوال المستخدمة في التحليل

حاولت الباحثة استخدام (10) دوال او نماذج لقياس سلوك القيم المتنبأ بها من خلال الانحدار الخطي البسيط والمتعدد والارتداد الواحد (AR) بالقيم الثابتة (Constant) للتنبؤ المستقبلي التي تعكس اثر الاستثمار الاجنبي في الاستثمار المحلي للدول عينة الدراسة ومن هذه الدوال (الخطية Linear) ، اللوغارتمية (Logarithmic) المعكوس (Quadratic) ، التربيعي (Quadratic) ، التكعيبي

(Cubic) ، القوة (Power) ، المركب (Compound) ، شكل حرف S ، النمو (Cubic) ، الاسي (Expontial) والموضحة في النماذج الاتية (1) :

جدول (1) النماذج المعتمدة في تفسير سلوك القيم المتنبأ بها(1)

ت	Model	النماذج المعتمدة في تفسير سلوك القيم المتنبأ بها
1	Linear	$Y_{t} = b_{0} + b_{1}Y_{t-1} + u$
2	Logarithmic	$Y_{t} = b_{0} + (b_{1} \ln Y_{t-1}) + u$
3	Inverse	$Y_t = b_0 + b_1 / (Y_{t-1}) + u$
4	Quadratic	$\mathbf{Y}_{t} = \mathbf{b}_{0} + \mathbf{b}_{1} \mathbf{Y}_{t-1} + \mathbf{b}_{2} Y_{t-1}^{2}$
5	Cubic	$Y_{t}=b_{0}+b_{1}Y_{t-1}+b_{2}Y_{t-1}^{2}+b_{3}Y_{t-1}^{3}+u$
6	Power	$Y_{t}=b_{0}*Y_{t-1}^{b_{1}} \text{ or } \ln Y_{t-1}=\ln b_{0}+b_{1}\ln Y_{t-1}+u$
7	Compound	$Y_{t}=(b_{1}^{Yt-1}) \text{ or } \ln Y_{t-1}=\ln b_{0}+(\ln b_{1})Y_{t-1}+u$
8	S	$Y_{t} = e^{b0 + b1/Y_{t-1}}$ or $\ln Y_{t-1} = b_0 + b_1/y_{t-1} + u$
9	Growth	$Y_{t} = e^{b0+b1Y_{t-1}}$ or $\ln Y_{t-1} = b_0 + b_1 y_{t-1} + u$
10	Expontial	$Y_{t} = b_{0}(e^{b1yt-1})$ or In $y_{t} = Inb_{0} + b_{1}Y_{t-1} + u$

ثالثاً: النماذج الاقتصادية والاختبارات الاحصائية:

اولاً: النماذج الاقتصادية ومكوناتها

هناك عدة انواع من النماذج التي يمكن تصنيعها كالاتي (2):

أ. نماذج الاقتصادية:

1. النماذج الاقتصادية الساكنة: وهي النماذج التي لا يكون الزمن احد متغيراتها او مؤشراً في تغيير قيم احد المتغيرات الداخلة فيها، اي بدون فترة ارتداد زمني، وهذا يعني ام لكل متغير قيمة معينة في السنة التي يقع فيها.

⁽¹⁾ N.R. DRAPEER, H.SMTH, APPLIED regression Analysis, second edition by. Johnwiley ons, inc. copyyight

⁽¹⁾ john neter and afhera, applined linear statistical meeles, mcgrow- hill companies Inc, Newyork 1996

⁽²⁾ ا.د حسين علي بخيت ،د سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، عمان ،الاردن ،الطبعة العربية 2007، ص25-26.

2. النماذج الاقتصادية المتحركة – وهي النماذج التي يكون الزمن احد متغيراتها او مؤشراً في احد متغيراتها ، ان هذه النماذج توضح كيفية تأثير في المتغيرات الاقتصادية، وتعد هذه النماذج اكثر واقعية .

ب- مكونات النموذج

أ. معادلات النموذج: يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعة من المعادلات تسمى هذه بالمعادلات الهيكلية لانها توضح الهيكل الاساسي للنموذج وتنقسم المعادلات البهكلية الى :

- المعادلات السلوكية: وهي المعادلات التي تعبر عن العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية ويمكن التعبير عنها بدالة ذات متغير مستقل واحد او عدة متغيرات مستقلة.
- المعادلات التعريفية او المتطابقات: هي المعادلات التي تعبر عن علاقة اقتصادية ناجحة عن تعاريف متفق عليها او هي العلاقة التي تحدد قيمة المتغير التابع بتحديد تعريف له في صورة علاقة مساواة.

ب. متغيرات النموذج: تتكون معادلات النموذج من عدد من المتغيرات يمكن تصنيفها الى عدة انواع وكالاتي⁽¹⁾:

- المتغيرات الداخلية: وهي المتغيرات التي تؤثر في النموذج وتتأثر به ، وتحدد قيمتها من داخل النموذج عن طريق المعاملات وقيم المتغيرات الخارجية وتسمى هذه المتغيرات (الداخلية) ايضاً المتغيرات التابعة
- المتغيرات الخارجية: وهي المتغيرات التي تؤثر في النموذج ولا تتأثر به، وتحدد قيمتها بعوامل خارجية عن النموذج وتسمى بالمتغيرات الخارجية بالمتغيرات المستقلة.
- المتغيرات المرتدة زمنياً: وهي المتغيرات التي تتمي الى فترة زمنية سابقة او التي تؤخذ قيمتها من فترة السابقة مثل (y_{t-1}) .
 - ج مراحل النموذج: يمكن تحديد المراحل لاعداد النموذج القياس بالاتي: 1 مرحلة التوصيف (specification stage)

_

 ²⁷ سابق، سحر الله، الاقتصاد القياسي، مصدر سابق سابق (1) ا.د حسين علي بخيت المدر فتح الله، الاقتصاد القياسي مصدر المدر المدر

تعد مرحلة توصيف (صياغة) النموذج من اهم مراحل بناء النموذج واصعبها من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب ان يشتمل عليها النموذج وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية الاقتصاد الرياضي لتمويل العلاقة المذكورة الى معادلات رياضية باستخدام الرموز في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية .

2. مرحلة التقدير (estimation stage) في هذه المرحلة يتم جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة الاقتصادية قيد الدراسة ، ومن ثم تقدير معالم العلاقة التي تم وصفها B_0 , B_1 ، B_2 ، B_n وصياغتها رياضياً في المرحلة الاولى اي تقدير قيم رقمية للمعالم B_0 , B_1 ، B_2 ، B_n ويتم تقدير هذه المعالم من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية .

3. مرحلة الاختبار (Teasting stage) في هذه المرحلة يتم اختيار قوة ومعنوية النموذج المقدر باعتماد اختبار T،F،K، R²،D.W وسيتم تناول هذه الاختبارات لاحقاً فضلاً عن التأكد من صلاحية النموذج المقدر قدرته على التنبؤ مع الاخذ بالاعتبار المشاكل القياسية ومنها الارتباط الذاتي لحد الخطأ والازدواج الخطي والتجانس وعلى الباحث ان يعالج هذه المشاكل قبل البدء بعملية التقييم .

4. مرحلة التبؤ Prediction stage: لا يوجد من يعترض على الضرورة التبؤ بالمستقبل والتعرف عليه مسبقاً ولاجل الاستشراف فلابد من معرفة الماضي والحاضر والمستقبل لمعظم متغيرات الظاهرة المراد دراستها ولمختلف المدد القصيرة والمتوسطة والطويلة من خلال رسم مسارات للمتغيرات المدروسة بشكل مشاهد او سيناريو مستندة على تقدير وتحليل الكمية او تحريك العقل والفعل .

الاختبارات الاحصائية:

ان تقدير معلومات النموذج لا يعني بالضرورة قبولها الا بعد خضوع النتائج للاختبارات الاحصائية والمعايير القياسية حيث ان كفاءة التقدير وتطابق النتائج لا بد ان تتسجم مع افتراضات النظرية والواقع الاقتصادي والمنطقة وفي ضوء تلك المعايير يستطيع الباحث تحديد افضل النماذج المقدرة واهم هذه الاختبارات:

أ-اختبار (T-test) :

يستخدم اختبار (t) اقياس معنوية المعلومات المقدرة مع الاخذ بنظر الاعتبار اشارات المعالم المقدرة B_0 , B_1 , B_2 , B_0 , B_1 , B_2 , B_0 المعالم المقدرة B_0 , B_1 , B_2 , B_0 , B_1 ,

$$t_{\beta i}^* = \frac{\hat{\beta}i}{S.\,\hat{\beta}i} \qquad \qquad t_{\beta i}^* = \frac{\hat{\beta}i}{\sqrt{var}\hat{\beta}i}$$

$$S_{ei}^2 = \frac{\sum e_i^2}{n-2} \qquad \qquad S_{\beta i}^2 = \frac{S_{ei}^2}{\sum X_i^2} \qquad \qquad S_{\beta i} = \sqrt{S_{\beta i}^2}$$

ب-اختبار F- statistics

يستهدف هذا الاختبار معرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة (Xi) وهذا يعتمد على نوعين من الفروض (Xi) والمتغير التابع(Yi) وهذا يعتمد على نوعين من الفروض فرضية العدم H_0 : وتنص على انعدام العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة (Xi) وبين المتغير التابع H_0) اي ان :

$$\mathbf{H}_0: \mathbf{B}_0 = \mathbf{B}_1 = \mathbf{B}_2 \cdot \mathbf{B}_n = 0$$

الفرضية البديلة H_1 : وتتص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي أن :

 $H_1: B_0 \neq B_1 \neq B_2 \cdot ... \cdot B_n \neq 0$

الصيغة الرياضية لهذا الاختبار:

$$F = \frac{\hat{\beta} i \frac{\sum Y_i X_i}{k}}{\frac{\sum e_i^2}{N - K - 1}}$$

$$F = \frac{\frac{R^2}{k}}{\frac{1 - R^2}{N - K - 1}}$$
$$F = \frac{MSR}{MSE}$$

وبعد احتساب قيمة F بالصيغ اعلاه او بالصيغ المقدرة نقارن القيمة المحتسبة مع F الجدولية بدرجات حرية وبمستوى معنوية معين فاذا كانت القيمة المحتسبة اكبر من الجدولية ترفض فرضية العدم F وتقبل الفرضية البديلة أي ان العلاقة المدروسة معنوية ، اما اذا كانت F الجدولية اكبر من F المحتسبة يعني ذلك قبول F العلاقة المدروسة غير معنوية اي انه ليس ثمة تاثير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

ج- معدل التحديد (R2):

يوضح هذا المعامل القوة التفسيرية للنموذج ، اي قوة تأثير المتغيرات المستقلة ، المتغير التابع ، ويعرف بأنه (نسبة التباين الكلي Total variation) في المتغير التابعة الموضح بالعلاقة الدالية ، ويمثل R2 مربع معامل الارتباط (Correlation وتحسب قيمة R2 وفق الصيغة الاتية :

$$R^{2} = 1 - \frac{\sum e^{2}}{\sum y^{2}}$$

$$R^{2} = \frac{\sum (y - \hat{y})^{2}}{\sum (y - \hat{y})^{2}}$$

وكلما اقتربت قيمة R^2 من الواضح صحيح هذا يدل ان المتغيرات المستقلة لها تأثير كبير وان الباحث استطاع ان يتعامل مع جميع المتغيرات التي تؤثر على المتغير التابع أما اذا كانت القوة لتفسيرية ضعيفة هذا يعني ان هنالك متغيرات غير موضحة في (u) المتغير العشوائي لم تأخذ بنظر الاعتبار .

د – اختبار دارین – واتسون (Durbin-Watson)

ويستخدم لتحديد وجود الارتباط الذاتي (Autocorelation) بين المتغيرات غير الموضحة في المتغير العشوائي (u) والمتغيرات المستقلة في النموذج المقدر ، وتقوم

فكرة هذا الاختبار على استخدام البواقي (Residuals) في تقليل الانحدار وتحسب (D.W) وفق الصيغة الاتية:

$$D.W = \frac{\sum_{t=2}^{n} (\hat{e}_t - \hat{e}_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} \hat{e}_t^2}$$

حيث ان e^2 = القيمة المقدرة للمتغير العشوائي .

وعند المقارنة بين قيمة D.W المحتسبة مع القيمة الجدولية التي تتضمن قيمتين du قيم الحدود الدنيا ، ولا قيم الحدود العليا ، والتي تستخدم للكشف عن وجود الارتباط الذاتي وكالاتي :

 H_0 : $\rho=0$ and H_1 : $\rho>0$ العدم فرضية العدم

اذا كانت dL < D.W < du دل ذلك وجود مشكلة في نتيجة الاختبار

 $H_0: \rho=0$ نرفض فرضية العدم D.W < dL اذا كانت

 $H_0: \rho=0$ نقبل بفرضية العدم D.W > du اذا كانت

اذا كانت du < DW < 2 قبول فرضية العدم ، اي عدم وجود اتباط ذاتي ، اي ان $\rho = 0$

ويمكن استخدام معامل الارتباط الذاتي ($p\square$) وفق الصيغة الاتية :

 $\rho^{\Box} = 1 - D.W / 2$, $D.W = (1 - \rho^{\Box})^2$

وبما ان قیمة ho^\square تتحصر بین (1,1) اذا فان قیمة 0 تتراوح بین ho و 0

ه- اختبار کلاین (KLEIN TEST) :

يستخدم هذا الاختيار للكشف عن وجود مشكلة (التعدد الخطي) حيث يتم مقارنة معامل التحديد \mathbb{R}^2 مع مربع معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة . فاذا كان معامل التحديد \mathbb{R}^2 اكبر من مربع معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة فهذا يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي وان كان موجود فهذا لا يؤثر اي ان

 $. R^2 < r^2 x_i x_i$

لفصل الثاني

دور الاستثمار الاستثمار الاجنبي في الاستثمار المحلي لدول الخليج العربي

المبحث الاول: مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري لدول لدولالخليج المبحث الاولى: العربي

اولا: الامكانيات الاستثمارية لدول الخليج العربي

ثانيا: المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار في دول الخليج العربي

المبحث الثاني: حجم واتجاهات الاستثمار الاجنبيوالاستثمار المحليلاول الخليج العربي

المبحث الثالث: واقع واتجاهات الاستئمار الاجنبي المبباشر والاستثمار والمحلي في اطار البيئة الاقتصادية الكليةلدول الخليج العربي عينة الدراسة

تمهيد

حاولت في هذا الفصل تحليل المناخ الاستثماري لدول الخليج العربي من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية سواء المتعلقة باوضاع التتمية او المؤشرات المتعلقة بالاستثمار المحلي في هذه البلدان ، وتبيان اهم المعوقات والتي تواجه نموه في هذه البلدان، ودراسةالروابط بين الاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي، واهم الاثار التي تتج للدوريلعبه الاستثمار الاجنبي في الاستثمار المحلي فضلا عن دراسة واقع الاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي في بعض الدول الخليجية (السعودية والامارات)عينة الدراسة من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الاول: مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري لدول لدول الخليج العربي المحور الثاني: حجم واتجاهات الاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي لدول الخليج العربي

المحور الثالث: واقع واتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار والمحلى في اطار البيئة الاقتصادية الكلية لدول الخليج العربي عينة الدراسة

المبحث الاول: مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري لدول لدول الخليج العربي

يحتل موضوع الاستثمار مركزا محوريا واهتماما كبيرا من الجهات الخاصة والعامة من حيث كونه المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي بصفة عامة. وقد اثبتت جميع الدراسات العلمية والنظرية وجود ارتباط قوي بين معدلات الاستثمار ومعدلات النمو والتتمية الاقتصادية ودرجة التنوع الاقتصادي للدول.

وعلى هذا الاساس سعت دول الخليج الى تحسين مناخها الاستثماري بصورة متواصلة ليكون جاذبا للاستثمارات الاجنبية وذلك ضمن اطار سياساتها الاقتصادية

الاخذة بالعمل على تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي باعتباره المصدر الاساسي للناتج المحلي والايرادات العامة للهذه الدول، ولتحقيق هذا الهدف عملت على تشجيع القطاع الخاص وزيادة دوره في عملية التتمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما عملت على خلق المناخ الاستثماري الملائم لجذب رؤوس الاموال الخارجية وتوجيهها للاستثمار في العديد من القطاعات الاقتصادية في صورة مشاريع مشتركة براس مال خليجي عام وخاص على حد سواء.

اولا: الإمكانيات الاستثمارية في دول الخليج العربي

تمتك دول الخليج العربي إمكانيات ضخمة سواء على صعيد توفر الإمكانيات البشرية والطبيعية و المالية و المادية و السوقية، و كلها تمثل مقومات اساسية للتكامل في مجال الاستثمار، و ذلك في حالة استخدامها بشكل كفء و باتجاهات تتيح التوسع في إقامة الاستثمارات البينية و النشاطات المرتبة بتوفير مستلزمات عملها و الطلب على منتجاتها.

هذه المقومات يمكن ايجازها في الآتي $^{(1)}$:

1. توافر الامن والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي حيث تتميز مجموعة دول الخليج العربي باستقرار سياسي وتوفر الطمانينة وترتبط هذه المجموعة بعلاقات صداقة سياسية مستقرة مع معظم دول العالم مما يساهم في خلق مناخ اقتصادي وسياسي مستقر يعمل على جذب المستثمرين خاصة الاجانب منهم. تعتبر الاستثمارات في دول الخليج في مأمن كامل من عمليات التأميم والمصادرة وغيرها . ومن جانب اخر ان هذه الدول لها عضوية في المؤسسة العربية لضمان

⁽¹⁾د.حربيمحمدموسىعريقات، "مناخالاستثمار اتفيالوطنالعربي" .،الأردن، (4 / 7 / 2007)، ص (1)د.حربيمحمدموسىعريقات، "مناخالاستثمار التعاون الخليجي، "معوقات الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، "معوقات الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي"، در اسة ميدانية الدمام المملكة العربية السعودية 2007 ، ص4.

الاستثمار وفي العديد من المؤسسات المالية والدولية والاقليمية وترتبط باتفاقيات استثمارية ثنائية وجماعية مع بعض الدول بهدف ضمان وحماية الاستثمار وتنظيم اوضاعه.

2. الموقع الستراتيجي: يعطي الموقع المتوسط للدول الخليج بين قارتي اسيا وافريقيا ميزة استراتيجية لها في المجال الاستثماري، حيث تقع في وسط خط الملاحة الدولية، وتوجد فيها منافذ بحرية وسواحل ممتدة عبر مياه الخليج والبحر الاحمر مما يزيد فرصها لان تصبح مركزا جيدا للقيام بالاعمال والانشطة الاستثمارية المختلفة.

3. البيئة التشريعية: تلعب التشريعات دورا مهما في قرارات المستثمرين نحو الاستثمار من عدمه، حيث ان التشريعات والقوانيين تساهم في تعريف المستثمر الاجنبي والمحلي بالمناخ الاستثماري السائد وتحديد الالتزامات وتوضيح المزايا والضمانات وفرص ومجالات الاستثمار ومدى الكفاءة والمرونة التي تتمتع بها هذه التشريعات والقوانيين.وتمتلك دول الخليج قواسم مشتركة بين التشريعات الخاصة بالاستثمار الاجنبي حيث يتضمن جميعها السماح باقامة مشروعات تكون مملوكة بالكامل او جزئيا لراس المال الاجنبي ومنحه امتيازات وحقوق تماثل راس المال المحلي وفقا لاسس ومعايير معينة تختلف في جزيئيات بسيطة بين دولة واخرى ،وتهدف هذه النظم الى الاستفادة من الخبرات الفنية والتوع الانتاجي للشركات والمؤسسات الاجنبية لدعم الصناعة الوطنية للحصول على التقنية المتقدمة وتطوير قدرات وامكانيات القوى العاملة الوطنية واكسابها مهارات جديدة.

4. البيئة الاقتصادية: وتتمثل بالسياسة الحكومية التي تعتمدها الدول في تتمية اقتصادياتها، ودول الخليج العربي لازالت تعاني من عدم وضوح الرؤية في السياسات الحكومية واولويات الاهداف التتموية التي تسعى الى تحقيقها ، حيث تعتبر واحدة من التحديات التي تعوق توفير المناخ الاستثماري الملائم .كما انه لايزال هناك دور كبير للحكومات في الحياة الاقتصادية، وقد اوصت دراسة لماكنزي في هذا الجانب بضرورة تقليص دور الحكومة والاعتماد على القطاع الخاص في دفع عملية التتمية الاقتصادية وفك الاختناقات في المشاريع التي يتطلب تنفيذها من غير

تاخيروتسيط الاجراءات في التاسيس ومكافحة الفساد الاداري والنفوذ الشخصي وغيرها ، كذلك توفر المعلومات والاحصائيات الدقيقة والحديثة خصوصا ما يتعلق بمجال الاستثمار. وهذه الجوانب كلها تعاني من النقص والضعف والتخلف في دول الخليجوهي بحاجة الى تطوير كبير. (1)

- 5. الحوافز المادية: وتتمثل مجموعة الحوافز التي تقدمها الدول لخلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات منها:
 - * توفر الايدي العاملة المؤلة والقادرة على استعياب التكنولوجية الحديثة
- * توفير مصادر التمويل المختلفة وتقديم القروض الميسرة للمشروعات الاستثمارية.
 - * الاعفاء الضريبي والجمركي على الواردات من الالات والمعدات الراسمالية.
 - * حرية التصدير وتقديم حوافز لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
- * الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول في مجال توافر عناصر الانتاج من حيث الجودة

والسعر تكون قادرة على تخفيض تكاليف الانتاج.

* مدى سهولة اجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار.

وقد اتبعت دول الخليج العربي اجراءات وسياساتتنموية اسهمت في جذب الاستثمارات الاجنبية وكالاتى:

1. برامج الترويج للاستثمار: اهتمت دول الخليج بزيادة تنفيذ برامج تكون مصممة لاجتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والقيام بحملات ترويج بما يساهم في التأثير على عملية اتخاذ القرار النهائي للمستثمر وكما انها تحرص على تشجيع القطاع الخاص على زيادة دوره في فرص الاستثمار واشراكه في وضح خطط للتتمية.

2. البنية التحتية: استطاعت دول الخليج خلال العقود الماضية من بناء بنية تحتية جيدة مستفيدة في ذلك من الايرادات النفطية التي تحققت من بيع صادراتها من النفط الخام والغاز الطبيعي. وقد استطاعت من تطوير البينية التحتية وتحسينها في مجالات الطرق ووسائل الاتصال الحديثة والمناطق الصناعية الحرة وتوتفير

⁽¹⁾ الامانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، "معوقات الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي"، در اسة ميدانية-الدمام-المملكة العربية السعودية 2007 ، ص6

الخدمات المالية والمصرفية وغيرها وفقا لاحدث التقنيات وافضل المستويات النوعية على راس اولوياتها الاقتصادية للعمل على تهيئة الظروف الملائمة لزيادة الاستثمارات المحلية لتشارك بفعالية في عملية التتمية الاقتصادية.

3. اتباع نظام الاقتصاد الحر: يعتمد الاقتصاد الخليجي على اليات في تخصيص الموارد الاقتصادية، فلا توجد قيود على حرية الافراد والمؤسسات في ممارسة الانشطة الاقتصادية في التجارة والاستثمار طلما انها تعمل في اطار الانظمة والضوابط ،والاقتصاديات الخليجية منفتحة بشكل كبير على العالم الخارجي والاسواق فيها مفتوحة للمنافسة الكاملة وحرية تحويل الارباح والاموال.

4. توافر المادة الاولية:ان توافر عناصر الطاقة والبترول والغاز الطبيعي في دول الخليج وبالتالي توفر الفرصة لاقامة المشاريع المكثفة لاستخدام الطاقة ، تتوافر في هذه الدول العديد من المراد الطبيعية الاخرى مثل الذهب والفوسفات والنحاس والمواد البتروكيماوية وغيرها التي تشكل مجالاخصبا ومربحا للاستثمار المحلي والاجنبي. 5. اتساع السوق وارتفاع القوة الشرائية بدول الخليج ،حيث تتمتع السوق الخليجية بخاصية الاتساع والنمو المضطرد. فعدد سكان الاجمالي لدول لخليج يبلغ حوالي مكاصية الاتساع والنمو المضطرد. فعدد المكان الاجمالي لدول لخليج يبلغ حوالي وتبلغ قيمة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي 7% وهذا يعتبر استهلاكا مرتفعا.وتعتبر اسواقها منفتحة بعضها على بعض ولاتوجد اى قيود فيما بينها.

6. راس المال النقدي: تعتبر دول الخليج من الدول المصدرة لراس المال وتعدد استثمارتها الخارجية بحوالي 800-1200 مليار دولار مما يدل على ان هناك وفرة في عنصر راس المال الوطني الامر الذي يشكل حافزا للمستثمرين الاجانب للاستثمار في المنطقة بصورة مشتركة مع المستثمريين المحليين مما يقلل من مخاطر الاستثمار.

7. توافر العمالة: تتوافر في دول الخليج الايدي العاملة الوطنية والاجنبية المؤهلة والمدربة والقادرة على العمل في المشاريع الاستثمارية بمختلف انواعها وبكفاءة وفاعلية عالية، الاولوية تعطى للمواطنين في التوظيف والانظمة والقوانين تسمح

باستيراد العمالة الماهرة لتشغيل المشروعات ومن اي دولة في العالم مما يتيح فرصة للحصول على عمالة رخيصة مما ينعكس ايجابا على تقليص كلف الانتاج.

فرغم توفر هذه الشروط الطبيعية و الاقتصادية و المالية و البشرية إلا أن الاستفادة منها في الاستثمار قطريا او في التعاون البيني العربي لاتزال ضعيفة .

ثانيا:المؤشرات الرئيسة لمناخ الاستثمار في دول الخليج العربي

لقد سعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على تبيان مجموعة من المؤشرات للبيئة الاستثمارية في البلدان العربية ومن بينها دول الخليج العربي وهي كالاتى:-

1-التطورات السياسية والعمل العربي المشترك: ان التطورات والثورات الحاصلة في الدول العربية موخرااثرت بشكل كبير على الوضع الاقتصادي ومستقبل الاستثمار في الوطن العربي بصورة عامة، كذلكاثر انسحاب القوات الامريكية من العراق وانفتاحه على التجارة والتصدير بشكل ايجابي، كما ان الوضع الأمني وانفصال دارفور في السودان استأثر اهتمام العالم، في حين تحسنت الأوضاع الأمنية في الدول التي شهدت ثورات عارمة التي عرفت بموجة من الاضطرابات الأمنية والسياسية في السنة الاخيرة.

أما فيما يتعلق بالعمل المشترك فقد عملت بلدان دول الخليج على اتخاذ خطوات واسعة لتعزيز مناخ الاستثمار فيما بينها ، فوقعت العديد من الاتفاقيات في مجال الاستثمار وحماية رأس المال ، وتنظيم العمل وحرية انتقال الافراد والسلع بين هذه البلدان ، وقد تم أنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار بين البلدان المتعاقدة ، وتقوم المؤسسة بإصدار تقارير ونشرات دورية عن أوضاع الاستثمار في البلدان العربية ، بالإضافة الى تقرير سنوي عن مناخ الاستثمار في البلدان العربية .

_

⁽¹⁾ صندوق النقد العربي، " المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي "، دراسة معدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية ، أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، 2005 ، ص189-190 .

وآخر خطوات العمل العربي المشترك كانت في عام (2005) عندما دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ مع إزالة الرسوم الجمركية بنسبة (100%) والتحرير الكامل للسلع ذات المنشأ العربي⁽²⁾.

2-المؤشرات الاقتصادية :- تتناول هذه الفقرة أربعة مؤشرات اقتصادية هي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ،عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ،عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، ومعدل التضخم ، يستند الى المؤشرات الثلاثة الاخيرة في تقويم المناخ الاستثماري في دول الخليج العربي عن طريق المؤشر المركب ، والمؤشرات هي :-

أ-مؤشر النمو الاقتصادية: - يمارس القطاع النفطي دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية لمعظم دول الخليج، كونه الممول الرئيس للأنشطة المختلفة، والعوائد المتحققة منه تساهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي التأثير في معدلات نموه، بينما يعتمد البعض الآخر على قطاع التجارة وبعض الصناعات التي تنتج سلع شبه مصنعه (3).

ومن ذلك يتضح أن الاقتصاد الخليجي اقتصاد غير متنوع شديد التأثر بالتقلبات الدولية ، ويمكن ملاحظة تطور معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي في هذه البلدان من خلال الجدول (1) .

جدول (1) معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج العربي للمدة 2000- 2009 (بالنسب المئوية

. 234 ص

⁽²⁾ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية 2005 "، -0.00 . الطبعة الأولى، المنذري ، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة "، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، الطبعة الأولى، 1999

(

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
										البلد
1.3	7.4	7.6	9.4	8	9.7	7	1.9	2.9	5.8	الامارات
2.89	6.3	6.63	6.55	6.4	5.4	5	5.1	5	4	البحرين
0.15	4.33	3.5	4.3	6.54	5.04	6.4	1.02	2.2	5.2	السعودية
3.35	12.8	6.38	6.79	3.8	4.5	2.2	1.7	5	5.1	عمان
9.04	15.8	14.23	10.34	5.5	9.3	4	3	5.7	4.3	قطر
-2.67	6.4	4.58	6.3	8.5	6.2	9.9	-0.4	2.1	3.6	الكويت
3.35	8.84	7.15	7.28	6.46	6.69	5.75	2.54	3.82	4.67	المتوسط

تم اعداد الجدولبالاعتماد على :-

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009) الصفاة ، الكويت، 2009، ص 234

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007) الصفاة الكويت، 2007، ص180

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005) الصفاة ، الكويت، 2005، ص 108

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003) الصفاة ، الكويت، 2003، ص 105

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001) الصفاة ، الكويت، 2001، ص 49

حيث تراجعتمعدلاتتموالاقتصاداتاالخليجيةومن ضمنها دول عينة الدراسة (السعودية والامارات)خلالعام 2009 متأثرةبالأزمة الاقتصادية العالمية انبلغتقيمة الناتجالمحليا لإجمالي GDP بالأسعارالجارية لدولالخليج ككللعام 2009 نحو (876908) مليون دولار في حين بلغت القيمة لعام 2008 (1063587) مليون دولار من الواضح هناك تراجع قد بلغ 17% اما على مستوى قطري فقد تراجعت قيمة الناتج المحلى الاجمالي نسبة مرتفعة لكل من دول الكويت و المملكة العربية السعودية بينما اقل نسبة تحققت لدولة الامارات المتحدة وكما موضح في الجدول $:^{(1)}(1)$

⁽¹⁾ صندوق النقد العربي واخرون،التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2010 ،الامارات ابو ظبي،2010 ــص iv

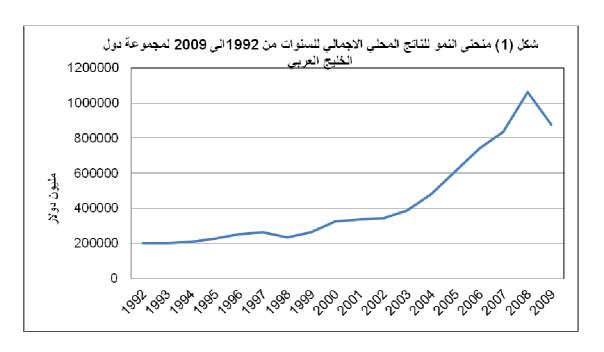
يلاحظ ان معدل النمو الحقيقي قد أرتفع في كل المجموعة خلال عام (2003) مقارنة مع عام (2002) ، فقد بلغ معدل النمو (5.75%) واستمر بمعدل متزايد الى عام 2008 اما في عام 2009 شهد نزولا بسبب الازمة الاقتصادية العالمية.

ان تأثرهيكلالناتجكان نتيجةلتراجعقيمة صادراتالسلعوالخدماتمنحوالي (747356) مليوندولارفيعام 2009 المدوالي (517253)مليوندولارفيعام 2009 الأمرالذيأدبالنانخفاضوزنها فيالناتجمن %70 إلى %59 على الترتيب.

في حين زادت حصة الاستهلاكالكلي بنسبة 5% للمجموعة ككل ، آماحصة الاستثمار الإجماليفيالناتج فقد زادت بنسبة 4% اذ يشكل الاستثمار المحلي من الناتج المحلى الاجمالي 29% لعام 2009 .

كذلك ارتفعت نسبة تكوين راس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة دول الخليج من 23% الى 25%.

يعتبر مؤشر الناتج المحلي الاجمالي (Gross Domestic Production) من اهم المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في تحفيز الاستثمار المحلي للدول الخليج العربي حيث اتسمت معدلات النمو السنوية بزيادة ملحوظة الا انه في العام 2009 شهد انخفاض بسبب انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية وكما مبين في الشكل البياني (1).



تم رسم المنحنى بالاعتماد على

1- بيانات صندوق النقد العربي، "نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2000-2009 "، العدد (31) عام 2011 جدول ص12.

2- صندوق النقد العربي واخرون، التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2004-2009(جداول الاحصائيات)

ب- مؤشر السياسة المالية (التوازن الداخلي): - يقصد بالتوازن الداخلي الفائض أو العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ويشير العجز في الميزانية العامة الى زيادة الانفاق بما في ذلك الإقراض الحكومي على الإيرادات الحكومية والمنح، الذي تغطيه الحكومة بالالتزام بالسداد (الدين) أو السحب من أموالها السائلة أو كليهما، أما الفائض فيها فيشير الى زيادة متحصلات الحكومة من الإيرادات والمنح على الإنفاق الحكومي بما فيه الإقراض (1).

وما يهمنا هنا هو عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث تسعى جميع الحكومات الى تقليص مثل هذا العجز الى الحد الذي يمكن تمويله دون ضغوط تضخمية، ومن ثم فان أتجاه العجز الى الانخفاض عادة ما يأخذ على انه مؤشر للاستقرار الاقتصادي في البلد . ويمكن حساب هذا المؤشر عن طريق إعطاء درجات لكل نقطة حسب التغير في المؤشر ، وهي طريقة معتمدة من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وكما في الجدول (2).

⁽¹⁾صندوق النقد العربي وآخرون ،" التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1998"، مصدر سابق ، ص195 .

جدول (2) دليل مؤشر السياسة المالية (التوازن الداخلي)

ع بأكثر من 10	ع العجز بأكثر من 5	ع العجز بأكثر من 1	اض العجز اقل من 1	اض العجز من1	اض العجز من 2.5	اض العجز باكثر
ـ مئوية	أقل من 10 نقطة مئوية	أقل من 5 نقطة مئوية	ارتفاع حتى 1 نقطة	2.5 نقطة مئوية	3.5 نقطة مئوية	3.5 نقطة مئوية
			ä			

المصدر -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، مصدر سابق، ص 235

ويمكن ملاحظة التطورات في نسبة عجز الميزانية العامة الى الناتج المحلي الإجمالي في الجدول (3).

جدول (3)مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) للمدة 2004-2009 (بالنسب المئوية)

(%التغير) -2008 2009	(%التغير) -2007 2008	(%التغير) -2006 2007	(%التغير) -2005 2006	(%التغير) -2004 2005	2009 %	2008	2007 %	2006 %	2005 %	2004 %	البنة البلد
(0.4)	-21.9	-330.5	-14.77	-25.12	0.4	21	(30.5)	14.77)	*(24.9)	0.22	الامارات
14.79	-8.0	3.6	-7.3	-1.9	(7.3)	7.49	(3.6)	(7.3)	(1.9)	(4.7)	البحرين
37.2	-33.65	-12.6	-22.27	-18.90	(4.6)	32.6	12.62) (22.27)	18.90) ((11.39)	السعودية
3	-12.10	-13.3	-7.7	-10.6	3	13.9	(13.7)	(7.7)	(10.6)	(4.7)	عمان
(12.9)	-11.5	-14.5	-18.7	-21	12.9	9.02	(14.5)	(18.7)	(21)	(13.8)	قطر
(27)	-26.7	-39.2	-32.0	-36.8	27	27.7	(39.2)	(32.0)	(36.8)	(29.5)	الكويت

-تم استخراج النسب بالاعتماد على:

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009) الصفاة الكويت،2009، 234 .

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، الصفاة ،الكويت،2007، ص180

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، الصفاة ،الكويت،2005، ص108

* تعني فائضاً وهي ذات أشارة سالبة .

اذ يلاحظ من الجدول (3) ان مؤشر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سجل نزولا في الاعوام (2005، 2006، 2007) اما في عام 2008 سجل ارتفاعا ملحوظا لكل المجموعة ويعزى ذلك لارتفاع اسعار النفط وبما ان هذه الدول نفطية لذا اصبح واضحا ان هناك فائضا في الميزانية متحققا.

جـ-مؤشر سياسة التوازن الخارجي: - يتمثل هذا المؤشر في الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، والذي يتضمن تدفق جميع السلع والخدمات بين الدولة والعالم الخارجي ، وبـذلك يشـمل الصـادرات والاسـتيرادات مـن السـلع (تجارة السـلع) والصادرات والاستيرادات من الخدمات) (1).

والمقياس الذي نحتاجه هنا هو نسبة العجز أو الفائض في ميزان الحساب الجاري لميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي . وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي واتجاهها نحو الانخفاض يشير الى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي .

ويمكن حساب مؤشر العجز الخارجي عن طريق التغير في المؤشر على أساس أعطاء درجات لهذه التغيرات ، وكما في الجدول (4).

جدول (4) دليل مؤشر سياسة التوازن الخارجي (وتعطى الدرجات حسب تغير المؤشر)

	•		,			• •
ع العجز باكثر	ع العجز من 5 الى	ع العجز من 2.5 الى	اض العجز اقل من 1	اض العجز من1	اض العجز من 2	اض العجز باكثر
10 نقاط مئوية	من 10 نقاط مئوية	من 5 نقطة مئوية	ارتفاع 2 نقطة مئوية	2.5 نقطة مئوية	اقل 4 نقاط مئوية	4 نقاط مئوية

المصدر -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009 ، مس 235 ويمكن ملاحظة التطورات في نسبة عجز أو فائض ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي في الجدول (5).

جدول (5) مؤشر سياسة التوازن الخارجي (عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) للمدة 2000- 2005 (بالنسب المئوية)

(%التغير) -2008 2009	(%التغير) -2007 2008	(%التغير) -2006 2007	(%التغير) -2005 2006	(%التغير) -2004 2005	2009 %	2008 %	2007 %	2006 %	2005 %	2004 %	السنة البلد
11.53	-15.8	-21.63	-20.31	-10.18	(2.46)	(15.81)	(16.10)	(20.3)	(22)	(10.18)	الامارات
(4.08)	-10.6	-25.5	-11.94	-6.97	4.08	(10.6)	(0.16)	(11.94)	(5.80)	(3.77)	البحرين
(5.54)	-28.9	-25.2	-27.51	-33.62	5.54	(28.9)	(24.64)	(27.5)	(28.32)	(20.72)	السعودية
(0.27)	-6.1	-9.98	19.9	-1.70	0.27	(6.1)	(5.9	(19.9)	(7)	(1.70)	عمان
(16.44)	-35.3	-34.58	-4.7	-26.54	16.44	(35.3)	(30.9)	(4.7)	(45.60)	(26.54)	قطر
25.82)	-44.7	-47.36	-43.08	-31.09	25.8	(44.7)	(44.72)	(43.08)	(43.30)	(31.09)	الكويت

^{. 1910 ،} مهدي الحسناوي ، (الاقتصاد الدولي) مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، 1987 ، ص $^{(1)}$

-تم اعداد الجدول بالاعتماد على :

- -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009) الصفاة ، الكويت . 2005 ، ص110 .
- -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007) الصفاة ، الكويت 2003 ، ص107 .
- -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005) الصفاة ، الكويت . 2001 ، ص51 .
 - * تعني فائضاً وهي ذات أشارة سالبة .

يلاحظ من الجدول (5) أن مؤشر عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي استمر في تحقيق فائض في الحساب الجاري خلال الاعوام (2005 ، 2006،2007،2008) وذلك لزيادة صادراتها النفطية وارتفاع أسعارها العالمية ، مع تنفيذ إصلاحات في السياسات التجارية وسياسات أسعار الصرف ، ففي قطر ارتفعت نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الاجمالي بحوالي ، ففي قطر مئوية ، وفي الكويت بحوالي (43.3) نقطة مئوية ، وفي الإمارات بحوالي (22) نقطة مئوية وفي السعودية بحوالي (28) نقطة مئوية وفي عمان بحوالي (7) نقطة مئوية وفي البحرين بحوالي (5.3) نقطة مئوية المدة 2005 واستمرت الى عام 2009 حيث انخفضتتاثرابالازمة العالمية.

د-مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم): - أتصفت معدلات التضخم في البلدان العربية بالاتجاه التنازلي ، وذلك لإتباع بعض البلدان العربية لسياسة أسعار الصرف الثابتة كما هو الحال في دول الخليج ، وما ينتج من ذلك توقعات بانخفاض مستويات التضخم وبالتالي أستقرر الأسعار ، بالمقابل فان ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى أفساد المناخ الاستثماري عن طريق انخفاض الثقة بالعملة الوطنية ، وما ينتج عن ذلك من تأثيرات في سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ، ويمكن حساب مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم) عن طريق أعطاء درجات للتغير فيه ، وكما في الجدول (6) .

جدول (6) دليل مؤشرالسياسة النقدية (معدل التضخم) وتعطى الدرجات حسب تغير المؤشر

فاض معدل	فاض العجز	فاض معدل	فاض معدل
سخم من 5 الى	1 الى 2.5 نقطة	نىخممن 1 الى	نىخم اقل من 1
من 25 نقطة	ية	5 نقاط مئوية	ارتفاع اكثر من7
بة			لا مئوية
3	2	1	0

ويمكن ملاحظة التطورات في مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم) في الجدول (7).

جدول (7) مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم) للمدة 2000 - 2005 (بالنسبة المئوية)

(%التغير) -2008 2009	(%التغير) -2007 2008	(%التغير) -2006 2007	(%التغير) 2005- 2006	(%التغير) -2004 2005	2009 %	2008	2007 %	2006 %	2005 %	2004 %	السنة البلد
(10.7)	0.4	3.11	1.2	1.8	1.6	11.5	11.10	9.3	6	4.8	الامارات
(0.75)	0.2	0.4	0.3	1.7	2.79	3.5	3.3	3	2.6	2.3	البحرين
(4.81)	5.76	1.5	-0.1	-0.11	5.06	9.87	4.11	2.2	0.3	0.4	السعودية
(9.07)	6.7	1.3	1.1	-0.2	3.54	12.6	5.9	3.2	1.9	0.8	عمان
(19.91)	1.2	3	-3.8	2.5	(4.87)	15.0	13.8	11.8	3	6.8	قطر
(5.82)	5.3	-1.0	2.6	0.1	4.68	10.8	5.5	3.1	3.9	1.3	الكويت

-تم أعداد الجدول بالاعتماد على:

- -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009) الصفاة ، الكويت 2009 ، ص 237 .
- -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007) الصفاة، الكويت،2007، ص 183.
- -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005) الصفاة ، الكويت ، 2005 مص 111 .

يتضح من الجدول (7) ان كل من الامارات وقطر شهدت ارتفاعا في معدلات التضخم تجاوزت (11%) وسجل معدل التضخم انخفاضاً في 2009 وكان هذا الانخفاض نتيجة لاستمرار البلدان العربية في أتباع سياسة نقدية تهدف الى ضمان

الاستقرار في مستويات الأسعار والحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية، وتنظيم مستويات السيولة المحلية بما ينسجم مع حركة النشاط الاقتصادي، والعمل على توفير التمويل المناسب لدعم النشاط الإنتاجي والاستثماري لمختلف القطاعات الاقتصادية⁽¹⁾.

ه – المؤشر المركب: – ان محاولة قياس الأداء الاقتصادي لدول الخليج العربي، وتوصيف مناخها الاستثماري يعتمد على استخدام المؤشر المركب الذي يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في هذه البلدان.

ويعتمد هذا المؤشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية السابقة (التوازن الداخلي التوازن الخارجي ، معدل التضخم) ويستخدم معدل النمو الاقتصادي لأغراض المقارنة، والبيئة الاقتصادية المستقرة والجاذبة للاستثمار هي التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وميزان المدفوعات وتدني معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف للعملة الوطنية ، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة ، وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري⁽¹⁾.

فإذا كانت درجة المؤشر أقل من الواحد فهذا يعني عدم تحسن المناخ الاستثماري، وإذا كانت تتراوح بين (1-2) درجة فأن هناك تحسن في المناخ الاستثماري ، أما إذا كانت من (2) درجة فما فوق فأن هناك تحسن كبير في المناخ الاستثماري ، ويتم احتساب المؤشر المركب كمتوسط المتوسطات للمؤشرات الثلاثة وفق المعادلة التالية :-

2005،ص11 /b19.htm . مر2005

⁽¹⁾⁻ فلاح خلف علي الربيعي ،" أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية "، مجلة علوم أنسانية ، السنة الثانية ، العدد (23) تموز 2005 ، ص13 . www. ulum.n1 /a219.htm1 . 13

(24) ناجيبنحسين،" تقييممناخالاستثمار الاجنبيفيالجزائر "،مجلة علومانسانية،السنة الثالثة،العدد (24) ،ايلول

جدول (8) درجات للمؤشرات (مؤشر سياسة التوازن الداخلي ٤مؤشر سياسة التوازن الخارجي ومؤشر السياسة النقدية

	2009 2008		2007		2006			السنة				
												البلد
٤	ب	١	٤	ب	1	ح	ب	١	٤***	**ب) *	
2	2	0	0	3	3	0	3	3	0	3	3	الامارات
0	3	3-	0	3	3	0	3	2	0	3	3	البحرين
1	3	3-	0	3	3	0	3	3	0	3	3	السعودية
2	0	2	0	3	3	0	3	3	0	3	3	عمان
2	3	3	0	3	3	0	3	3	0	3	3	قطر
2	3	3	0	3	3	0	3	3	1	3	3	الكويت

تم اعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على الجداول (3-4-5-6-7) .

ا* - مؤشر سياسة التوازن الداخلي . ب ** - مؤشر سياسة التوازن الخارجي . ج *** - مؤشر السياسة النقدية

يلاحظ بشكل عام ان المناخ الاستثماري في مجموعة دول الخليج العربي شهد تحسنا كبيرا ، وذلك لتحسن الصادرات سيما النفطية منها والتي لعبت دور كبيرفي تحسين وزيادة الناتج المحلى الاجمالي الذي من خلاله ازداد الانفاق الاستثماري والاستهلاكي فضلا عن زيادة حجم الادخارات وتحسن سعر صرف العملات الخليجية وزيادة السيولة النقدية وتوفر العديد من العوامل التي اسهمت على جذب المستثمر الاجنبى نحو دول الخليج بشكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة ويمكن ملاحظة تطور مكونات السياسة والاقتصاد لمناخ الاستثمار في دول الخليج العربي خلال المدة (2006-2006) كما في الجدول (9).

جدول (9) تطور المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار في البلدان العربية للمدة (2006-2009)

2009	2008	2007	2006	البلد
4	6	2	2.0	الإمارات
0	6	1.67	2.0	البحرين
1	6	2	2.0	السعودية
4	6	2	2.0	عمان
8	6	2	2.0	قطر
8	6	2	2.3	الكويت

المبحث الثاني: حجم واتجاهات الاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي للسنت السنت السنت المحلي الخليج العربي

يمارس القطاع النفطي دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية لبلدان الخليج العربي ، كونه الممول الرئيس للأنشطة المختلفة ، والعوائد المتحققة منه تساهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي التأثير في معدلات نموه ، بينما يعتمد البعض بنسبة قليلة على القطاع الزراعي وبعض الصناعات التي تنتج سلع شبه مصنعه (3) .

ومن ذلك يتضح أن الاقتصاد العربي ومنها دول الخليج اقتصاد غير متنوع شديد التأثر بالتقلبات الدولية، ويمكن ملاحظة تطور معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي وبعض المؤشرات الاقتصادية (حجم الصادرات والواردات، تكوين راس المال الثابت وحجم الاستثمار المحلي) لمجموعة دول الخليج العربي مفصلة في الجدول (10) ادناه.

حيث يتضح من الجدول (10) ادناه ان هناك نموا متحققا للاستثمار المحلي خلال عقد التسعينات مرتكز حول معدل بلغ (20%) اما في السنوات الاخيرة من سنة 2007 اذ شهدت ارتفاعا ملحوظا للاستثمار المحلي ويلاحظ ايضا ان نسبة تكوين راس المال الثابت تتمو بشكل موافق لنسب الاستثمار المحلي اما مايخص

.

 $^{^{234}}$ سليمان المنذري (السوق العربية المشتركة في عصر العولمة) مكتبة مدبولي ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، 1999 ، ص 234

الصادرات فانها شهدت ارتفاعا ملحوظا وخاصة للسنوات الاخيرة مما يدل على تحسن في النمو الاقتصادي اما الواردات فانهاتاخذمعدلات النمو شكلا يكاد يكون ثابت.

جدول (10) اهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد الخليجي للمدة 1992–2009 (القيمة بالمليون دولار وبالنسب المئوية)

نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي	الواردات	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات	نسبة راس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي	تكوين ر اس المال	نسبة الاستثمار المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار المحلي	الناتج المحلي الاجمالي	السنة
M/GDP	M	X/GDP	X	C/GDP	С	Di/GDP	Di	GDP	
35%	70375	47%	94452	23%	45938	22%	44684	202757	1992
33%	67627	49%	99358	24%	48177	23%	46439	202198	1993
31%	63785	45%	92782	21%	44541	21%	43616	208411	1994
32%	71404	47%	104866	21%	48069	21%	47676	225231	1995
32%	80128	51%	128905	20%	49897	20%	49632	250909	1996
33%	85871	51%	132772	20%	52823	21%	54596	261264	1997
37%	85642	41%	95996	24%	55714	24%	54965	233343	1998
32%	83062	45%	118129	21%	55098	20%	51914	262907	1999
29%	93762	54%	177172	18%	60025	17%	55360	326063	2000
29%	97495	49%	165377	19%	64188	20%	65908	335691	2001
31%	106234	49%	168178	21%	71426	21%	71650	343438	2002
34%	130605	55%	212082	21%	80522	21%	82014	387023	2003
35%	166952	59%	285840	20%	97734	20%	98057	481542	2004
33%	204040	65%	397912	20%	119429	19%	114538	611065	2005
33%	242704	65%	481033	20%	149681	20%	144581	739242	2006
38%	313609	66%	554733	23%	194777	22%	184081	836228	2007
38%	407503	70%	747356	24%	250731	25%	265871	1063587	2008
38%	332328	59%	517253	25%	215018	29%	254708	876908	2009
33%		54%		21%		21%			المعدل

تم اعداد الجدول بالاعتماد على

- 1- صندوق النقد العربي الاحصائيات (جداول الانفاق على الناتج المحلى للسنة 1997-2007)
- 2- بيانات صندوق النقد العربي(نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2000-2009) العدد (31) عام 2011 جدول ص12.
 - 3- التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2004-2009(جداول الاحصائيات)

اولا:اتجاهات مؤشرالاستهلاك المحلى الاجمالي

يتأثر الاستهلاك المحلي في اية دولة بعدة عوامل اهمها الدخل القومي حيث ان الزيادة الحاصلة في الدخل توجه جزء منها لاغراض الاستهلاك ، اضافة الى عامل اخر يتمثل بالسكان، حيث ان الزيادة في عدد السكانتؤدي الى زيادة الاستهلاك المحلي الاجمالي ، وهناك عامل اخر يتمثل بالعادات والتقاليد ، وهذا العامل يكون اكثر وضوحا في الدول النامية ، ومنها الدول العربية ، والذي يتمثل بقيام الطبقات الاجتماعية المتوسطة الدخل بانفاق دخولها على ما يسمى بالاستهلاك المظهري او التفاخري(Conspicuous Consumption) ومن العوامل الاخرى الهامة المسؤولة عن زيادة الاستهلاك المحلي هو ما يسمى باثر المحاكاة (Demonstration Effect) وهو رغبة اصحاب الدخول المتوسطة والمنخفظة في محاكاة انماط الاستهلاك السائدة لدى فئات الدخل العليافي الدولة الواحدة، وقد يسري اثر المحاكاة او التقليد دوليا(1)، ومما لاشك فيه ان ذلك يتعزز على اثر النطور التكنولوجي الهائل الذي وصل اليه العالم ، وتطور وسائل الاعلام والاعلان وغيرها.

ونتيجة لكل ما تقدم فن قيمة الاستهلاك المحلي الاجمالي تكون مرتفعة في الدول النامية ومنها الدول العربية ، والجدول (11) يوضح اجماليقيم الاستهلاك المحلى في مجموعة دول الخليج ككل للمدة 1992–2009.

جدول (11) اجمالي الاستهلاك المحلي ونسبته من الناتج المحلي لدول الخليج العربي (11) القيمة بملابين الدولارات)

2009	2008	2007	2002	1997	1992	السنة
522571	497413	424924	219164	170464	148873	اجمالي الاستهلاك
						المحلي
60%	47%	51%	64%	65%	73%	نسبته من الناتج المحلي
						الاجمالي

1- صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصاد العربي الموحد) أعداد مختلفة (2006 ، 2006 ، 1997 ، 2000 ، 2001) .

2- بيانات صندوق النقد العربي (النشرة الاحصائية لعام 2010) مصدر سابق ص 18

www.arabstats.net -3

⁽¹⁾عمرو محي الدين، مصدر سابق ص 76-78.

من الجدول اعلاه يتضح الارتفاع الكبير في مجموعة دول الخليج لقيمة الاستهلاك المحلي الاجمالي في بداية التسعينات وتتاقصه الى مستويات اقل بسبب الزيادة في عوامل النمو الاقتصاديالذي حققته هذه الدول ،كذلك يتضح عودة ارتفاع النسبة بارتفاع قيمة الاستهلاك لعام 2009 تاثرابالازمة الاقتصادية التي شهدها العالم.

ثانيا :اتجاهات مؤشر الاستثمار الاجنبي

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيالسنوات الأخيرة.في حين كان لا يحصلون إلا على نسبة ضئيلة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية،سواء بالأرقام المطلقة اوفي النسبية الى الناتج المحلي الإجمالي. فقط المملكة العربية السعودية، وأيضا في الآونة الأخيرة دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أداءها أعلى بكثير من متوسط النسبة بالمقارنة مع بقية البلدانفي المنطقة وفي قدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أبى دول مجلس التعاون الخليجيلم تحقق زيادة خلال 1990، كما كان الحال بالنسبة لغيرها من البلدان في المناطق النامية، مما يعني أن دول مجلس التعاون الخليجي متخلفة عن الركب فيجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أن هذا الاتجاه السلبي قد تحول على نحو متزايد ، ومع ذلك فان مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى دول مجلس التعاون الخليجي تساهم فقط بزيادة متواضعة جدا إلى الثابت الإجمالي والجدول التالي يوضح تطور الاستثمارات الاجنبية مقارنة بالراس المال الثابت.

جدول (12) مؤشر راس المال الثابت والاستثمار الاجنبي بملايين الدولارات لمجموعة دول الخليج العربي للفترة 2000–2009

نسبة	نسية	نسبة	نسبة الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	تکوین راس	السنة
الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاجنبى المباشر	الاجنبي	الاجنبي	المال الثابت	
الاجنبي	الاجنبي	الاجنبي	الى تكوين راس	غير	المباشر		
غير	المباشر ألى	غير	المال	المباشر			
المباشر الى	الناتج المحلي	المباشر الى					
الناتج		تكوين راس					
المحلي		المال					
-7%	0.5%	-36%	4%	-21888	1660	43685	2000
-4%	0.5%	-20%	3%	-12915	1619	64188	2001
0%	0.5%	0%	2%	23	1662	71426	2002
-9%	0.5%	-43%	2%	-34749	1909	80522	2003
-9%	1.0%	-45%	5%	-44052	4981	97734	2004
-3%	4.6%	-14%	24%	-17270	28315	119429	2005
-7%	5.1%	-33%	25%	-49745	38070	149681	2006
-6%	5.6%	-24%	24%	-47461	47006	194777	2007
-2%	5.6%	-9%	24%	-22154	59969	250731	2008
-2%	5.4%	-9%	22%	-19967	47068	215018	2009

¹⁻ بيانات صندوق النقد العربي، النشرة الاحصائية لعام 2010، مصدر سابق ص 18

يلاحظ من الجدول (12) ارتفاع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى دول الخليج في عام (2009) ليصل الى (47068) مليون دولار وهو ما يمثل (5.4%) من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي و (22%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت مقارنة مع استثمارات اجنبية غير مباشرة سلبية ارتفعت حيث بلغت (-19967) مليون دولار وهو ما نسبته (2-%) من الناتج المحلي الاجمالي و (9-%) من اجمالي تكوين رأس المال الثابت ، ويعزى انخفاض التدفقات الداخلة الى دول الخليج العربي من الاستثمار الاجنبي غير المباشر الى عدة اسباب منها:

1. ان عملية التحرير المالي ، والتي تتضمن تحرير اسعار الصرف وسوق الصرف تعترضها العديد من المشاكل ، حيث ترتبط عملات خمس دول خليجية بمعدل

www.arabstats.net -2

³⁰ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مصدر سابق، ص

تحويل ثابت مقابل الدولار كالسعودية ،الامارات،قطر ،البحرين،عمان ،اما الكويت فترتبط عملتها بسلة من العملات الرئيسة الحرة. ان اعتماد سعر صرف تحكمي ثابت كسياسة موجهة لسعر الصرف هو يتسم بالجمود ، كما انه يضر بالقدرة التنافسية للسلع والخدمات التي ينتجها البلد الذي يعتمد هذه السياسة التحكمية⁽¹⁾.

- 2. ضالة التصحيح المالي والاقتصادي للاقتصاديات العربية ، ويعود ذلك الى الدور الرئيسي الذي تمارسه الدولة، وانخفاض الدخول والمدخرات الفردية ، وهذا يؤدي الى سيطرة عدد محدود من كبار المستثمرين سواء كانوا مؤسسات او اشخاض على حصص كبيرة من اسهم الشركات القائمة واحتفاظهم بها لمدة طويلة مما ادى الى ركود تداولها.
- 3. تتباين اسواق الاوراق المالية من حيث درجة تطورها ، فبعض الاسواق لاتزال في بدايتها كاسواق البحرين وعمان، اضافة الى محدودية العرض والطلب على الادوات الاستثمارية.
- 4. ينقص البورصات العربية ما يسمى بالمستثمرين المؤسسين وهذه النخبة تعمل على دعم الثقة والتطور في تلك البورصات.
- التخطيط الاستثماري القصير المدى الذي يؤدي الى ابتعاد المستثمرين الاجانب
 عن البورصات العربية.
 - 6. ضعف الطاقة الاستيعابية للاسواق المالية العربية النفطية وغير النفطية

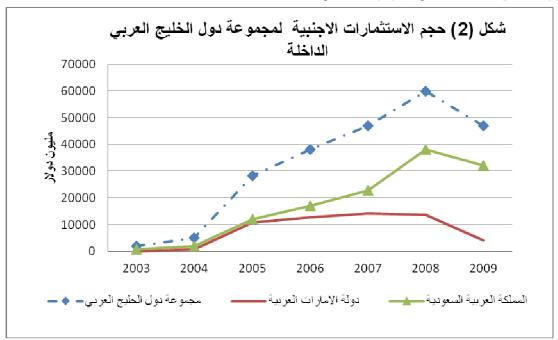
لقدفتحتدولالخليج العربيأبوابهاللتجارةالدوليةوالتدفقاتالرأسماليةالدولية،وتنظربنشاطفي زيادةالروابطمعالأسواقالصاعدة (لاسيمافيآسيا)،التيتشكل مصدرارئيسيا للنمو العالميمستقبلا.

مختارة"،2000، ،ص233.

⁽¹⁾ تأميم محمد سلوم الجبوري ،" أثر الاستثمارات الاجنبية في النتمية الاقتصادية العربية : أقطار عربية

بقوة علىمدى العقد الأخير ، ووصلتفي المتوسط إلى 43 ملياردولار سنويافي الفترة 2005 -2010 ، واتجهم عظم ها إلى المملكة العربية السعودية (2) .

الشكل التالي يوضح معدلات النمو للاستثمارات الاجنبية الداخلة لمجموعة دول الخليج ولكل من المملكة العربية ودولة الامارات.



تم رسم المنحنى بالاعتماد على بيانات الجدول (12) والمصادر الخاصة بالجدول كانذلكأدا عفائقواستمرتدفقا لاستثمارا لأجنبيالمباشراليدولالمجلس،

محسوبا علىأساسنصيبالفرد ،إذبلغعشرةأضعافقيمة تدفقاتا لاستثمار

الأجنبيالمباشرإلىاقتصاداتالبرازيلوروسياوالهندوالصين BRICواستمر قويافي 2009 رغمالانكماشالعالمي،قبلأنيضعففي 2010 وربماحدث بعضالتراجعفي بسببحذرالمستثمرينفيمواجهة الاضطرابفي

منطقة الشرقا لأوسطوشما لأفريقيا الأوسع، ولكنيتوقعأنتتعشالتدفقاتبعدذلك.

إنالقطاعالمصرفيفيدولالخليج

سليمعموماويدارجيداويتمتعبسمعةطيبة عندمقارنتهبالبنوكا لأمريكية والأوروبية واستطاعتبذ وكدولالمجلسمقاومة الصدماتالمالية العالمية الأخيرة وهيتحظ بدعمحكوميقويويحوز معظمهار

Countries: WIDER United Nations University. Discussion Paper" No45/2003.

_

⁽²⁾ Addison, T, and Hesmati, A 2003. "The New Global Determinants of FDI Flows toDeveloping

ووسأموالتزيد على الحدود القانونية، وهيتتمتعا لآنبمستوياتسيولة عالية، يعزز هاانتعاش صحيفينمو الودائعمنذ منتصف

وتستفيدالبنوكأيضامنتراجعمخصصاتخسائرالقروضبعدتصاعدأوليفيا لأصولالمتعثرةالذييعز ىفيجزءكبيرمنهإلىانهيارأسعارالعقاراتفيالمنطقة ،وحا لاتالتخلفعنالسدادفيبعضكبرياتالشركاتال سعودية ،وأزمة ديوندبي ،والصعوباتالمحيطة بشركاتا لاستثمارالكويتية .وبالإضافة إلىذلك ،تح سننفاذ البنوكفيدولالمجلسإلى أسواقرأسالما لالدولية ،وانخفضتتكلفة التمويل ،وحافظ معظمالبنوك علىمستوياتربحيتها العالية

غيرأنهسيكونمنغيرالواقعيوربمامنغيرالمستصوبأننتوقععودة تموا لإقراضاللمستوياتالطفرةالتيسب بقتا لأزمة العالمية ووصلت النسب

40%، بلوظ لالإقراض فاترابالرغممنت حسنالميزانيا تالعمومية للبنوك

والتحفيزالماليالقويمنالحكومات .وقدنماالإقراضبحوالي من 5-7 % في معظم دولمجلسالتعاونالخليجيفي 2010 ،بالرغممنتوقفهعندمايقلعن 1% في دولتيالإماراتالعربيةالمتحدةوالكويت.وانتعشنشاطالإقراضفي

2011،بالرغممنأنمعداالنموكانفاترابسببعدماليقين

الناشئعنا لاضطرابالواسعا لانتشار فيمنطقة الشرقا لأوسطوشما لأفريقيا

الأوسع، وهوما أدى المتكثيفعز و فالبنو كوالمستثمرين عنت حملالمخاطر وكانتالبحرين ، بالطبع ، أكثر المتضررين بسببا لاضطراباتا لتيوقعت فيها ، ولكنريا حمضادة جاء تأيضا منضعفا سواقالعقارات ، وخصوصا فيدولة الإمارات العربية المتحدة ، التيماز التتقوم أيضا بإعادة هيكلة الشركات التابعة للحكومة المثقلة بالديون وبالرغممنذ لك ، نتوقع أنيز دادانت عاشنموا لائتمان للشركات والمستهلكين في 2012

، بينماتوا صلاقت صادات دولم جلسالتعاونا لاستفادة منارتفا عإيراداتالنفطوا ستمرارا لإنفاقالعام وينبغيأ يضاأنتقب لالبنو كعلىت حملالمخاطر ، بالرغممنأنا لثقة فيا لاقتصاد برمته ستكونعرضة لتأثير راتالتطورات العالمية

وسيكونتمويلالمشاريعأحدمجا لاتالنمومعإحرازالتقدمفيتنفيذخططالتتميةالوطنية ولكنبنوكالمنطقةلنتتمكنمنتغطيةجميعاحتياجاتالتمويلطويلةا لأجل،وثمةمشاغلمنأنالبنوكالد ولية يمكنأ نتتردد بسببالمشاكلفيبلدانها ،بمافيذلكأ زمة الديونفيمنطقة اليورووما يصاحبها منتغييرا تتنظيمية (1).

ثالثا: الروابط بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي لدول الخليج العربي

ا-اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلى والنموالاقتصادي

من الحجج المؤيدة لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ، هي الأثر المحفز الإيجابي الذي تعكسه هذه الاستثمارات على الاستثمار المحلي في البلد المضيف ، حيث إن الاستثمار المحلي يعتمد على الدخل المحلي ومدى ارتفاع هذا الدخل ، وأن ارتفاع الدخل المحلي يساعد وبشكل مباشر على زيادة الإيرادات والتي تتحول إلى استثمارات محلية في مختلف القطاعات .

كما يعد الاستثمار احدى دعائم النمو الاقتصادي ، ولاسيما في البلدان النامية لما يؤدي اليه من زيادة طاقة البلد الانتاجية ، وانه من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد القومي لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية فيه، فضلا عن انه بزيادة حجمه يزيد معدل النمو الاقتصادي ، عبر زيادة القيمة المضافة والانتاجية وتشغيل القوى العاملة وهناك عدد من المصطلحات المرادفة لمفهوم الاستثمار مثل تكوين راس المال الثابت، والتراكم الرأسمالي لذا فان استخدام ايا منها يقصد به الاستثمار المحلى.

نشير ابتداء الى التابين في تفسير النظريات والنماذج الاقتصادية للدور الدقيق الذي يمارسه الاستثمار في عملية التتمية .

⁽¹⁾ Bengoa, M. and Blanca Sanchez-Robles 2003, "Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America, European Journal of Political Economy", Vol. 19 (2003) 529–545

ففي نموذج النمو النيوكسلاسيكي يؤدي الاستثمار المرتفع الى زيادة قصيرة الامد فقط في النمو الاقتصادي⁽¹⁾ ، والتي تتحدد في الامد الطويل بالتغير التقني ولانه افترض ان كل اضافة لرصيد راس المال تولد حجما متناقصا من الناتج الاضافي والنماذج الاكثر حداثة تتبح للاستثمار ممارسة اثر طويل الامد على النمو وبذلك فان زيادة في الاستثمار في الدخل القومي يمكن ان تسمح بمعدل نمو اعلى في الناتج المحلي الاجمالي في الامد الطويل وقد ركزت التطورات الحديثة في نظرية النمو على دور تراكم راس المال المادي والبشري كمصدر حاسم للنمو الاقتصادي طويل الامد وبالتالي فهو المؤشرالرئيس للمصروفات الدولية في النمو الاقتصادي. تفترض نظريات النمو الجديدة ان الاستثمار لايخفض الفوائد او ان بعض الناتج الاضافي يستخدم في انشطة تزيد على نحو مباشر من معدل التغير التقني والنمو الاقتصادي).

كما تقترح ايضا اصلاح السياسة الاقتصادية مثل تحرير التجارة والتثبيت الكلي وازالة التشوهات ولاسيما في القطاع التمويلي وتحسين الحوافز في الادخار والاستثمار لغرض تعزيز النمو الاقتصادي من جهة وتحسين كفاءة الاستثمار من جهة اخرى لغرض تعزيز النمو الاقتصادي وعلى الرغم من ان تكوين راس المال الثابت يعد شرطا ضروريا للنمو الاقتصادي لكنه في الوقت نفسه ليس العامل الموجه والمحدد للنمو لان النمو المستخدم يعتمد ايضا على راس المال البشري والمعرفة والتكنولوجيا وقد بينت دراسة حديثة بشان الاقتصادات مرتفعة النمو في شرق اسيا ان ثلثي النمو خلال المدة 1960–1985 تفسره تركيبة الاستثمارات في راس المال المادي والبشري والثلث يعود للتغيير التقني الذي يرد الى نمو راس المال التكنولوجي، نظريا يفترض ان يكون للاستثمار الاجنبي المباشر اثر مختلف على النمو مقارنة بالاستثمار المحلي للبلد المضيف وذلك

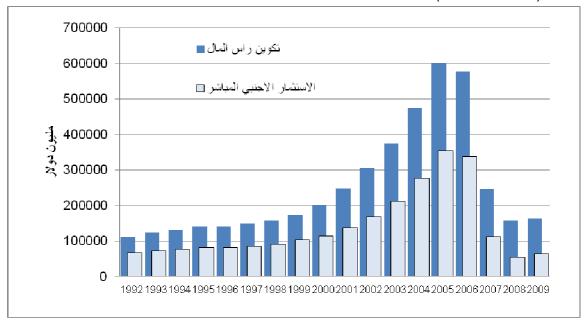
⁽¹⁾ميشيلتوداروا،التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسنالحسني، محمود حامد محمود عبدالرز اقالرياض : دار المريخ للنشر، 2006، ص127 – ص126 .

⁽¹⁾ هناء عبد الغفار ،" الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً"، بيت الحكمة ، بغداد

بشموله لكل من راس المال والتكنولوجيا والمهارات، لذا يمكنه التاثير على تكوين راس المال الكلي للبلد المضيف بطرق مختلفة، ابتداء يمكنه ان يزيد من الموارد المالية الكلية المتاحة لغرض الاستثمار، ومن خلال ذلك ينمي تكوين راس المال في البلد المضيف.

ومن خلال تفحص هذه العلاقة وذلك من عمل مقارنة بين قيمة تكوين راس المال وبين قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر لدول الخليج العربي وايضاح تاثير كل منهما على الاخر للمدة (2002–2009)وكما مبين في الشكل (3) اذ يلاحظ ان هناك علاقة خطية ايجابية بين راس المال الثابت والاستثمار الاجنبي المباشر.

الشكل رقم (3) يمثل العلاقة بين تكوين راس المال والاستثمار الاجنبي المباشرة للمدة (1992-2009)



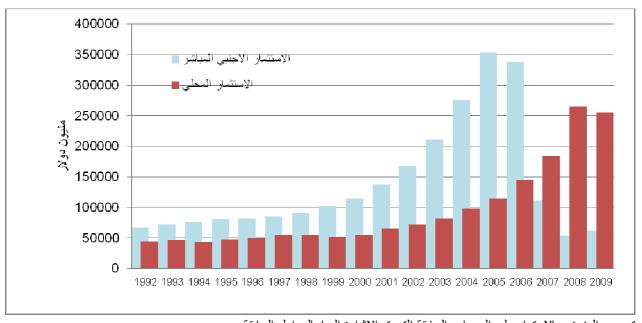
يلاحظ من الشكل ان في بداية التسعينات هناك انخفاض في مؤشر تكوين راس المال يصاحبه انخفاض في مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يؤثر ايجابيا في نمو راس المال.

وفي الوقت نفسه يمكن للاستثمار الاجنبي المباشر التاثير على الاستثمار المحلي على نمو حركى بالطرق الاتية:

- 1. قد يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات القائدة وان يخفف الاختتاقات (عنق الزجاجة) التي تواجه النمو الاقتصادي مثل النقص في البنية الاساسية والعملات الاجنبية.
- 2. يمكن للاستثمار الاجنبي المباشر ان يحفز الاستثمار المحلي من خلال اثار الروابط الصناعية، اي شراء المدخلات المصنوعة محليا من الشركات المحلية ويجهزها بالمدخلات الوسيطة.
- 3. ان يزيد من صادرات البلد المضيف ، وهذا له اثر ايجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي.
- 4. قد يأخذ الاستثمار الاجنبي المباشر شكلا ماديا كمعدات والات ، وتجهيزات تكنولوجية ، والتي لايمكن صناعتها محليا ومن ثم فهي ضرورية لتكوين راس المال المحلي في البلد النامي الضعيف ومع ذلك ، يمكن للاستثمار الاجنبي المباشر ان يثبط الاستثمار المحلي فيما لو تنافست الشركات الاجنبية مع الشركات المحلية على استخدام الموارد المالية والمادية النادرة وكذلك على السوق المفتوح تعمل هذه الاثار على نمو متزامن وباتجاهات مختلفة ، وإن الاثر الصافي يعتمد على قوة هذه الاثار النسبية.

الشكل رقم (4) يوضح تاثير الاستثمار الاجنبي في الاستثمار المحلي حيث يتبن انه هناك تاثير خطي متزايد فعند زيادة قيمة الاستثمار الاجنبي تقابلها نفس الزيادة في قيمة الاستثمار المحلي والعكس صحيح وقد استخدمت سلسلة بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي لمجموعة دول الخليج للمدة (1992-2009).

الشكل رقم (4) يمثل العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر للمدة (1992-2009)



تم رسم المنحنى بالاعتماد على المصادر السابقة التي تم الاشارة اليها بالجداول السابقة

ب- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي ومعدلات النموالاقتصادي:

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي تساهم في حالات معينة على رفع مستوى الاستثمار المحلي باعتبارها رافد إضافي للمدخرات الوطنية اللازمة للقيام بالمشاريع الإنتاجية ففي حالة انخفاض المدخرات الوطنية ، فإن الاستثمار الأجنبي يضيف إلى التكوين الرأسمالي الثابت الذي يعمل على تغطية فجوة الموارد المحلية الناجمة عن النقص في المدخرات الوطنية وهذا ما يؤدي إلى زيادة موارد النقد الأجنبي التي تساعد على خلق فرص استثمارية جديدة للمستثمرين المحليين وتحفيز الشركات المحلية على شراء المدخلات الوسيطة المصنوعة محلياً وزيادة الصادرات ، والنتيجة

تكون زيادة الاستثمارات المحلية التي ترفع من معدل التكوين الرأسمالي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

وفي دراسة معدة من قبل الانكتاد عام (1992) قدمت دعماً واضحاً لدور الاستثمار الأجنبيالمباشركماكنة للنمو الاقتصادي في الدول النامية ، فمن المتوقع أن يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر كحافز للاستثمار المحلي عن طريق الإضافة إلى المواد المحلية وتقديم إشارة على الثقة بفرص الاستثمار ، وهذه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي كانت محل بحث من قبل الاقتصاديين (أجوسنوماير) في عام (2000) اللذان بحثا المدى الذي يستقطب عنده الاستثمار الأجنبي الاستثمار المحلي، وطبقاً للانموذج فإن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على السياسة المحلية وطبيعة على الاستثمار المحلي تختلف ما بين الدول اعتماداً على السياسة المحلية وطبيعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل (أنشطة جديدة أو أنشطة سائدة)(1).

ويمكن النظر إلى الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف الاقتصاديات عن طريق مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس مال الثابت، فقد كانت هذه النسبة على المستوى العالمي (4.1%) كمتوسط للسنوات (1989–1994) ، وأخذت بالارتفاع إلى أن بلغت (16.3%) عام (1999).

اما على مستوى دول الخليج فقد بلغت نسبة الاستثمارالاجنبي المباشر الى تكوين راس المال الثابت (5%) كمتوسط للفترة (1992-1999) ، وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل الى (13%) كمتوسط للفترة (2000-2000).

إن معدلات النمو المتسارعة للاستثمار الأجنبي المباشر قد لا تعكس بالضرورة نتائج إيجابية على الاقتصاد المحلي ، فقد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انخفاض الادخار والاستثمار المحليين بسبب المنافسة مع الشركات متعددة الجنسية ، وفشلها في إعادة استثمار أرباحها داخل البلد المضيف ، وهذا ما يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض

. 16 علي عبد القادر علي ، مصدر سابق ، ص

⁽¹⁾ Mohamed EL – Erian & Mahmoud EL- Gamal (Attraction ForeignInvestmentto Arab countries: Getting the Basic Right) Working paper 9718, U.S.A, 1997, p. 2-3.

 $^{^{(1)}}$ Khalid Sekkat and Marie - Ange, op. cit . p .3 .

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، كما يحد من إمكانية توسيع الشركات المحلية لإنتاجها ولا سيما التي تتخصص في إنتاج السلع الوسيطة ، حيث تقوم الشركات المستثمرة باستيراد هذه السلع ومستلزمات الإنتاج من الشركة الأم في بلد المنشأ⁽¹⁾.

ويمكن الاستثمار الأجنبي المباشر ان يؤثر على النمو والتتمية بشكل مباشر من خلال المساهمة فيإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وعبر قنوات غير مباشرة عدة والتي تشكلالعوامل الخارجية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ج- الاثار السلبية للاستثمار الاجنبي المباشر

- 1. الاثر السلبي المحتمل على ميزان المدفوعات نتيجة استيرادات فروع الشركات للمواد ونتيجة تحويل الارباح والرسوم على استخدام العلاقات.
- 2. نتيجة هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على السوق وتمتعها بوضع احتكاري فانها تسعر منتجاتها بشكل غير تنافسي ، وبالتالي ظهور اسعار احتكارية تسيء الى عملية تخصيص الموارد.
- ان الحجوم الكبيرة للشركات متعددة الجنسيات تلقي ضلالا على مستقبل المنافسة في البلد نتيجة للنفوذ الذي تتمتع به في السوق.
- 4. مع انه الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) يمكن ان يجلب منافع تكنولوجيا واسعة من خلال الاثار الفيضية Spin-over ، الا انه قد يعوق نمو المعرفة التكنولوجية في المنشأت والمؤسسات المحلية.

اذا فشل الاستثمار الاجنبي المباشرفي اضافة روابط ملائمة مع الاقتصاد المحلي فسوف تكون لها اثار فيضية قليلة ويكون ضارا ، خاصة اذا صاحبته المظاهر الاتية

_

⁽¹⁾ سعد محمود الكواز ،" تدفقات الاستثمار الأجنبي وآثارها في اقتصاديات الأقطار النامية "، مجلة تتمية الرافدين ، المجلد (27)، العدد (78) ، جامعة الموصل ، 2005 ، 01 .

- * تحويل رسوم العلامات التجارية
- * الدعاية والاعلان واثرهما في ترويج انماط ضارة من الاستهلاك
- * يمكن ان تحل منتجات اجنبية غالية الكلف تنتج من قبل منشأت(FDI) محل منتجات اومكونات غذائية بينهما الفقراء من سكان المدن
- * يمكن ان يقع عبىء اجتماعي من خلال البطالة المولدة نتيجة قيام (FDI) والتي تكون مشاريعها عادة كثيفة راس المال مما يدفع المنشأت المحلية كثيفة العمل الى غلق ابوابها.
 - 5. الكلف البيئية واستنزاف الموارد الطبيعية مقارنة بالعوائد قصيرة وطويلة الامد
- كلف غير ملموسة مثل الاثر الثقافي الناجم عن تثقيف الاجانب الذين لايحترمون الثقافة الوطنية والتقاليد
- 7. ان السوق المفتوحة التي تفرضها او تصاحب (FDI) في مجالات وسائل الاعلام المقروءة والتلفزيون واستقبال الاجانب قد تحمل خطر ضياع الهوية وهيمنة الثقافة الغربية وذلك بدلا من ان تكون نافذة للاطلاع على ثقافات متعددة.
- 8. قد تسيطر (FDI) على استثمارات كبيرة في قطاعات معنية بالاقتصاد وبالتالي تفقد الدولة سيطرتها على قطاعات ستراتيجية وبذلك ينشأ خطر سياسي ستراتيجي (Politico Str.).
- 9. ان بعض القرارات التي تخص (FDI)تتخذ بالخارج الامر الذي يمكن يكون له اثار على الاقتصاد والمجتمع المحلي وعلى السياسة الاقتصادية الاجتماعية بشكل مباشر او غير مباشر وع انه الاقتصاديون يميلون الى تجاهل هذه الاعتبارات الاجتماعية.

المبحث الثالث: واقع واتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثثمار المحلي في اطار البيئة الاقتصادية الكلية للبلدان الخليج العربي عينة الدراسة

حاولت الباحثة دراسة واقع المؤشرات الاقتصادية الكلية لكل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية باعتبارهاما اكثر البلدان تطورا من الناحية الاقتصادية واكثر البلدان جذبا للاستثمارات الاجنبية.

اذ شهدت المملكة العربية السعودية النمو والتتمية السريعة بشكل استثنائي بين 1950 - 1980 ، وارتفعت خلالها دخول الفرد الحقيقية فوق متوسط مجموعة الدول السبع بكثير، وكما شهد الاقتصاد السعودي خلال العقود الثلاث الماضية العديد من التطورات والتغيرات الاقتصادية التي اسهمت في ازدهار الاقتصاد السعودي، والنهوض بالتتمية الاقتصادية فيها.

ولكن حدث بعض التباطؤ غير أنه بفضل الالتزام الحكومي الحازم ، الذي تساندهم اليات عامة قوية ، فإن العقد المقبل يوفر فرصة طيبة للإسراع بعجلة النمو مرة أخرى في المملكة ، مع قيام القطاع الخاص بإعطاء الدفعة الرئيسية في ظل سياسة وإطار تنظيمي مساندين . وسوف يحتاج الأمر ، مع ذلك ، إلى عمل يتسم بالمهارة والحساسية للتشجيع على إجراء التغييرات الضرورية فينظم الحوافز داخل المجتمع السعودي.

كما شهد اقتصاد الإمارات ازدهارا كبيرا جعل الدولة ضمن المراتب الأولى من

حيث بعض المؤشرات الاقتصادية، كمعدل دخل الفرد ومعدل استهلاك الفرد للطاقة، وقد بلغ الناتج القومي الخام 190 مليار دولار سنة 2007. وتحتل الإمارات بذلك المرتبة الثانية بين دول الخليج وذلك بعد المملكة العربية

_

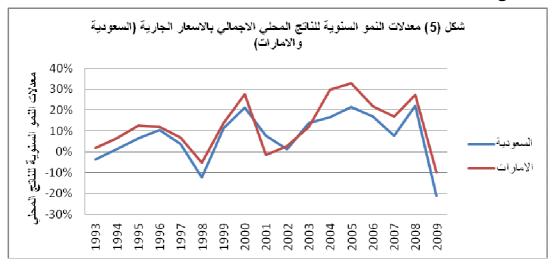
⁽¹⁾ دولة الامارات العربية، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2007 ، ابو ظبي ، ، ، ، ، (1)

السعودية التي تحتل المرتبة الأولى. كذلك تحتل المرتبة الثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد المملكة العربية السعودية وإيران كما تحتل المرتبة

38 في العالم، ويمكن تأثير اتجاهات بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لكلا البلدين خلال المدة (1992–2009) وكالاتى:

أ-مؤشر نمو الناتج المحلى الإجمالي

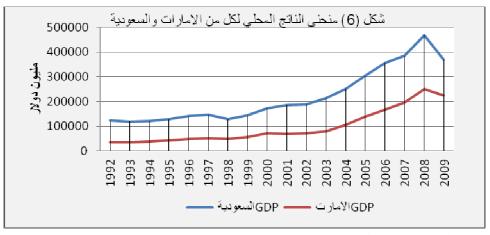
اتسمت معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي للاقطار عينة الدراسة بالتذبذب خلال عقدي التسعينات واللفينات وهذا واضح من الرسم البياني (5) حيث ان كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات يتقاربان في مستويات النمو الى درجة التطابق في الصعود والانخفاض.



البيانات التي تم اعتمادها في رسم المنحني من المصادر السابقة التي تم التطرق لها

لقد تراوحت معدلات النمو السالب لسنوات محددة (1993، 1998، 2009) ولكل سنة مبررات لتراجع النمو ففي (1993) متاثرةبازمة الخليج وعام (1998) تغير اسعار النفط و 2009 الازمة الاقتصادية العالمية.

ومن خلال رسم منحنى النمو للناتج المحلي الاجمالي لكل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية يتضح التوافق في منحنى الزيادة لمعدلات النمو اي ان هناك اختلاف في القيمة لكن السلوكية في النمو هي واحدة وكما يمثلها الشكل (6).



تم رسم المنحنى بالاعتماد على:

• بیانات احصائیة (مصادر سابقة)

اما نسبة ما يشكله الاستثمار المحلي من الناتج المحلي الاجمالي لدولتي السعودية والامارات يمثلها الجدول رقم (13) للفترة من 1992–2009 جدول (13) يمثل نسبة حجم الاستثمارات المحلية الاجمالية من الناتج المحلي

مجموعة دول الحليج العربي	السعودية	الامارات	السنة
17%	22%	0%	1992
18%	24%	0%	1993
15%	20%	0%	1994
15%	21%	0%	1995
13%	18%	0%	1996
21%	20%	28%	1997
24%	21%	31%	1998
20%	19%	28%	1999
17%	16%	23%	2000
20%	19%	25%	2001
21%	20%	24%	2002
21%	19%	23%	2003
20%	18%	22%	2004
19%	17%	20%	2005
20%	18%	21%	2006
22%	21%	22%	2007
25%	21%	28%	2008
29%	25%	38%	2009

العدد (25) ، الامارات -1 صندوق النقد العربي (الحسابات القومية في الدول العربية 1994 – 2004) العدد (25) ، الامارات العربية المتحدة ، أبو ظبى ، 2005، ص-71.

يلاحظ من الجدول (13) اعلاه التذبذب في النسب حول معدل عام يبلغ 20% للمجموعة وان حجم التذبب ليس كبيرا بحيث يصل الى العشوائية في سلوكية الاستثمار مقارنة بحجم الناتج المحلي.

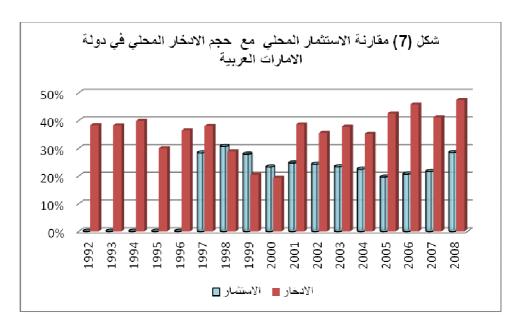
ب- مؤشر الادخار المحلي

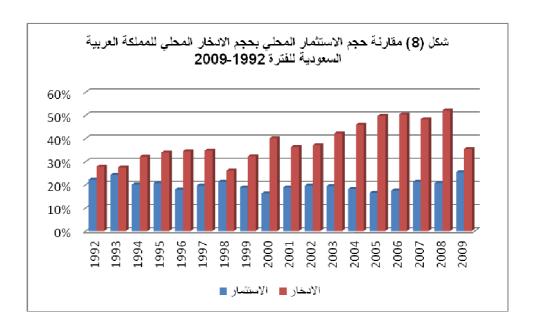
تاتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الاولى لمجموعة دول الخليج من حيث مستوى الادخار المحلي والجدول (14) يوضح نسبة الادخار الى حجم الناتج المحلي الاجمالي على مستوى المجموعة ككل ولكل من دولتي المملكة العربية السعودية ودولة الامارات.

جدول (14) يمثل نسبة حجم الادخارات المحلية الى حجم الناتج المحلي الاجمالي

		T	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
مجموعة دول الخليج العربي	السعودية	الامارات	السنة
27%	28%	38%	1992
27%	28%	38%	1993
31%	32%	40%	1994
31%	34%	30%	1995
34%	35%	36%	1996
34%	35%	38%	1997
25%	26%	29%	1998
29%	32%	20%	1999
36%	40%	19%	2000
37%	36%	39%	2001
36%	37%	35%	2002
40%	42%	38%	2003
44%	46%	35%	2004
50%	50%	43%	2005
52%	50%	46%	2006
49%	48%	41%	2007
53%	52%	47%	2008
40%	35%	38%	2009
38%	38%	36%	المعدل العام

ومن خلال مقارنة الاستثمار المحلي بحجم الادخار لكل من دولتي الامارات والسعودية وللفترة من 1992 الى 2009 يلاحظ في الامارات تتراجع قيمة الاستثمار المحلي مقارنة بقيمة الادخار وكما موضح بالرسم (7) بينما في المملكة السعودية يكون متذبذب ولكن بشكل قليل جدا يكاد يكون ضمن معدل ثابت.





جـ مؤشر قيمة الصادرات والواردات

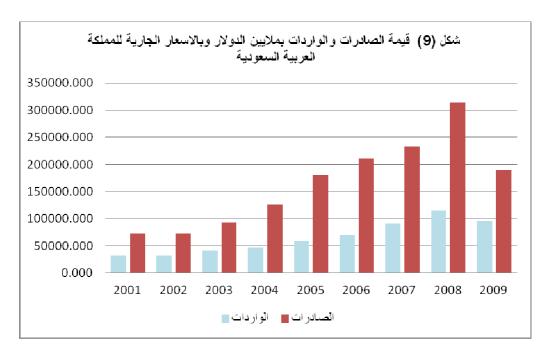
تتصدر المملكة العربية دول المجموعة في قيمة صادراتها وهي تحقق اعلى نسبة قياسا بصادرات المجموعة ككل وللمدة2001-2009

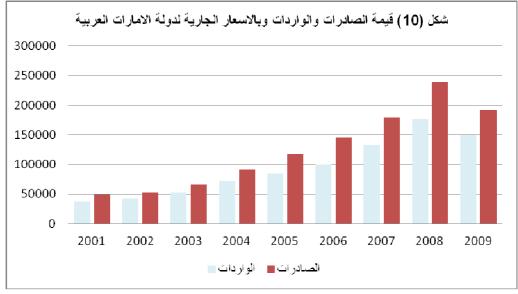
جدول (15) الصادرات والواردات في لكل من المملكة العربية السعودية والامارات للمدة (2001–2001) نسب مئوية

ارات	الام	ة العربية		
الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	السنة
29%	38%	44%	32%	2001
31%	40%	43%	30%	2002
31%	40%	44%	32%	2003
32%	43%	44%	28%	2004
29%	41%	45%	29%	2005
30%	41%	44%	29%	2006
32%	42%	42%	29%	2007
32%	43%	42%	28%	2008
37%	45%	37%	29%	2009

تم اعداد الجدول بالاعتماد على بيانات في الملحق (1)

يلاحظ من الجدول (15) اعلاه الذي يمثل نسبة الصادرات لكل من السعودية و الامارات الى مجموع صادرات دول الخليج ، ان المملكة السعودية استقرت على نسبة ثابتة مقارنة ببقية دول المجموعة للعقد الالفين بينما دولة الامارات قد ازدادت معدلاتها قياسا ببقية دول المجموعة.اماالواردت فيظهر تراجع للمملكة العربية السعودية بالنسبة مجموع الواردات الكلية لدول الخليج وعلى العكس من تزايد الواردتبالنسة لدولة الامارات العربية.





تم رسم الشكل (9و 10) بالاعتماد على بيانات الجدول (15)

رغم السياسة الحالية التي تسعى إلى تقليل الاعتماد على الثروات الطبيعية لا تزال الصادرات تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز في هذه الدول.

حاولت هذه الدول من التتويع في اقتصادها وتقليل اعتماده على الموارد الطبيعية وشرعت في إنشاء مشاريع سياحية ضخمة كما هو الحال في دولة الامارات العربية ، إضافة إلى إنشاء سوق مصرفية وتشجيع الاستثمار الأجنبي عبر تشريعات خاصة كالسماح بملكية الأجانب للأراضي لمدة تصل إلى 99 سنة

وغيرها من الامتيازات المقدمة ،كذلك تشهد الواردات نموا كبيرا وتتمثل خاصة في المواد المصنعة والآلية ووسائل النقل في دولة الامارت.

د- مؤشر اجمالي الاستهلاك المحلي

جدول (16) اجمالي الاستهلاك المحلي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة (1992–2009)

2009	2008	2007	2002	1997	1992	
						المملكة العربية
238149	224374	198218	118645	95550	88888	السعودية
65%	48%	52%	63%	65%	72%	النسبة
139347	131763	115801	46183	32425	21623	الامارات
62%	53%	59%	65%	63%	62%	النسبة

تم اعداد الجدول بالاعتماد على المصادر السابقة

هـ مؤشر الاستثمار الاجنبي

علىصىعيدا لاستثمارا لأجنبيالمباشر ،تشيرالتقديراتا لأولية المتاحة منمؤ تمرا لأممالمتحد قللتجارة والتتمية انكتاد

ويعزبهذاالثباتالنسبيبصفةرئيسية إلىتداعياتا لأزمة المالية وعلىرأسها ؛ انسحاباستثماراتمباشرةم نالعديدمنالد ولالمضيفة لهاكنتيجة طبيعية لتفاقم أوضاعالديونالسيادية فيبتلكالدولوعلى رأسها بعضد ولالاتحاد الأوروبي ، وهوما انعكسبوضو حعلى مستوى القروضالبينية فيمابينالشركا تالأم

والشركاتالتابعة ،وكذلكا لارتفاعالملحوظفيتحويلاتعوائدا لاستثماراتبد لامنإعادة استثمارها ،بغر ضتقوية ميزانياتالشركاتعبرالوطنية فيالداخل وبينماقفز تقيمة صفقاتا لاندما جوالتملكعبرالحدود الدولية بمعدل

%،تراجعتا لاستثماراتا لأجنبية المباشرة فيالمشاريع الجديدة، سواء منحيثعددها أو قيمتها بمايشير إلى أناستعادة هذه التدفقات لوتيرة النمويخيم عليها أجواء عدما ليقينا لتييغذيها عوامل غير مشجعة لهذا النوعمنا لاستثمارات مثلحربالعملات وتزايد تطبيقا لسياساتا لتجارية الحمائية. ونظراً لأهمية الاستثمارات الأجنبية فيمشر وعاتا لتتمية الاقتصادية فقد حرصت حكومة المملكة علد جذبالمزيد منهذها لاستثمارا تعنطريقت حديث تظاما لاستثمارا لأجنبيمن خلالمن حالعديد منالحوافز والامتياز اتللمستثمرا لأجنبي، وتذليلالعقوباتا لنظامية التيت حدمنه، وإنشاء هيئة متخصصة تقومبتو فيرا لإطار التسويقيا لأمثلوا للازم لاستغلالمقومات جاذبية الاقتصاد السعود يعلى الوجها لمطلوب فيوق

اما دولة الإماراتالعربية المتحدة فيدخولها المرحلة جديدة منمرا حلالعملا لاقتصادي، تممراجعتها كافة القضايا المستجدة على الساحة الدولية لاسيما تلكالتي تتعلقبالتجارة العالمية والعولمة وسياساتالخص خصة بحيثتوا كبالأحداث الجارية في

تتشتدفيهالمنافسةبينالدولللحصولعلىامتيازاتاستثمارية (1).

الأوساطا لاقتصادية والمالية العالمية ، بهدفتد عيممكانتها المرموقة التيوصلت إليها بيندو لالعالمو تحفزها لمزيد منالعمل.

جدول (17) مؤشر راس المال الثابت والاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر بملايين الدولارات للمملكة العربية السعودية للفترة من 2000–2009

نسبة	نسبة	نسبة	نسبة الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	تکوین راس	السنة
الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	الاجنبي المباشر	الاجنبي	الاجنبي	المال الثابت	
الاجنبي	الاجنبي	الاجنبي	الى تكوين راس	غير	المباشر		
غير	المباشر الى	غير	المال	المباشر			
المباشر الى	الناتج المحلي	المباشر الى					
الناتج		تکوین راس					
المحلي		المال					
-5.4%	0.8%	-28%	4%	-9378	1460	32924	2000
-1.5%	0.1%	-8%	1%	-2797	200	35433	2001
4.0%	-0.3%	20%	-2%	7552	-615	37710	2002
-8.7%	0.4%	-44%	2%	-18738	778	42915	2003
-10.6%	0.8%	-56%	4%	-26654	1942	47564	2004
0.1%	4.0%	1%	22%	350	12094	54816	2005
-3.4%	4.8%	-18%	25%	-11949	17140	67670	2006
-1.4%	5.9%	-7%	28%	-5479	22821	80613	2007
-0.3%	8.1%	-2%	37%	-1628	38151	103136	2008
-5.5%	8.7%	-20%	32%	-20139	32100	99678	2009
	3.33%		15.30%				المتوسط

⁽¹⁾بندر بنسالمالز هر اني (الاستثمار اتالأجنبيةالمباشرةودور هافيالنمو الاقتصادي فيالمملكةالعربيةالسعودية در اسةقياسيةللفترة (1970-2000م) ص

_

جدول (18) مؤشر راس المال الثابت والاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر بملايين الدولارات لدولة الامارات العربية للفترة من 2000–2009

	_		•		•
نسبة	نسبة الاستثمار	الاستثمار	الاستثمار	تکوین راس	السنة
الاستثمار	الاجنبي المباشر	الاجنبي	الاجنبي	المال الثابت	
الاجنبي	الى تكوين راس	غير	المباشر		
المباشر الى	المال	المباشر			
الناتج المحلي					
-0.7%	-3.2%		-515	16340	2000
1.7%	7.7%		1184	15300	2001
1.8%	8.3%		1307	15745	2002
0.0%	0.2%		30	16847	2003
0.8%	4.2%		840	19794	2004
7.9%	41.5%		10900	26283	2005
7.6%	42.3%		12806	30309	2006
7.2%	30.1%		14186	47194	2007
5.5%	23.8%		13723	57619	2008
1.8%	7.4%		4002	54151	2009
3.36%	16.23%				المتوسط

تم اعداد الجدول بالاعتماد على المصادر السابقة للبيانات

يلاحظ من المقارنة بين الجدولين (17 و18) ان متوسط نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى راس المال يكون اعلى في دولة الامارات مقارنة بالسعودية مما يدل على تحسن مناخ الاستثمار في دولة الامارات مواكبة مع التغيرات الاقتصادية العالمية وتاثير هذا العامل في تكوين راس لمال حيث شكل ما نسبته (16.23%) بينما في السعودية بلغ (15.3%) اما عند قياس نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي فالنتيجة تكون متقاربة جدا حيث بلغت في السعودية (33.3%) اما في الامارات في الامارات (33.3%).

وعند تفحص تدفقات الاستثمار الاجنبي غير المباشر نلاحظ ان اجمالي الرصيد الداخل الى السعودية يتسم بالتذبذب السالب اما دولة الامارات فهي لاتمتلك اي تفقات من الاستثمار الاجنبي غير المباشر ولاسباب تم ذكرها في المبحث الاول من هذا الفصل.

يلاحظ مما سبق ان المناخ الاستثماري في الدول العربية ومنها دول الخليجشهد تحسنا لكنه لايزال يعاني تاخرا في حجم الاستثمارات بالمقاييس الدولية ،وعدم قدرة

هذه الاقطار على جذب الاستثمارات ومنافسة الدول النامية لاسيما في امريكا اللاتينية وجنوب شرق اسيا.

وان هذا التحسن يرجع الى تحسن الصادرات سيما النفطية منها والتي لعبت دور كبيرفي تحسين وزيادة الناتج المحلي الاجمالي الذي من خلاله ازداد الانفاق الاستثماري والاستهلاكي فضلا عن زيادة حجم الادخارات وتحسن سعر صرف العملات الخليجية وزيادة السيولة النقدية وتوفر العديد من العوامل التي اسهمت على جذب المستثمر الاجنبي نحو دول الخليج بشكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة . وكما يلاحظ من المنحنيات للبيانات ان هناك تحسن اكبر في دولة الامارات مقارنة بالسعودية من حيث نمو الاستثمار الاجنبي.

الفصل الثالث

اثر الاستثمار الاجنبي في الاستثمار المحلي لدول خليجية مختارة

المبحث الاول: توصيف نماذج عينة الدراسة

المبحث الثاني: تقدير وتحليل النتائج لنماذج عينة الدراسة

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى تفصيل لأهم الآثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في تحفيز الاستثمار المحلي لاقتصاديات البلدان المختارة ، عن طريق التاثير في مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي ، ومن خلال بناء نماذج قياسية التي تحتاجها الدراسة لتوصيف هذه العلاقة ، وبالتالي تحليل النتائج المستخرجة ومطابقتها مع منطق النظرية الاقتصادية ، ومدى اجتيازها للاختبارات الاحصائية والقياسية.

حيث يتاول هذا الفصل محورين، يتضمن المحور الاول: توصيف نماذج عينة الدراسة المستخدمة لقياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في اداء بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات، الواردات، والمدخرات المحلية، الاستهلاك النهائي) ودورها في تحفيز الاستثمار المحلي في لدول عينة الدراسة (المملكة العربية السعودية، الامارات المتحدة) للمدة (2012–2010)، فيما يتناول المحور الثاني: تقدير وتحليل النتائج للنماذج القياسية للدول المختارة.

المبحث الاول: توصيف نماذج عينة الدراسة

ان الأسلوب القياسي في الاقتصاد يستهدف تقدير العلاقات الاقتصادية بشكل كمي عن طريق توصيف علاقة رياضية بين متغيرين أو أكثر باستخدام سلسلة زمنية معينة ، ومن ثم إعطاء نتائج تساعد واضعي السياسات الاقتصادية على رسم سياسات كلية تتفق مع الواقع الاقتصادي للبلد ، ولغرض إثبات فرضية البحث المتمثلة بوجود أثر إيجابي او سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر في واقع ومستقبل الاستثمار المحلي من خلال قياس علاقة بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في البلدان المختارة ، فقد تم توصيف عدد من النماذج ، والجدول (1) يوضح المصطلحات والرموز للمتغيرات التي تم استخدامها في النماذج وكالآتي:

جدول بالمصطلحات والرموز التي تم استخدامها في النماذج

الرمز	المصطلح	التسلسل
GDP	الناتج المحلي الاجمالي	.1
FDi	الاستثمار الاجنبي المباشر	.2
FPi	الاستثمار الاجنبي غير المباشر	.3
DC	اجمالي الاستهلاك المحلي	.4
DS	المدخرات المحلية	.5
DI	الاستثمار المحلي	.6
X	الصادرات	.7
M	الواردات	.8

و قد وضعت خمسة نماذج لقياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية المتمثلة (M,X,DI,GDP,DS,FDi) بالاستثمار المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات ويتم توصيف هذه النماذج كالاتى:-

1- النموذج الأول: - يتكون هذا النموذج من متغيرين مستقلين تمثل أهم العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغير تابع، وهذه المتغيرات هي: - أ- الاستثمار الاجنبي المباشر (FDi): - لقد اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي ووفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة

الدخل الوطني وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.

ان زيادة انسياب رؤوس الاموال الأجنبية على شكل استثمار منتج أو خدمي يزيد من حجم الموارد المحلية ، أي يقدم إضافة الى القاعدة الإنتاجية للبلد وللموارد الحقيقية المتاحة ، لقد أكدت المدرسة الحديثة على أن للاستثمار الاجنبي المباشر أثراً إيجابياً في معدل النمو الاقتصادي ومدى فاعليته في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وذلك عن طريق الحصول على العملات الأجنبية والتكنولوجيا المتطورة والخبرات الفنية والإدارية وأساليب الإنتاج الحديثة .

ومن ذلك نستطيع القول ان هناك احتمالين لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر (للنمو الاقتصادي) ، يتمثل الاول في الإضافة الصافية الى المدخلات التي قد يجلبها الاستثمار الاجنبي المباشر ، والثاني حول التشويه الذي قد يسببه الاستثمار المباشر عن طريق المنافسة الاحتكارية ، وكلا الاحتمالين وارد الحدوث ، وبذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل يشير الى وجود علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع .

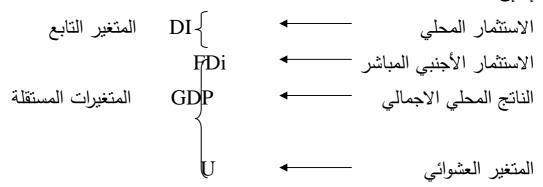
ب- الاستثمار المحلي (DI): - يتمثل الاستثمار المحلي ا بانه يمثل الاستثمار للمدخرات المحلية حيث ان معظم الزيادة الحاصلة في الدخل المنخفض أصلاً يفترض ان توجه نحو الاستهلاك بشكل كبير والادخار الذي يؤثر في زيادة الاستثمار المحلي، سيؤثر كمتغير مستقل بعلاقة طردية فانه يؤدي الى زيادة الناتج المحلى الاجمالي كمتغير تابع.

ان المدخرات المحلية (DS) تمثل المدخرات المحلية ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق الاستهلاكي ، وان توفرها قد يمثل مؤشراً لتحسن الأداء الاقتصادي للبلد اذا ما تم توجيهها نحو القطاعات الاستثمارية ، حيث ان ارتفاع المدخرات المحلية يؤدي الى زيادة معدل التراكم الرأسمالي اللازم لتمويل المشاريع الاستثمارية الرافدة لعملية التتمية الاقتصادية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي لأي بلد ، ولذا تكون العلاقة طردية بين المدخرات المحلية كمتغير مستقل والناتج

المحلي الاجمالي كمتغير تابع ، ويمكن توصيف صيغة النموذج الأول وعلى النحو الآتى :-

 $GDP = b_0 + b_1FDI + b_2DI + U$

إذ إن :-



2- النموذج الثاني: - ويتألف هذا النموذج من ثلاثة متغيرات مستقلة بوصفها أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار المحلي (DI) كمتغير تابع على النحو الآتي: - أ- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDi): - تختلف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي ما بين الدول اعتماداً على السياسة المحلية وطبيعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل. فمن المتوقع أن يكون الاستثمار

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للداخل . فمن المتوفع ان يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مضافاً إلى الاستثمار المحلي (إضافة إلى التكوين الرأسمالي) ولا سيما إذا توجه الى القطاعات ذات المستوى التكنولوجي العالي ، وبديلاً للاستثمار المحلي إذا تنافس مباشرة مع الشركات المحلية ، ولذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل يرتبط عموماً بعلاقة طردية مع الاستثمار المحلي كمتغير

تابع .

ب- الصادرات (X): - تؤدي زيادة صادرات البلد من السلع والخدمات الى زيادة حصيلته من النقد الأجنبي وبالتالي زيادة معدلات التراكم الرأسمالي اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية المحلية ، ولذا فإن الصادرات كمتغير مستقل يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار المحلي كمتغير تابع .

جـ- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): - بما إن الناتج المحلي الإجمالي يمثل القيمة الحقيقية للدخل المحلي ، الذي يوزع بين الإنفاق الاستهلاكي وما تبقى منه يذهب نحو الادخار ، وبالتالي فإن حصول أي زيادة في المدخرات المحلية نتيجة

لزيادة الدخل القومي ستدفع المنظمين الى زيادة الجزء المخصص للاستثمار . هذا الحال ينطبق على الاقتصادات المتقدمة ، إلا إن البلدان النامية تعاني من مشاكل مختلفة في مقدمتها انتشار ظاهرة الاكتتاز بالنسبة للافراد وبالتالي توجيه الجزء المخصص من الدخل إلى الادخار إلى استخدامات غير منتجة كشراء الذهب والعقارات وبالتالي انخفاض مستوى الاستثمار المحلي، ولذا فإن الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار المحلي كمتغير تابع . ويمكن توصيف صيغة النموذج الثاني وعلى النحو الآتي :-

 $DI = b_0 + b_1FDi + b_2X + b_3GDP + U$

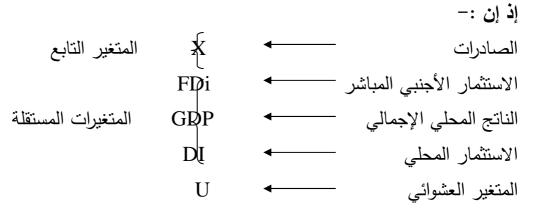
3 - النموذج الثالث: - يتكون هذا النموذج من ثلاثة متغيرات مستقلة تمثل أهم العوامل المؤثرة في الصادرات (X) كمتغير تابع. وهذه المتغيرات هي: -

أ- الاستثمار الاجنبي المباشر (FDi): ان ارتفاع الطاقة الإنتاجية للبلد الناتج عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة يعني ان البلد صار يتميز بجهاز إنتاجي مرن في قطاع إنتاجي أو أكثر ، اعتماداً على طبيعة السلع المنتجة والطلب عليها في الداخل والخارج ، وبالتالي زيادة قدرته على تصدير السلع والخدمات ، وبذلك فإنه من الطبيعي ان يرتبط الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل بعلاقة طردية مع الصادرات كمتغير تابع .

ب- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): - ان ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد يؤدي الى زيادة صادراته من السلع والخدمات بعد أن يتم إشباع حاجة السوق المحلية ، وذلك التوجه جزء يعتد به من الناتج نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المخصصة للتصدير ، أي إنه كلما كانت هناك زيادة في الناتج المحلي

الإجمالي فإنه من المتوقع أن تحصل زيادة في الصادرات ، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل والصادرات كمتغير تابع . جـ الاستثمار المحلي عنصراً مهماً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وزيادته تعطي حوافز قوية لزيادة مستوى الصادرات بعد اشباع حاجة الطلب المحلي ، ومعنى ذلك ان الاستثمار المحلي كمتغير مستقل يرتبط بعلاقة طردية مع الصادرات كمتغير تابع ، ويمكن توصيف صيغة للانموذج الخامس وعلى النحو الآتى :-

 $X = b_0 + b_1FDi + b_2GDP + b_3DI + U$

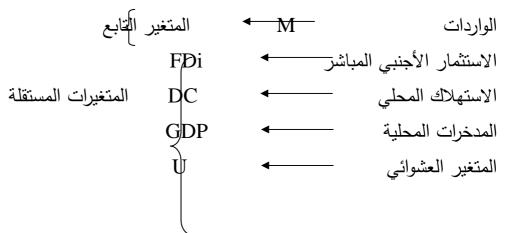


4 - 1 النموذج الرابع :- يتكون هذا الانموذج من ثلاثة متغيرات مستقلة تمثل أهم العوامل المؤثرة في الاستيرادات (M) كمتغير تابع . وهذه المتغيرات هي :-

ب- الاستثمار الاجنبي المباشر (FDi): ان القدرة الاستيرادية للبلد هي متغير ستراتيجي يحكم مستويات الاستهلاك والانتاج والاستثمار ، اذ ان العديد من السلع الاستهلاكية التي يعتمد عليها في سد الاحتياجات المحلية تستورد من الخارج كما ان الانتاج يعتمد على استيراد السلع الوسيطة ومواد الطاقة وقطع الغيار ،وترتبط برامج الاستثمار بعلاقة قوية مع استيراد الكثير من المكائن والالات الانتاجية الاخرى، وفي حالة عجز البلد عن توفير الموارد اللازمة لسد هذه الاحتياجات فان المصدر الاخر هو مقدار ما ينساب من رؤوس اموال اجنبية الى هذا البلد، وبذلك يرتبط الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل بعلاقة طردية مع الاستيرادات كمتغير تابع.

ب- الاستهلاك المحلي (DC): - ان زيادة الاستهلاك يؤثر على زيادة الطلب بالنسبة للسلع والخدمات المحلية (المنتجة والمستورد) وفي هذه الحالة سوف تزيد نسبة الواردات ، لذا يفترض أن يرتبط الاستهلاك المحلي كمتغير مستقل بعلاقة طردية مع الواردات كمتغير تابع.

ج الناتج المحلي الإجمالي (GDP): - ان انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد يؤدي الى زيادة مستوى وارداته من السلع والخدمات ،ويؤكد ذلك وجود جهاز انتاجي غير مرن وغير قادر على تلبية احتياجات البلد من السلع والخدمات وخصوصا المعدات الراسمالية اللازمة لعملية التتمية الاقتصادية ، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل والواردات كمتغير تابع لانه انخفاض الناتج المحلي يؤدي الى ارتفاع الواردات .



5 - النموذج الخامس: - يشمل هذا النموذج المتعدد جميع العوامل المستقلة والمؤثرة على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وهذه العوامل التي وضعت في النماذج السابقة كمتغيرات مستقلة (M,X,FDi,DC,DS,DI)

GDP=f(M, X,FDi,DC,DS,DI) GDP=b₀+b₁DI+b₂DS+b₃DC +b₄FDi +b₅ X +u)

المبحث الثاني: تقدير وتحليل النتائج لنماذج عينة الدراسة

يتمثل دور النظرية الاقتصادية في تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في حين ان القياس الاقتصادي يحدد المقدار الكمي لتلك العلاقة ، ومن أجل قياس العلاقات الفعلية بين المتغيرات الاقتصادية المختارة ، فقد أعتمد على البيانات الإحصائية للمدة (1992-2010) وبالأسعار الجارية (مليون دولار) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في التقدير، واستخدمت الباحثة الصيغة القياسية الخطية في عملية التقدير ، و تم استبعاد معظم النتائج غير المعنوية واعتماد افضل النتائج التقديرية لكل دولة من الدول عينة الدراسة، وبعد استخراج النتائج واعتماد النماذج التي تتسجم إشارة معلماتها مع ما تفترضه النظرية الاقتصادية ومن ثم إعطائها الاعتماد طريق عن تفسيرية قوة أعلى على قيمة معامل التحديد (R^2) والذي يوضح نسبة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع بالإضافة الى (R-2) ، وأكدت جميع النماذج المقدرة معنويتها من خلال اجتيازها الاختبار (F) الذي يتناول معنوية النموذج ككل ، عند مقارنة قيمتها المقدرة بمثيلتها الجدولية وبدرجة حرية (N-K-1) ومستوى معنوية (5%) والبالغة (3.49) . ووضح اختبار (t) ان جميع المعالم المقدرة المعتمدة معنوية عند مقارنتها بمثيلتها الجدولية بدرجة حرية (N-K-1) ومستوى معنوية (5%) والبالغة (2.144) ، كما بينت نتائج الاختبار خلو النماذج المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي (التسلسلي) عند مقارنة قيمة (D.W) المحتسبة بقيمة (DL) و (DU) ، (DU = 1.73) (DL = 0.86) والبالغة (5%) والبالغة (5%مع وقوع بعض القيم في مناطق عدم الحسم ، وفي مثل هذه الحالة يكون الخيار لباني النموذج قبول أو رفض فرضية العدم لكون السبب

في وجود المشكلة قد يعود الى عدم دقة توصيف النموذج $^{(1)}$ ، كما تم استخدام اختبار (Klien) للكشف عن وجود التعدد الخطي وذلك بمقارنة معامل التحديد (\mathbb{R}^2) مع قيمة مربع معامل الارتباطات بين المتغيرات المستقلة ، وأثبت الاختبار خلو النماذج من هذه المشكلة .

وفيما يلي تقدير للنماذج المعتمدة وتحليل نتائجها :-

1-النموذج الأول: دالة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي: - لقد تم إجراء اختبار باستخدام دالة الانحدار الخطي لبيان أثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDi) ، والادخار المحلي (DS) ، الاستثمار المحلي (FDi) كمتغيرات مستقلة على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغير تابع لكل بلد من بلدان العينة (السعودية والامارات) ، مع التأكيد على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل في الناتج المحلي كمتغير تابع وكما موضح في الجدول (2) .

جدول (2) التقديرات المثلى للنموذج الأول

البلد	نوع الدالة	الأنموذج المقدر	F	\mathbb{R}^2	R -2	D- W
السعودية	خطية	GDP = 33600.4 + 0.24 FDI + 4.7 DI t (1.4) (0.14) (5.4)	118	%93.8	%92.9	1.00
الإمارات	خطية	GDP = 25478.2 + .539 FDI + .104 DI t (7.13) (10.37) (19.77)	467	%98.3	%98.1	0.98

 $DI = b_0 + b_1 FDI + b_2 GDP + b_3DS + U$

يتضح من الجدول (2) لدولة السعودية إن المتغير التابع (الناتج المحلي) يرتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر وهو ما يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية ، فباستخدام دالة الانحدار الخطي المتعدد نلاحظ إن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDi) بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة الناتج المحلي بنسبة (42%) وهنا يظهر الأثر للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي وهو ما يهمنا في هذا النموذج ، وان زيادة الاستثمار المحلي بنسبة المحلي بنسبة (470%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلى بنسبة (470%) .

⁽¹⁾ طالب حسن نجم الحيالي (مقدمة في القياس الاقتصادي) دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1991 ، ص200 .

كما يلاحظ إن معامل التحديد (R^2) قد أعطى قوة تفسيرية عالية للانموذج ، حيث ان (R^2) من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع (GDP) يعود سببها الى المتغيرات المستقلة (FDi, DI) وإن المتبقي والبالغ (6.2)) يعزى الى عوامل ومؤثرات أخرى لم تحددها الصيغة الدالية ، كما بلغت (R^{-2}) حوالي (R^{-2}) ، وتشير قيمة (D.W) والتي بلغت (1.00) إلى وقوعها في منطقة عدم الحسم ، بالاضافه الى خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي وحسب اختبار (R^{-2}) معنوية النموذج ككل عندما بلغت قيمته المحتسبة (R^{-2}) ، أما بالنسبة لاختبار (R^{-2}) فيؤكد على معنوية المعالم المقدرة إحصائياً باستثناء معلمة الاستثمار الاجنبي .

اما بالنسبة لدولة الامارات فالمتغير (DS) الذي يمثل المدخرات المحلية لم يكن وجوده ضمن المعادلة معنويا لذا تم الغائه واختبار علاقة كل من الاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي كمتغيرات مستقلة بالمتغير التابع وهو الناتج المحلي ووجد ان العلاقة طردية بالنسبة للمتغيرين مع الناتج المحلي الاجمالي (GDP) الاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي يعود الى سياسات كل دولة واللوائح والقوانيين للاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي بالدرجة الاولى او الاستثمار الاجنبي ، من الجدول المشجعة اما للاستثمار المحلي بالدرجة الاولى او الاستثمار الاجنبي ، من الجدول (2) يتبين ان زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (100%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي المدين الى زيادة الناتج المحلي الى (80%). إن معامل التحديد (R) قد أعطى قوة تفسيرية عالية للنموذج ، حيث ان (898%) كما بلغت (P³) حوالي عدم الحسم ، بالاضافه الى خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي وحسب اختبار (klien)). ويبين اختبار (F) معنوية النموذج ككل ، أما بالنسبة لاختبار (غيؤكد على معنوية جميع المعالم المقدرة إحصائياً .

*أنظر الملحق رقم (2).

-2 النموذج الثاني: – ويتألف هذا النموذج من ثلاثة متغيرات مستقلة بوصفها أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار المحلي (DI) كمتغير تابع وهي تشمل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDi) ، والصادرات (X) ، والناتج المحلي الاجمالي (X) كمتغيرات مستقلة .

جدول (3) جدول التقديرات المثلى للنموذج الثاني $DI = b_1 \ FDi + b_2 \ GDP + b_3 X + U$

البلد	نوع الدالة	الأنموذج المقدر	F	\mathbb{R}^2	R ⁻²	D-W
السعودية	خطية	DI = 0.243 FDI + 1.296 GDP - 0.518X t (4.03) (8.37) (-2.75)	670	%99.2	%99.06	1.133
الامارات	خطية	DI = - 0.463 FDI + 1.6 GDP - 0.358X t (-5.98) (2.67) (-0.557)	167.6	%97	%96.5	0.79

يتضح من الجدول (3) ان تطبيق نموذج دالة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي باستخدام دالة الانحدار الخطي ، يؤكد على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر (FDi) كمتغير مستقل والاستثمار المحلي المباشر (DI) كمتغير تابع كما في النموذج الاول، فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (24%) وهذا يعني ان للاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل أثراً ايجابيا في الاستثمار المحلي ، في كمتغير تابع ، وان الاستثمار الاجنبي المباشر يعمل كمحفز للاستثمار المحلي ، في حين ارتبط متغير الصادرات (X) بعلاقة عكسية كمتغير مستقل حيث ان انخفاض الصادرات بنسبة (100%) يؤدي زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (15%) في السعودية باعتبارها دولة نفطية كلما خفضت صادراتها من النفط زادت استثماراتها المحلية، اما الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير مستقل يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار المحلي بنسبة المحلي الإجمالي بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة المحلي الإجمالي بنسبة (100%) .

ويوضح لنا معامل التحديد (R^2) ان (R^2) من التغيرات الحاصلة في المتغير (R^2) المتغير (R^2) يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة (R^2) يعود الى عوامل أخرى لم تحددها الصيغة الدالية ، كما ان قيمة والمتبقى (R^2) يعود الى عوامل أخرى لم تحددها الصيغة الدالية ،

ر (R^{-2}) بلغت ((R^{-2})) بلغت ((R^{-2})) بلغت ((R^{-2})) بلغت ((R^{-2})) فإنها تقع في منطقة عدم الحسم، فضلاً عن خلو الانموذج من مشكلة التعدد الخطي وحسب اختبار ((R^{-2})) على معنوية النموذج حيث بلغت قيمة ((R^{-2})) المحتسبة ((R^{-2})) بأما بالنسبة لاختبار ((R^{-2})) فيوضح معنوية جميع المعالم المقدرة.

أما بالنسبة لدولة الامارات وباستخدام الدالة الخطية ، فتشير النتائج الى العلاقة الطردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، لكن اختبار (t) يوضح عدم معنوية كل المعالم المقدرة.

S-النموذج الثالث: - يتكون هذا النموذج من ثلاثة متغيرات مستقلة تمثل أهم العوامل المؤثرة في الصادرات (X) كمتغير تابع. وهذه المتغيرات هي الاستثمار المحلي (S) والناتج المحلي الاجمالي (S) والاستثمار الأجنبي المباشر (S) (S) والناتج المحلي الاجمالي (S)

البلد	نوع الدالة	النموذج المقدر	F	\mathbb{R}^2	R ⁻²	D-W
السعودية	خطية	X = -35351 + 0.180 FDI + 1.196 GDP - 0.383 DI t (-4.02) (2.177) (9.95) (-2.723)	360.1	98.6%	%98.3	1.565
الإمارات	خطية	X = 0.123 FDI + 0.733 GDP + 0.1699 DI t = (4.02) = (8.43) = (2.438)	1864.6	99.7%	%99.6	1.715

يتضح من الجدول (4) ان تطبيق نموذج دالة الانحدار الخطي يبين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والناتج المحلي كمتغيرات مستقلة في حجم الصادرات ان جميع المتغيرات المستقلة ترتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع الصادرات حيث ان زيادة الاستثمار المحلي بنسبة (100%) يؤدي زيادة الصادرات بنسبة (38%) كما زيادة الناتج المحلي بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة الصادرات بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة الاستثمار الاجنبي بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة الاستثمار الاجنبي بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة

^{*} أنظر الملحق رقم (2) .

الصادرات بنسبة (18%) ،ويوضح لنا معامل التحديد (\mathbb{R}^2) ان (88%) من التغيرات المستقلة (\mathbb{R}^2) يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة (\mathbb{R}^2) يعود التغيرات المستقلة (\mathbb{R}^2) والمتبقى (\mathbb{R}^2) يعود الى عوامل أخرى لم تحددها الصيغة الدالية ، كما ان قيمة (\mathbb{R}^2) بلغت (\mathbb{R}^2) ، أما قيمة (\mathbb{R}^2) والتي بلغت (\mathbb{R}^2) فإنها تقع في منطقة عدم الحسم ، فضلاً عن خلو النموذج من مشكلة التعدد الخطي وحسب اختبار (\mathbb{R}^2) المحتسبة (\mathbb{R}^2) ، أما بالنسبة لاختبار (\mathbb{R}^2) فيوضح معنوية جميع المعالم المقدرة .

اما في دولة الامارات أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشروالناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغيرات مستقلة والصادرات (X) كمتغير تابع ، فزيادة الناتج المحلي الاجمالي (X) كمتغير تابع ، فزيادة الناتج المحلي الاجمالي (X) يؤدي الى زيادة الصادرات والاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي بنسبة (100%) يؤدي الى زيادة الصادرات بنسبة (X) بن بنسبة (X) على التوالي ويبين لنا معامل التحديد (X) ان (X) على التوالي ويبين لنا معامل التحديد (X) المتغيرات المستقلة وإن الباقي والبالغ (X) يعود الى عوامل ومؤثرات أخرى لم المتغيرات المستقلة وإن الباقي والبالغ (X) يعود الى عوامل ومؤثرات أخرى لم تضمنها الصيغة الدالية المستخدمة ، كما بلغت (X) حوالي (X) حوالي (X) على معنوية النموذج من مشكلة التعدد الخطي وبحسب اختبار (X) على معنوية جميع المعالم المقدرة إحصائياً .

4- النموذج الرابع: - يتكون هذا النموذج من ثلاثة متغيرات مستقلة تمثل أهم العوامل المؤثرة في الاستيرادات (M) كمتغير تابع. وهذه المتغيرات هي الاستثمار الأجنبي المباشر (FDi) والادخار المحلي (DS) والاستهلاك المحلي DC.

^{*} أنظر الملحق رقم (2) .

^{*} انظر ملحق رقم (2) .

جدول (5) التقديرات المثلى للنموذج الرابع

	$M = b_0 + b_1$	FDi + b	2DS +	b_3DC	+ U
--	-----------------	---------	-------	---------	-----

اليلد	نوع الدالة	النموذج المقدر	F	\mathbb{R}^2	\mathbf{R}^{-2}	D-W
السعودية	خطية	$ \begin{array}{cccccccccccccccccccccccccccccccccccc$	1182.5	%99.5	%99.46	1.38
الامارات	خطية	M = -0.023 FDI + 0.495 DS + 0.526DC t (-0.51) (3.60) (4.5)	570.9	%99	%98.9	1.449

من الجدول (5) وباستخدام دالة الانحدار الخطي في السعودية نلاحظ ان المتغير المستقل الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع الاستيرادات (M) ، فزيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة (100%) يودي الى زيادة الاستيرادات بنسبة (10%) . في حين ان زيادة المعخرات المحلية (M) بنسبة (M) يودي الى زيادة الواردات (M) بنسبة (M) وان زيادة الاستهلاك المحلي بنسبة (M) يؤدي الى زيادة الواردات (M) بنسبة (M) وان زيادة الاستهلاك المحلي بنسبة (M) ان (M) يؤدي الى ويبين لنا معامل التحديد (M) ان (M) يودي الى المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع (M) يعود سببها الى المتغيرات المستقلة وان الباقي والبالغ في المتغير التابع (M) يعود الى عوامل ومؤثرات أخرى لم تتضمنها الصيغة الدالية المستخدمة ، (M) عود M) حوالي (M) عما تشير قيمة (M) التي بلغت (M) عالى معنوية التعدد الخطي وبحسب اختبار (M) فيؤكد على معنوية جميع المعالم المقدرة النموذج ، أما بالنسبة لاختبار (M) فيؤكد على معنوية جميع المعالم المقدرة إحصائياً .

5 - النموذج الخامس :- يشمل هذا النموذج المتعدد جميع العوامل المستقلة والمؤثرة على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وهذه العوامل التي وضعت في النماذج السابقة كمتغيرات مستقلة وهي M,X,FDi,DC,DS,DI).

*انظر ملحق رقم (2) .

جدول (6) جدول (6) جدول (6) التقديرات المثلى للنموذج الخامس $GDP=b_0+b_1DI+b_2DS+b_3DC+b_4M+b_5\ X+u$

البلد	نوع الدالة	النموذج المقدر	F	\mathbb{R}^2	R ⁻²	D- W
السعودية	خطية	GDP = 0.000003 DI + 0.446 DS + 0.56DC-0.00004M +0.00004X t (2.4) (345430) (723662) (-3.7) (2.2)	504E11	100%	%100	1.8
الامارات	خطية	GDP = -0.492 - 0.000009 DI + 0.449 DS + 0.55DC+0.00009M -0.00007X t (-2.9) (-3.5) (45693) (116972) (2.9) (-2.8)	8846E8	100%	%100	2.12

يتضح من الجدول (6) الذي يمثل تقديرات دالة الانحدار الخطي للنموذج الذي يشمل المتغيرات المستقلة وتاثيرها في المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ان النتائج تختلف من حيث طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة لدولة الامارات عن السعودية وذلك لكل من متغير الاستثمار المحلي والصادرات والاستهلاك النهائي والادخار المحلي ترتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) في نموذج السعودية بينما الواردات ترتبط بعلاقة عكسية مع المتغير التابع اما بالنسبة لنموذج الامارات فان المتغيرات التي ترتبط بعلاقة طردية هي الادخار المحلي والاستهلاك النهائي والواردات وبالنسبة لمتغير الصادرات والاستثمار المحلي فالعلاقة عكسية كما هو واضح في النموذجين في الحدول (6).

ان النموذج المتعدد لم يتضمن الاستثمار الاجنبي كمتغير مستقل وذلك بسبب عدم معنوية معلمة هذا المتغير (اي لم تحقق اختبار t حيث ظهرت قيمتها للمعلمة اقل من الجدولية بكثير لذا تم استبعادها من النموذج).

يتضح مما سبق ان الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لم يكن له أثراً معنويا في الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر (للنمو الاقتصادي) في كل من السعودية والامارات. وبينت العلاقة الخاصة بأثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلي أثراً إيجابياً في السعودية وسلبيا في الامارات ، وفي كل من السعودية والامارات احدث الاستثمار الاجنبي المباشر اثرا ايجابيا متقاربا على الصادرات ، وأحدث الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستيرادات أثراً ايجابيا حيث ان زيادة والستثمار الاجنبي المباشر بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الاستيرادات بمقدار (2.1) في السعودية وهنا يظهر الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاستيرادات بمنا بينما سلبيا في دولة الامارات ،.

وبشكل عام فان الانموذجات القياسية الأربعة السابقة كانت منسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية ، ومعنوية في أغلبها من الناحية الإحصائية ، كما أثبتت خلوها من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال وقوع أغلب قيم اختبار (D-W) في مناطق عدم الحسم وهنا يكون لباني النموذج الخيار في قبول أو رفض الانموذج ، وخلو أغلبها من مشكلة التعدد الخطي وبحسب اختبار (klien) ، من خلال اختيار أفضل التقديرات .

(2) 4 1 (1)

الفصل الرابع

المشاهد المحتملة لمستقبل الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي في بلدان عينة الدراسة

المبحث الاول :توصيف وتقدير النماذج المعتمدة في التنبؤ المبحث الثاني :المشاهد المحتملة لمستقبل الاستثمار الاجنبي في الاستثمار المحلى

في بلدان عينة الدراسة

ان مستقبل الاستثمار المحلي في دول الخليج يتحدد بعوامل متعددة ابرزها تاثير الاستقرار السياسي ودرجة عدم اليقين اضافة الى عوامل اقتصادية محلية واقليمية ودولية اخرى، لذلك هناك صعوبة في التنبؤ بدقة بما قد تسفر عنه تفاعلات العوامل المؤثرة على مناخ الاستثمار في المنطقة والعالم.

بناء على ذلك يمكن القول ان دراسة المستقبل تتطلب ابتداء دراسة الماضي والتوفيق بين المعطيات التي تتولد عن كل منهما بصيغة تفاعلية تجعل اية دراسة مستقبلية ممكنة وقابلة للتحقق في ضوء تلك المعطيات ، اذ ان دراسة المستقبل تمثل استقراء للواقع وارتباطاته بالماضي ، واعطاء صورة محتملة لما يمكن ان يكون عليه المستقبل.

والاستشراف لايمكن ان يكون نشاطا فرديا خالصا ، بل هو عمل وجهد جماعي ، فلايمكن تحقيق اي نجاح او تقدم دون وجود مركز متخصص في هذه الدراسات ، يضم الاشخاص المؤهلين في اختصاصات مختلفة مع توفير كل الامكانيات اللازمة له ليتمكن من وضع رؤية واقعية وصحيحة يمكن السير على هديها، لذا فان أهمية الدراسات والتنبؤات المستقبلية وخصوصا في هذه الظروف الاستثنائية تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم على أسس سليمة، لذلك يتطلب تقدير واستعراض الآفاق المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر لانه يؤثر (بشكل كبير وفق النماذج المقدرة) على مستقبل الاستثمار المحلي كذلك نجري محاولة لتوصيف وتقدير لاهم العوامل الاخرى المؤثرة في البرامج الاستثمارية باستخدام دوال (خطية ولوغارتمية واسية وغيرها من الدوال الاخرى) وهذا ما يتناوله المبحث الاول .

ان نتائج الاستشراف تعد لمجابهة صور المستقبل المحتملة والخيارات التي يجب اتخاذها ذلك الواقع ولتجنب الوقوع تحت سيطرة الظروف والضرورات الناتجة عن سوء التخطيط وسوء الاستشراف بالمستقبل وهذه النتائج موضحة بالمشاهد الثلاث ضمن المبحث الثاني.

المبحث الاول: توصيف وتقدير النماذج المعتمدة في التنبؤ

ان عملية التنبؤ تعرف على انها مجموعة طرق واليات تستخدم للتكهن بما سيكون عليه العنصر او المتغير قيد الدراسة وان هذه العملية تمر بخمسة مراحل وهي:

- 1. تعريف المسألة واختيار الافق
- 2. بناء نموذج وتحديد المتغيرات الاساسية
- 3. تجميع المعلومات والمعطيات وتشكيل النظريات
- 4. بناء الخيارات المستقبلية الممكنة على شكل تشعبات وتشجرات
 - 5. الخيارات الاستراتيجية

ولوضع الملامح العامة للمشاهد المحتملة لاستراتيجيات متعددة للتنمية الاقتصادية العربية ، فان الباحثة حاولت تصور مشاهد محتملة لمستقبل النتمية الاقتصادية متمثلة بالمؤشرات الاساسية (الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار المحلي والاجنبي) في ظل بيئة العولمة وما تطرحه منظمة التجارة العالمية من تحديات جدية امام الدول النامية ومنها دول الخليج العربي ، ولاشك ان تصور هذه المشاهد تم بناءها استنادا الى نماذج متعددة تم اختيارها واختبار هذه النماذج لتقدير القيم المتنبأ بها لاهم المؤشرات الاقتصادية وكالاتي:

توصيف النماذج المعتمدة والتقديرات لكل مؤشر من المؤشرات الاقتصادية الرئيسة

يتناول هذا المبحث استعراضا وصفيا للنماذج المختبرة والاساليب التقديرية لاهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر ايجابيا على مؤشر الاستثمار المحلي (علاقة طردية) وذلك بالتعرف على الستراتيجية التقليدية لها حتى عام 2015 وبالاعتماد على سلسلة البيانات⁽¹⁾ التي تمثل هذه المؤشرات حيث حاولت الباحثة توصيف ثلاث نماذج لكل بلد عينة الدراسة والتي بموجبها يتم التقدير والتحليل والتنبؤ مرتكزا على واقع المؤشرات الاقتصادية (الناتج المحلى الاجمالي، الاستثمار المحلى والاستثمار الاجنبي) وللمدة

_______ (1) ملحق (1)

- (2010–1992) وفق مشاهد محتملة للاستشراف بحجم هذه المؤشرات الاقتصادية المهمة واثرها في التتمية الاقتصادية في ظل تتامي دور العولمة وهي كالاتي:
 - تم تقدير (10) نماذج لكل مؤشر من المؤشرات الاقتصادية الثلاث وهذه المعادد (الخطي Linear ،اللوغاريتمي Logarithmic ،اللوغاريتمي Power ،التربيعي Quadratic ، التكعيبي Oubic ،القوة Power ،المركب ،التربيعي Compound ،شكل حرف S ،النمو Growth ، الاسى Compound
 - تم اعتماد واختبار النموذج باولوية كل من النموذج الخطي والتربيعي واللوغاريتمي عند تحقيق مستوى من الدلالة يقل بحجم P<0.000 .
 - تم استخدام نموذج الانحدار الخطي الذاتي (Auto regressive) ذات الارتداد الواحد (AR) بالقيمة الثابتة (Constant) للتنبؤ المستقبلي لكافة المتغيرات المعتمدة في التحليل.
 - تم استخدام عدة اختبارات احصائية لتحديد النموذج الامثل ومعرفة الاثر وتطبيقها لكل مؤشر وفق النماذج التي تم اختيارها ومن بين الاختبارات (الاثر B ،المعنوي (الدالة) Signt ،الارتباط R ، القوة التفسيرية للنموذج F، تمثل المستوى المعنوى للنموذج ككل).
 - حاولت الباحثة رسم مسارات القيم المتنبأ بها وفق النماذج المثلى المقدرة لكل مؤشر من المؤشرات المختارة في استراتيجية الاولى (2011–2015) ، والاستراتيجية الثانية (2021–2025) ، والاسترتيجية الثالثة (2021–2025) ومن ثم الاستشراف في المشهد الاول والثاني والثالث.
 - تم اختيار (3) نماذج مقدرة لكل مؤشر من المؤشرات ولكل من الاستراتيجيات الثلاث وكما ياتى:
 - 1. النموذج المقدر لمؤشر الناتج المحلى الاجمالي (GDP).
 - تم اختبار عدة نماذج واظهرت النتائج ان افضل نموذج مقدر يعكس النمو في مؤشر الناتج المحلى الاجمالي موضحة بالجدول (1).

كذلك تم اختيار النموذج الخطي (Linear) كافضل نموذج مقدر في حالة دولة الامارات

2. النموذج المقدر لمؤشر الاستثمار الاجنبي.

ان تدفقات الاستثمار الاجنبي تؤثر ايجابيا على نمو الاستثمار المحلي وقد تم تقدير افضل نموذج ملائم كما في الجدول (26) .

3. النموذج المقدر لمؤشر الاستثمار المحلى.

باستخدام الطرق الاحصائية التي تم شرحها لتقدير نموذج مناسب يمثل سلسلة البيانات لمؤشر الاستثمار المحلي في دول عينة الدراسة للتنبؤ بالمشاهدات المستقبلية لهذا المؤشر ،فقد تم اختيار افضل نموذج تقديري وفق المعايير الاحصائية وهو موضح في الجدول(26).

جدول رقم (26) تقدير النماذج المتنبأ بها لاهم المؤشرات الاقتصادية لبلدان عينة الدراسة للمدة (2011–2015).

النموذج (1) النموذج المقدر لمؤشر الناتج المحلي الاجمالي لكل من الامارات والسعودية

الدولة	نوع الدالة	النموذج	الاحتبارات الاحصائية					
			الاثر B	SigT	Р	R	R ²	F
السعودية	Quadratic	Yt= - 164229 + 2.654	2.654	0.000	0.001	95.2%	94.6%	19.49
		Yt-1 -0.000003 Yt-1^2						
الامارت	Linear	Yt= 5073 + 1.071 Yt-1	1.071	0.000	0.000	95%	94.6%	301.5

النموذج (2) النموذج المقدر لمؤشر الاستثمار الاجنبي لكل من الامارات والسعودية

الدولة	نوع الدالة	النموذج	الاحتبارات الاحصائية					
			الاثر B	SigT	Р	R	R ²	F
السعودية	Linear	Yt= 2033 + 0.8974 Yt-1	0.897	0.000	0.000	77.7%	76.3%	55.72
الامارت	Linear	Yt = 932.4 + 0.7812 Yt-1	0.7812	0.000	0.000	62.4%	60.6%	34.90

النموذج (3) النموذج المقدر لمؤشر الاستثمار المحلى لكل من الامارات والسعودية

الدولة	نوع الدالة	النموذج	الاحتبارات الاحصائية					
			الاثر B	SigT	Р	R	R ²	F
السعودية	Quadratic	Y _t = -26226 + 2.237 Y _{t-1} - 0.000010Yt-1 ^2	2.237	0.000	0.000	97.7%	97.4%	325.64
الامارت	Quadratic	Yt = -9207 + 1.860 Yt-1- 0.000007Yt-1 ^2	1.860	0.000	0.000	97.7%	97.4%	318.39

المبحث الثاني :رؤية مستقبلية لاثار الاستثمار الاجنبي في الاستثمار المحلي في

بلدان عينة الدراسة

يتناول هذا المبحث ثلاث مشاهد للتنبؤ بنمو الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي في كل من السعودية والامارات وكالاتي:

اولا :المشهد الاول الاسترتيجية التقليدية لمسار القيم المتوقعة للاستثمار الاجنبي والمحلي لبلدان عينة الدراسة للمدة (2011 - 2015).

تقوم الفرضية الاساسية لهذا المشهد على ان اقتصاديات كل من السعودية والامارات متفاوتة في معدلات النمو سواء في الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي والاستثمار المحلي، وقد تتمو هذه المؤشرات بشكل متصاعد وذلك لزيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي بسبب ارتفاع اسعار النفط، وتحقق الاستقرار الاقتصادي والسياسي فضلا عن كون المناخ الاستثماري جاذب للاستثمار الاجنبي في كلا البلدين عينة الدراسة خلال المدة (2011–2015).

ان مايؤيد استمرار هذه الاستراتيجية الاتي:

1-ارتفاع أسعار النفط وعوائده سيترتب عليه أداء ايجابي متوقع للدول العربية المصدرة للنفط و استمرار نمو الناتج العربي بل وتحسن أداء التجارة الخارجية وهذا متوقع بسبب انخفاض في المعروض من النفط لاستهلاكه في الطاقة والصناعة مما ينعكس على الاسعار العالمية لزيادة الطلب عليه وتنطبق النظرية الاقتصادية فالعرض والطلب يحددان السعر .

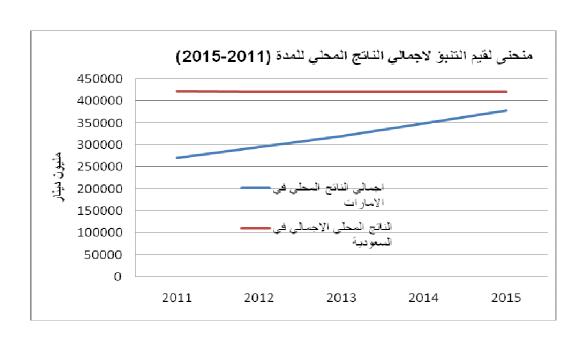
2-ارتفاع حجم الاستثمارات المحلية الحكومية والخاصة يعتمد على حجم نمو الناتج المحلي الاجمالي ، إعلان عدد من الشركات العالمية والنفطية عن خطط وبرامج لاستثمار مليارات الدولارات في مشاريع داخل المنطقة.

3-توقع ازدياد أو استقرار التدفقات الاستثمارية البينية المتوقعة فيما بين بعض دول الخليج أو فيما بين دول الخليج والدول العربية التي لم تشهد أحداثا سياسية كبرى.

4- تحسن الصورة العامة لمناخ الاستثمار في الدول العربية على المدى الطويل وربما المتوسط وأن تتمكن اقتصادات المنطقة من استعادة عافيتها وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية، بل وزيادة حجم تدفقاتها الواردة.

حاولت الباحثة التنبؤ بالقيم المتوقعة لاهم المؤشرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي GDP ،الاستثمار المحلي الاجمالي) لكل مؤشر ورسم مسارتها بيانيا وتحليلها وكالاتي:

1- القيم المتوقعة لمؤشر الناتج المحلي الاجمالي الشكل (11) منحنى الناتج المحلي في الامارات والسعودية للمدة (2011-2015)



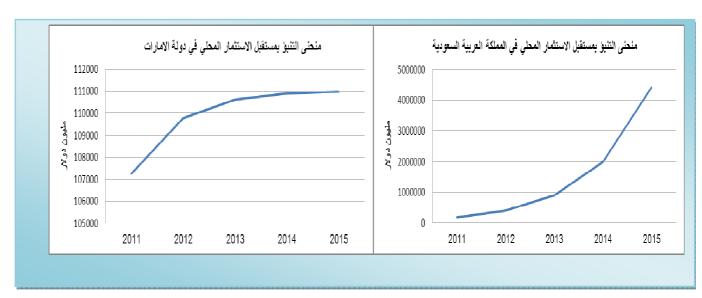
جدول (27) التقديرات المستقبلية لمؤشر الناتج المحلى الاجمالي

2015	2014	2013	2012	2011	السنة
421438	421440	421455	421576	422571	السعودية
379284	349404	321504	295454	271131	الامارات

تم اعداد الجدول من قبل الباحثة

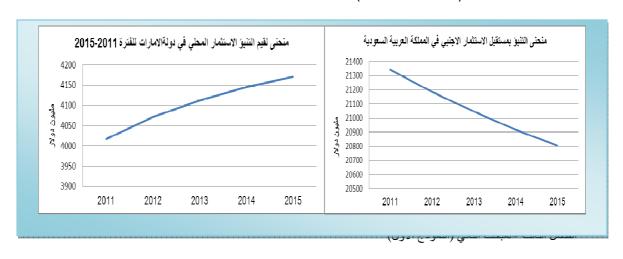
يلاحظ من الجدول (27) والشكل (1) ان نسبة النمو المتوقعة في الناتج المحلي الاجمالي هي تحقق نموا عاليا في مؤشر الناتج المحلي في دولة الامارات، اما في السعودية فان نتائج التنبؤ تحقق ارتفاعا طفيفا يكاد يكون مستقر.

الشكل (12) منحنى الاستثمار المحلي في الامارات والسعودية للمدة (2011-2015)



ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بنسبة (100%) يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي (DI) بنسبة (175%) في السعودية و(129%) في الامارات ، لذا فانه متوقع ان يكون هناك ارتفاع عاليا في هذا المؤشر في الامارات وهو واضح من الشكل اعلاه.

2- التنبؤ بمؤشر الاستثمار الاجنبي الشكل (13) منحنى الاستثمار المحلي في الامارات والسعودية للمدة (2011–2015)



يلاحظ من الشكل (13) ان نمو هذا المؤشر متزايد في دولة الامارات ومتناقص في السعودية وهذا ناتج من طبيعة البيانات التاريخية لهذا المؤشر فهي تشكل نموا عاليا مستمر في الامارات بنما متذبذب في السعودية .4

ثانيا :المشهد الثاني

استراتيجية الالتحاق بركب العولمة للمدة 2020-2016

يقوم هذا المشهد على فرضية ان الدول العربية ومن ضمنها دول الخليج العربي تسعى من خلال بناء هيكليتها الاقتصادية الى الاندماج في الاقتصاد العالمي في اطار الاتجاهات العولمية.

وقد استند هذا المشهد الى جملة من القضايا والمرتكزات اسهمت في الهيمنة شبه المطلقة لاليات العولمة ، ولاسيما منظمة التجارة العالمية على الاقتصادات العربية في مجال السوق اذ ترافق الانتعاش الاقتصادي في عام 2010 بزيادة حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات بنحو % 12 بعد انحساره في عام 2009 بنحو % 11 ، وقد شمل هذا التطور كافة الاقتصادات سواء المتقدمة أو الصاعدة والنامية، حيث بلغت نسبة نمو الصادرات للدول المتقدمة حوالي % 12 وللدول الناشئة حوالي % 12.8 ،كما نمت مستوردات الدول المتقدمة بنسبة بلغت حوالي % 11.6 وللدول الناشئة

بحوالي % 12.3 ارتفعت معدلات التضخم خلال العام 2010 في كل الاقتصادات المتقدمة بإستثناء اليابان التي شهدت معدلات تضخم سالبة، فقد ارتفع معدل التضخم في الولايات المتحدة إلى % 1.6 مقابل % 0.3 - في العام السابق، كما ارتفع معدل التضخم في منطقة اليورو إلى % 1.6 مقابل % 0.3 .

ان تحسن أداء الاقتصادات العربية بشكل عام خلال 2010 ، قيا ساً بالتراجع الملحوظ عام2009 ، وتفاوت تحسن أداء هذه الاقتصادات وفقاً لمدى ارتباطها أو تشابكها مع الاقتصاد العالمي وبالتالي مدى تأثرها بالأزمة المالية العالمية، و أيضاً الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي إتخذت من قبل الحكومات لحماية النشاط الاقتصادي ، وما تملكه من فوائض مالية واستثمارات آمنه.

ففي دول مجلس التعاون الخليجي، ارتفع معدل النمو الحقيقي إلى نحو % 5 في عام 2010 مقابل% 0.2 في عام 2009 وقد ساعد نمو الايرادات العامة نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام خلال عام 2010 بفضل تصاعد الطلب من منطقة آسيا التي تشهد معدلات نمو مرتفعة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتعزيزالنمو في القطاعات غير النفطية، وبالتالي تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية و آثارها السالبة.

وقد بلغت الطاقات الإنتاجية للنفط في دول المجلس 15 مليون برميل يومياً خلال عام . 2010 كما قدر حجم انفاق دول المجلس على المشاريع ب 1.3 تريليون دولار شملت عدد من القطاعات كالنفط، الغاز، والنقل والتشييد، والصناعة، والكهرباء وتحلية المياه، ومشاريع الطرق والبنية التحتية.

يعد الاقتصاد في المملكة العربية السعودية ودولة الامارات من أكبر الاقتصادات الناشئة في منطقة دول الخليج العربي ، ووفق هذه الاستراتيجية حاولت الباحثة تقدير النماذج المثلى للتنبؤ بثلاث مؤشرات اقتصادية مهمة (الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الاجنبي والمحلي).

جدول (28) بالنماذج المتنبأ بها لاستراتيجية الالتحاق بركب العولمة للمدة 2020-2016

نموذج (1)نموذج التنبؤ بمؤشر الناتج المحلي الاجمالي لدولتي الامارات والسعودية

الدولة	نوع الدالة	النموذج	الاحتبارات الاحصائية					
			الأثر B	SigT	Р	R	R^2	F
السعودية	Quadratic	Yt= - 161280 + 2.620	2.620	0.000	0.001	96.9%	96.6%	312.70
		Yt-1 -0.000003 Yt-1^2						
الامارت	Linear	Yt = 5041 + 1.071 Yt-1	1.071	0.000	0.000	98.3%	98.2%	1192.32

نموذج (2)نموذج التنبؤ بمؤشر الاستثمار الاجنبي لدولتي الامارات والسعودية

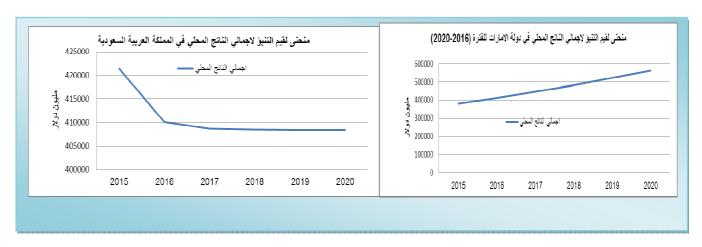
الدولة	نوع الدالة	النموذج	الاحتبارات الاحصائية					
			الاثر B	SigT	Р	R	R ²	F
السعودية	Linear	Yt= 2033 + 0.8974 Yt- 1	2.654	0.000	0.000	81.8%	80.9%	94.35
الامارت	Linear	Yt= 5073 + 1.071 Yt-1	1.071	0.000	0.000	95%	94.6%	301.5

نموذج (3)نموذج التنبؤ بمؤشر الاستثمار المحلي لدولتي الامارات والسعودية

الدولة	نوع الدالة	النموذج	الاحتبارات الاحصائية					
			الاثر B	SigT	Р	R	R ²	F
السعودية	Linear	Yt= - 47338 + 2.249 Yt-1	2.249	0.000	0.000	99.9%	99.9%	29615.62
الامارت	Linear	Yt= 3311 + 1.027 Yt-1	1.071	0.000	0.000	97.4%	97.2%	772.67

ندرج في ادناه التنبؤات للمعدلات النمو المخمنة لبعض المؤشرات الاقتصادية المهمة:

1- التنبؤ بمؤشر الناتج المحلي الاجمالي ومنحنى النمو المتوقع للفترة (2010-2016) في كل من السعودية والامارات حيث يلاحظ ارتفاع كبير ينسجم مع الخطط والاستراتيجيات التي تتبناها دولة الامارات في غضون السنوات القادمة بينما استقرار في مستوى المؤشر في السعودية. الشكل (14) منحنى الناتج المحلي في الامارات والسعودية للمدة (2016-2020)



2-ان التنبؤ بمؤشر الاستثمار المحلي في النموذج المقدر في الجدول (28)
لاحتساب قيمة المتوقعة للنمو يعكسها المنحنى في الشكل (14) حيث يلاحظ
هناك ارتفاع في معدلات النمو المتوقعة في كلا البلدين عينة الدراسة .
الشكل (15) منحنى الاستثمار المحلي في الامارات والسعودية للمدة (2016)



3-ان المعدلات المتوقعة لمؤشر الاستثمار الاجنبي تتناقص بشكل مرتفع جدا في السعودية وكما موضح في الشكل (16) بينما تتعكس الصورة في حالة الامارات وهذا متوقع من المؤشرات الاخرى.

الشكل (16) منحنى الاستثمار الاجنبي في الامارات والسعودية للمدة (2016-2020)



ثالثا : المشهد الثالث استراتيجية التكييف والاعتماد على الذات في تحقيق التنمية الاقتصادية للفترة (2021-2025)

يقوم هذا المشهد على فرضية تنطلق من قيام سياسة الاقتصاديات العربية ومنها دول الخليج في تحديد الخيارات الاقتصادية الاكثر موضوعية وموائمة لاوضاع الاقتصاديات باتجاه بناء نماذج على اساس الاعتماد على القدرات المادية والبشرية الوطنية للتحرر من التبعية ومواجهة التحديات الخارجية.

وفق هذا المنطلق فان المعوقات ستكون اكبر اثرا على الدول المعتمدة على الذات وستكون قدرتها على المواجهة ضعيفة في ظل تحديات الهيمنة والتكتلات الاقتصادية الدولية وستواجه واقعا صعبا متمثلا بالحالات التالية:

1- سوف يزداد دور الدول الصناعية لتكريس عالمية الاقتصاد، وسيشتد تأثير السوق العالمية على الاقتصاد الوطني لكل دولة بحيث يصعب على كل دولة ان تنظرالى سوقها الوطنية باعتبارها تتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي وستكون غير قادرة على مواجهة اليات السوق العالمية متمثلة بحرية الاسواق الداخلية.

2- هيمنة المؤسسات المالية العالمية على القطاعات الاقتصادية الاساسية باسم الخصخصة والشروع باعادة توزيع الموارد المادية والبشرية على وفق ما تقتضيه مصالحها.

3- السماح بالتدفق الحر للبضائع والسلع والخدمات الاجنبية الى الاسواق المحلية مما يفضي بالحاق الضرر بالصناعات المحلية التي قد يتعذر على معظمها منافسة السلع الاجنبية.

4- ان النماذج المختارة من الدول العربية المعتمدة على الذات مثل دول الخليج العربي ستكون بمثابة دوائر متقاطعة فيما بينها ومتكاملة اقليميا.

5- تسعى اليات العولمة ومنها منظمة التجارة العالمية الى هدم ركائز ومقومات التنمية المعتمدة على الذات في اي بلد عربي او تكتل دولي.

ولمواجهة هذه التحديات ستقوم الباحثة بتقدير النماذج المثلى لاهم المؤشرات الاقتصادية لغرض التنبؤ بهذا المشهد.

جدول (29) بالنماذج المتنبأ بها لاستراتيجية التكييف والاعتماد على الذات في تحقيق التنمية الاقتصادية للفترة (2021–2025)

نموذج (1)نموذج التنبؤ بمؤشر الناتج المحلي الاجمالي لدولتي الامارات والسعودية

الدولة	نوع الدالة	النموذج	الاحتبارات الاحصائية						
			الاثر B	SigT	Р	R	R ²	F	
السعودية	Linear	Yt= 24623 + 0.9502Yt-1	0.9502	0.000	0.000	93.7%	93.5%	387.22	
الامارت	Linear	Yt = 5033 + 1.071 Yt-1	1.071	0.000	0.000	99.3%	99.3%	3888.89	

نموذج (2)نموذج التنبؤ بمؤشر الاستثمار الاجنبي لدولتي الامارات والسعودية

الدولة	نوع الدالة	النموذج	الاحتبارات الاحصائية					
			الاثر B	SigT	Р	R	R ²	F
السعودية	Linear	Yt= 2033 + 0.8974 Yt- 1	0.8974	0.000	0.000	83.5%	82.9%	131.89
الامارت	Linear	Yt= 932.4 + 0.7812 Yt-1	0.7812	0.000	0.000	62.5%	61.1%	43.41

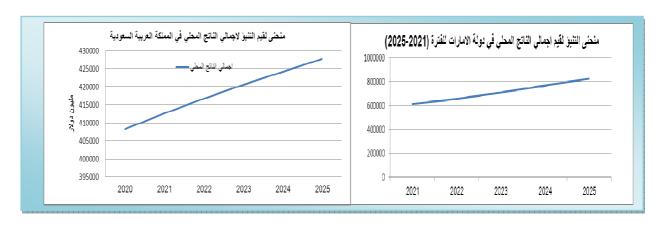
نموذج (3)نموذج التنبؤ بمؤشر الاستثمار المحلي لدولتي الامارات والسعودية

الدولة	نوع الدالة	النموذج	الاحتبارات الاحصائية						
			الاثر B	SigT	Р	R	R ²	F	
السعودية	Linear	Yt= - 47859 + 2.249 Yt-1	2.249	0.000	0.000	100%	100%	1.20848E+08	
الامارت	Linear	Yt= 3313 + 1.027 Yt-1	1.071	0.000	0.000	98.5%	98.4%	1706.40	

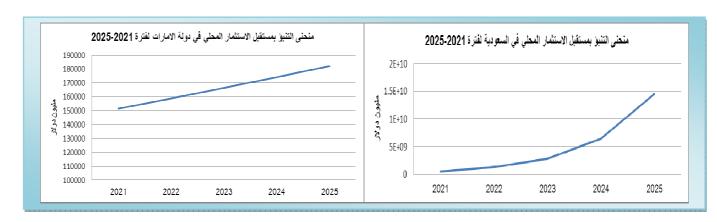
ندرج في ادناه نتائج التنبؤات للمعدلات النمو المخمنة لبعض المؤشرات الاقتصادية المهمة:

1- التنبؤ بمؤشر الناتج المحلي الاجمالي ومنحنى النمو المتوقع للفترة (2021-2021) في كل من السعودية والامارات حيث يلاحظ ارتفاع كبير ينسجم مع الخطط والاستراتيجيات التي تتبناها دولة الامارات في غضون السنوات القادمة بينما استقرار في مستوى المؤشر في السعودية.

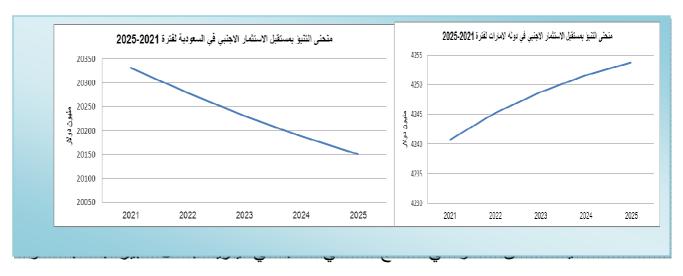
الشكل (17) مؤشر الناتج المحلي الاجمالي ومنحنى النمو المتوقع للفترة (2021)



2- نتائج التنبؤ لمؤشر الاستثمار المحلي في كل من السعودية والامارات النمو الشكل (18) مؤشر الاستثمار المحلي في كل من السعودية والامارات ومنحنى النمو المتوقع للفترة (2021–2025)



3- نتائج التنبؤ لمؤشر الاستثمارالاجنبي في السعودية والامارات النمو الشكل (9) مؤشر الاستثمار الاجنبي في كل من السعودية والامارات ومنحنى النمو المتوقع للفترة (2021–2025)



الامارات بينما النمو بطيء في السعودية.

الجدول رقم (29) نتائج التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية في المشهد الاول والثاني والثالث لدول عينة الدراسة

ن	ولة الامارات	7	المملكة العربية السعودية						
الاستثمار المحلي	الاستثمار الاجنبي	الناتج المحلي الاجمالي	الاستثمار المحلي	الاستثمار الاجنبي	الناتج المحلي الاجمالي	السنة			
107274	4017	271131	196988	21341	422571	2011			
109769	4070	295454	414437	21185	421576	2012			
110619	4112	321504	900868	21044	421455	2013			
110888	4145	349404	1989017	20918	421440	2014			
110972	4170	379284	4423205	20805	421438	2015			
117279	4190	411287	9900449	20703	410058	2016			
123756	4206	445561	22218772	20612	408629	2017			
130409	4218	482269	49922680	20530	408395	2018			
137241	4227	521583	112228769	20457	408355	2019			
144257	4235	563688	252355164	20391	408349	2020			
151465	4241	608743	567498905	20332	412636	2021			
158868	4245	656997	1276257178	20279	416710	2022			
166470	4249	708677	2870254535	20231	420581	2023			
174278	4252	764026	6455154589	20189	424259	2024			
182297	4254	823305	14517594812	20150	427754	2025			

مما سبق يتبين ان الرؤيا المستقبلية لمؤشر الاستثمارالاجنبي يختلف من دول لدولة ويعتمد ذلك بشكل اساسي على معدل ناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الاستثمار المحلي وكذلك المناخ الاستثماري والتوجه العام للسياسة الاقتصادية في تلك الدولة، لذا يستوجب التركيز على الاتجاه نحو تهيئة موقف سياسي ضد التبعية من خلال حث القدرات المادية والبشرية على الانطلاق صوب التنمية المستقلة من خلال تتشيط دور الاستثمار المحلي وليكن ذلك مطلبا عاما يشكل ضغطا سياسيا وفكريا واقتصاديا تجاه هذا التغيير، والعمل على بناء ستراتيجية للتتمية الاقتصادية تستد الى الاستراتيجيات الوطنية مما يتيح الى عمل تكتلات دولية والتعاون في تحقيق التقدم العلمي والتقني لبناء صناعة متطورة قادرة على التواصل مع دول العالم المتقدم.

- 1- ان البداية الحقيقية لظهور الاستثمار الاجنبي كانت على أثر قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر ، وتزايد اهتمام دول العالم منذ ذلك التاريخ بقضايا جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وازدادت المنافسة خلال العقدين الماضين بين بلدان العالم سواء كانت متقدمة أم نامية للفوز بأكبر نسبة ممكنة من اجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ، واستطاعت البلدان المتقدمة نظراً للمزايا التي تتمتع بها من جذب نسبه مرتفعة من الاجمالي ، فاقتصاديات هذه البلدان تتميز بالانفتاح الاقتصادي وتوفر المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية وانخفاض المعوقات البيروقراطية ، وغيرها من الامور التي توفر فرصاً استثمارية في مختلف الانشطة الاقتصادية .
- 2- تعاني غالبية البلدان العربية ومنها دول الخليج العربي من مشاكل اقتصادية واجتماعية والجتماعية والجتماعية والجتماعية والجتماعية والمر الأكثر خطورة على اقتصادياتها هو انها تعاني من توفر الفوائض المالية غير المستغلة بصورة جيدة ، وهو ما يدفعها للخروج الى الاسواق العالمية لعدم توفر المناخ الاستثماري الملائم ، حيث قدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار هذه الأموال ما بين (800-1000) مليار دولار ، في حين يقدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بحوالي (1400) مليار دولار، وهذه الأموال في أغلبها استثمارات خاصة يملكها أشخاص أو شركات من

- جنسيات عربية مختلفة ، مع جزء قليل من الاستثمارات العامة التي تعود ملكيتها لحكومات خليجية .
- 3- ان اهم الاسباب وراء هجرة رؤوس الاموال الخليجية هو عدم وجود الأنظمة التشريعية وعدم ثبات القوانين الحاكمة للعملية الاستثمارية المحلية وضعف الأسواق المالية وعدم توفر المعلومات الكافية للمستثمرين عن حجم ونوعية الفرص الاستثمارية .
- 4- لم تتمكن دول الخليج من جذب سوى النزر اليسير من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة الى البلدان النامية والعالم حيث تتصدر المملكة العربية السعودية وتليها البحرين، واتسمت حركة الاستثمارات الاجنبية الواردة الى هذه الدول بالتنبذب من عام لآخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وأغلب هذه الاستثمارات لا يـزال محصوراً في قطاعات محدودة جداً وبالأخص قطاع النفط، حيث بلغت التدفقات الداخلة الى دول الخليج العربي حوالي (69969) مليون دولار في عام (2008) وبنسبة مساهمة بلغت (64%) بالنسبة للمملكة ونسبة (25%) بالنسبة للامارات ، وانخفضت في عام (2010) حيث بلغت نسبة التراجع في المملكة العربية السعودية (44%) ، اما في دولة الامارات حيث بلغت نسبة التراجع في التراجع (71%) وهذا التراجع نتيجة لاثار الازمة الاقتصادية الاخيرة في العالم.
- 5- يلاحظ تذبذب تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبته الى تكوين رأس المال الثابت في دول الخليج العربي ، إذ تصدرت البحرين قائمة دول الخليج في مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي ، بحوالي (7.369%) في عام (1995) تلتها قطر بحوالي (1.15%) ، أما في عام (2008) فقد تصدرت السعودية القائمة بنسبة بلغت (8.1%) تلتها البحرين بحوالي (7.1%) ، أما تطور مؤشر نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى اجمالي تكوين رأس

- المال الثابت فقد تصدرته المملكة بنحو (37%) تلتها الامارات بحوالي (24%) في عام (2008) .
- 6- اتبعت المملكة العربية السعودية خطة لتوسيع الاستثمارات لتشمل قطاعات مختلفة كذل دولة الامارات وهذا يتضح من معدلات التدفقات الداخلة .
- 7- ان حجم موارد الطاقة التي تتمتع بها دول الخليج جعلها تمتلك اقتصاداً من افضل الاقتصادات بالنسبة للدول العربية ، وذلك لانها بذلت جهودا حثيثة للانفتاح والاصلاح الاقتصادي ، وقد أرتكزت السياسة الاصلاحية على قيام برنامج للخصخصة واعادة هيكل الجهاز المصرفي وتحرير الاسعار وتخفيض الرسوم الجمركية ، والعمل على فتح الباب على مصراعيه أمام المستثمرين الاجانب ، وأغلب هذه الاستثمارات موجه نحو قطاع النفط والغاز ، وإن الحاجة الحقيقية للاقتصاد الخليجي هي الاستثمار والشراكة في القطاعات الاخرى ذات الموارد المتجددة والتي ستسهم في تطوير العملية الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية.
- 8- تم استخدام الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير مستقل مع مجموعة من المتغيرات الاخرى في عدد من النماذج القياسية لقياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها الاستثمار المحلي كمتغير معتمد اساسي لبعض دول الخليج العربي عينة الدراسة وتبين ان للاستثمار الاجنبي المباشر أثراً ايجابيا في الاستثمار المحلي كمؤشر (للنمو الاقتصادي) في السعودية، وبينت العلاقة الخاصة بأثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلي أثراً سلبياً في دولة الامارات، وفي كل من الامارات والمملكة العربية احدث الاستثمار الاجنبي المباشر اثراً نيجابيا على الصادرات، بينما أحدث الاستثمار الاجنبي المباشر اثراً ضعيفاً في الاستيرادات في السعودية ، في حين يحقق اثراً سلبياً في دولة الأمارات .
- 9- لقد اوضحت نماذج التنبؤ بالمشاهد الثلاث ان هناك تفاوت في مستوى القيم المتوقعة لكل من السعودية والامارات فمثلا الامارات ستشهد نموا عاليا في

مؤشر الناتج المحلي بينما في السعودية يكاد يكون مستقرا ثم ينمو بشكل بطيئ جدا بينما مؤشر الاستثمار المحلي يشهد نموا مرتفعا جدا في السعودية على عكس الامارات فان الاستثمار الاجنبي سيشهد تحسنا اكثر من الاستثمار المحلي.

10- ان نماذج التتبؤ بالرغم من تفاوت مستوى القيم يمكن ان تساهم في تحقيق التتمية الاقتصادية عندما توجه الاستثمارات الى الصناعة في بعض دول الخليج والى الصناعة والزراعة في البعض الاخر.

- 1- العمل على إنشاء وتمويل المشروعات التتموية التي تتطلبها عملية التتمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ومنها العربية ، وليس المشاريع التي تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسية واستراتيجياتها في تحقيق الأرباح .
- 2- ان التطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية العالمية ، تتطلب من البلدان العربية ومنها دول الخليج التحول من مشاريع إنتاج وتصدير المواد الخام الى المشاريع التي تتج سلع إنتاجية تساهم في العملية التنموية والاستمرار في الجهود المبذولة في تحسين مناخها الاستثماري عن طريق سياسات أصلاح اقتصادي ومالي متمثلة في خصخصة بعض القطاعات الى جانب القطاع العام وتعويم عملاتها ، وإنشاء مناطق صناعية حرة معفية من الضرائب ، والعمل على خفض رسوم الاستيراد والتصدير وإزالة القيود الفنية أمام التجارة وأمام حرية تدفق رأس المال عبر الحدود .
- 5- من الضروري ان تكون النتيجة النهائية للاستثمار الأجنبي المباشر ايجابية ، أي ان يكون المردود منه أكبر من الخسائر الناجمه عنه ، فلا يؤدي الاستثمار الأجنبي الى هروب الاستثمارات المحلية بسبب المبالغة في دعم الاستثمار الأجنبي على حساب الاستثمار المحلي ، وأن لا تكون خسارة الخزينة العامة للدولة نتيجة للإعفاءات الضريبية والحوافز الممنوحة والدعم الحكومي أكبر من ايجابيات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر .
- 4- التوجه نحو دعم وإنشاء مناطق للتجارة الحرة لما تمتلكه من مزايا كبيرة تساعدها على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، وعملية تشجيع مثل هذه المناطق تحتاج الى دعم حكومي مرتبط بتحقيق منافع واضحة تشتمل على

- نقل التكنولوجيا الحديثة وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتسهيل عملية مراقبة ومتابعة الاستثمارات الاجنبية بدقة ، ويفضل ان توزع هذه المناطق بشكل متوازن على عموم البلاد لتلافى الاختلال فى توزيعها.
- 5- تعزيز العمل العربي المشترك عن طريق الخطوات الواسعة لتعزيز مناخ الاستثمار فيما بين البلدان العربية وتوقيع الاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار وحماية رأس المال ، وتنظيم العمل وحرية انتقال الافراد والسلع بين البلدان العربية واعادة تنظيم حركة رؤوس الاموال من دول الفائض الى دول العجز .
- 6- بذل وتعزيز الجهود القطرية والإقليمية العربية الهادفة الى تشجيع أصحاب رؤوس الاموال العربية المهاجرة على اعادة استثماراتهم في الخارج الى الوطن، وتوفير فرص استثمارية لهم في الداخل، وهذا يتم بتعزيز المناخ الاستثماري وتحرير الاقتصاد، وتعزيز أسعار الفائدة في الأسواق المحلية مقابل الاجنبية وعدم المبالغة في أسعار صرف العملات المحلية، وتقليل المخاطرة السياسية وتطوير القطاع المالى.
- 7- محاولة تصحيح الاختلالات الهيكلية القائمة في هياكل الانتاج في دول الخليج العربي ، من خلال اعتماد استراتيجية نمو متوازن بين القطاعات الاقتصادية عن طريق رفع مساهمة القطاعات الانتاجية في النشاط الاقتصادي ، ومحاولة التحكم في العجز المالي والحكومي والمحافظة على الانضباط النقدى .
- 8- العمل على تطوير الاسواق المالية المحلية الناشئة بهدف تحسين كفاءة عمليات تعبئة المدخرات المحلية في البلدان النامية ومنها العربية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية عن طريق رفع مستوى الدخل الحقيقي وترشيد الاستهلاك والحد من الاستهلاك الترفي ومحاربة ظاهرة التقليد والمحاكاة وتحرير سياسات اسعار الفائدة وأستخدام الموارد الاقتصادية أستخداماً أمثلاً وكفوءاً ورفع مستوى الانتاج وتحسين نوعيته ، وان يكون دور

- الاستثمارات الاجنبية المباشرة كموارد مكملة أو متممة للموارد المحلية وليس يديلاً عنها .
- 9- العمل على قيام تكتلات اقتصادية واتفاقيات إقليمية وأسواق مشتركة للدول النامية ومنها دول الخليج العربي لمواجهة تحديات العولمة ، والاستفادة من التجارب الناجحة لدول شرق وجنوب شرق آسيا في تعاملها مع الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق مشاركة أو دخول البلدان العربية في عمليات الإنتاج التابعة للشركات متعددة الجنسية وبالشكل الذي يضمن زيادة قدرتها التنافسية ودخولها في أنشطة إنتاجية تقوم على استخدام التكنلوجيا المتطورة والمهارة الإدارية .
- 10- تشجيع إقامة المشاريع المشتركة ، وتقليل المشاريع المملوكة بالكامل ملكية أجنبية، ذلك ان الملكية المشتركة تساعد المستثمر المحلي على فرض الرقابة على المستثمر الاجنبي ، ويمكن الاستفادة من تجربة الصين في هذا المجال ، وكيفية تعاملها مع الاستثمار الاجنبي المباشر على الرغم من أنها بلد اشتراكي يعتمد التخطيط المركزي في إدارة الاقتصاد المحلى .
- 11- في البلدان عينة الدراسة يجب العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المعنية المتعلقة بعملية الاستثمار وإعادة تأهيل الكفاءات الإدارية للأجهزة المعنية بالاستثمار مع المراجعة المستمرة للتشريعات المتعلقة بالاستثمار وجعلها أكثر مرونة وواقعية ومراعاة الشفافية والوضوح في التشريعات المالية والإدارية التي تحدد حقوق وواجبات الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية.
- 12- في البلدان عينة الدراسة يمكن الاستفادة من السياسة الضريبية في توجيه الشركات الاستثمارية الاجنبية نحو المناطق الأقل تقدماً والتي في حاجة الى المزيد من الاستثمارات لتحقيق تتميتها الاقتصادية ، ويتم ذلك بمنح مزيد من المزايا والإعفاءات الضريبية للشركات الاستثمارية التي توجه استثماراتها الى المناطق النائية والمناطق الصناعية الجديدة .

أولاً: المصادر العربية:

أ - الكتب:

- الاية ، من القران الكريم .
- 1- أبو قحف ، عبد السلام (اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي) دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2003 .
 - 2- أبو قحف، عبد السلام، (السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ، |1989 .
 - 3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية دراسة مقارنة)،الكويت ،2003
- 4- الحسناوي ، كريم مهدي (الاقتصاد الدولي) مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، 1987 .
- 5- الحسني، عرفات تقي (التمويل الدولي) دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى، 1999 .
- 6- الحيالي، طالب حسن نجم (مقدمة في القياس الاقتصادي) دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، 1991 .
- 7- برتان ، جيل (**الاستثمار الدولي**) ترجمة علي مقلد وعلي زيعور ، منشورات عويدات ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 1970 .
- 8- خربوش، حسين علي وآخرون (الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق) دار زهران، عمان ، الأردن ، 1999 .
- 9- خلف، فليح حسن (التمويل الدولي) مؤسسة الوراق ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2004.
- 10-روجرز ، جين و سوليفان د. جون (الاستثمار الاجنبي المباشر) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، واشنطن ، طبعة منقحة ، 2004 .
- 11- سعيد ، محمد السيد (الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية) سلسلة عالم المعرفة ، رقم (107) ، الكويت ، 1986 .
- 12- سعيد ، محمد السيد (الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1978 .

- 13 صقر ، عمر جميل (العولمة وقضايا اقتصاديات معاصرة) الدار الجامعية ، لبنان، 2001.
- 14- عباس ، صلاح (العولمة وآثارها في الفكر المالي والنقدي) مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2005 .
- 15 عبد الحفيظ ، صفوت أحمد (دور الاستثمار الاجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص) دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، 2005 .
- 16 عبد الحميد ، عبد المطلب (العولمة الاقتصادية / منظماتها . شركاتها . تداعياتها) الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2006 .
- 17 عبد السلام ، رضا (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة : دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب أسيا مع التطبيق على مصر) المكتبة العصرية ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2007 .
- 18 عبد الغفار ، هناء (الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً) ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .
- 91- عبد الغفار ، هناء و عبد الحسن ، صلاح (الاستثمارات الأجنبية المسوغات والأخطار) حلقة نقاشية ، بيت الحكمة ، سلسلة المائدة الحرة (25) بغداد ، شباط ، 1998.
- 20- مبروك ، نزيه عبد المقصود (الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية) دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2007 .
- 21- محمد ، أميرة حسب الله (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، دراسة مقارنة تركيا . كوريا الجنوبية . مصر) الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 .
- 22- هاجن ، أفريت (اقتصاديات التنمية) ترجمة جورج خوري ، مركز الكتب الأردن ، 1988.

ب- البحوث والدراسات:

1- أبو الفضل ، محمد (الحوافر الممنوحة للاستثمار الخارجي المباشر في المملكة المغربية) المغربية الحوافر الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مدينة الحمامات ، 24-25 مارس ، تونس ، 1997.

- 2- اتحاد المصارف العربية (الاستثمار الاجنبي المباشر في قطر) ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد (294) ، لبنان ، أيار 2005 .
- 3- اتحاد المصارف العربية (الاردن : التميز على صعيد التنمية المستدامة) مجلة أتحاد المصارف العربية ، العدد (260) ، لبنان ، آب 2002 .
- 4- أحمد ، عبد المجيد شهاب (الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأقطار العربية الأقل نمواً . دراسة تحليلية) مجلة تكريت للعوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (2) ، العدد (4) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، 2006 .
- 5- بانقا ، علم الدين عبد الله و جانقي ، يعقوب على (تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي) مؤتمر الاستثمار والتمويل تحت عنوان : الاستثمار الخارجي المباشر FDI ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، شرم الشيخ ، 21-18 كانون أول 2005 ، 2006 .
- 6- براهمبهات ، ميلان و دادوش ، أوري (توقع انعكاس تدفقات رأس المال) مجلة التمويل والتنمية ، المجلد (31) ، العدد (4) ، ديسمبر ، 1995 .
- 7- البستاني ، باسل (تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي) سلسلة دراسات التنمية البشرية (3) ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 1996 .
- 8- البطاينة ، إبراهيم محمد (واقع الاقتصاد الاردني في ظل المتغيرات الدولية مع الإشارة الى المناخ الاستثماري) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (8) ، العدد (26) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2001 .
- 9- البلبل ، علي أحمد وآخرون (التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي : حالة مصر () ، صندوق النقد العربي ، العدد (9) ، صندوق النقد العربي ، أبريل 2004 .
- 10- البلبل ، علي أحمد و الصادق ، علي توفيق (العولمة وأدارة الاقتصاديات الوطنية) وقائع الندوة المنعقدة في 18-19 تشرين الثاني ، الامارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، 2000 .
- 11- بن سلمة ، إبراهيم عبد الله (الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية : الحوافز والمعوقات : تجربة سابك) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية : الحوافز والمعوقات ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض ، 24- 25 نوفمبر ، 1997 .

- 12- بن قبلية ، المكي محمد (الاستثمار الاجنبي في الجماهيرية العظمى بين الايجابيات والسلبيات والتقنين) بحوث ومناقشات المؤتمر الوطني الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار، تحت عنوان (نحو مناخ إستثماري أفضل) ليبيا ، طرابلس ، 2006 .
- 13- البنك العربي المحدود (تدفق رأس المال خارج المنطقة العربية) النشرة التحليلية ، السنة السادسة ، العدد الثامن ، دائرة الابحاث والتخطيط المالي في الادارة العامة ، تشرين الاول ، 1989 .
- 14- تقرير الاستثمار العالمي 2003 (سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر من أجل التنمية : من المنظورين الوطني والعالمي) مجلة العمران العربي ، العدد (65) ، أيلول / تشربن الاول ، 2003 .
- 15- جبة ، مخلص محمد (الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية : الحوافز والمعوقات ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض 24-25 نوفمبر 1997 .
- 16- الجمال ، محمود و العريان ، محمد (جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية: اختيار الأسس الصحيحة) بحوث ومناقشات ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، مدينة الحمامات ، 24-25 مارس ، تونس ، 1997 .
- 17 جميل ، هيل عجمي (الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن : حجمه ومحدداته) مجلة أربد للبحوث والدراسات ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، جامعة أربد الأهلية ، الأردن ، 2002 .
- 18 جميل ، هيل عجمي (تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية وآثارها المتوقعة) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (8) العدد (28) كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2001 .
- 91- الجميلي ، حميد (تدفقات الاستثمار الاجنبية في الاقتصاد العالمي : الابعاد والانعكاسات) مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 24/3 ، العدد (69) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2002 .
- 20- جويتيان ، مانويل (كيف تدار التدفقات العالمية لرؤوس الأموال) مجلة التمويل والنتمية ، المجلد (35) ، العدد (2) ، يونيه ، 1998 .
- 21 حسن ، يحيى حمود (دور الاستثمار الاجنبي في دمج أقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بالاقتصاد العالمي) مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد (18) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، نيسان ، 2006 .

- 22 حسين ، حسين عجلان و الورد ، إبراهيم موسى (أثر عولمة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصادية البلدان النامية) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثالث، حزيران ، 2001 .
- 23- الحق ، نديم و خان ، محسن س . (هروب رأس المال من البلدان النامية) مجلة التمويل والتنمية ، المجلد (24) ، العدد (1) ، مارس 1987 .
- 24- خضر ، حسان (الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا) سلسلة جسر التنمية ، العدد (32) ، السنة الثالثة ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 .
- 25- خطاب ، مختار عبد المنعم (الاصلاح الاقتصادي والخصخصة :التجربة المصرية) مجموعة بحوث تحت عنوان : التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة ،تحرير خالد الوزني ، دار الفارس ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن ، 2000 .
- 26- خليل ، ستار جبار (أهمية الاستثمار الاجنبي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية) مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد (15) ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية ، 2004 .
- 27- درديرة ، صالح يوسف (لمن تشجيع الاستثمار وأهم الحوافز في الجماهيرية العظمى ودول أخرى) بحوث ومناقشات المؤتمر الوطني الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار ، تحت عنوان نحو مناخ أستثماري أفضل ، ليبيا ، طرابلس ، 2006 .
- 28- الدرويش ، بشير محمد عاشور وآخرون (واقع أعداد وعرض المعلومات المالية في ليبيا ودورها في تفعيل سوق الاوراق المالية) مؤتمر التمويل والاستثمار ، تحت عنوان تطوير الادارة المالية العربية لجذب الاستثمار ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، شرم الشيخ ، 5-8 كانون الاول 2004 ، 2006 .
- 92- الرفاعي ، غسان (سياسات الاستثمار ومحددات التدفقات الرأسمالية الى الدول العربية) ندوة آفاق التنمية العربية في التسعينات ، تحرير سعيد النجار ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ، البحرين(1-3) شباط ، 1993 .
- 30- الزبيدي ، أسماعيل (النفط والتنمية في الدول العربية) مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد (21) ، العدد (73) ، الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، الصفاة ، الكويت ، 1995 .
- 31- سابراماتيان ، أرفيند (مصر : هل هي متأهبة للنمو المستديم) مجلة التمويل والتنمية ، المجلد (34) ، العدد (4) ، ديسمبر 1997 .

- 32- السلامة ، عبد الله حمد (الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية : دراسة نظرية وتطبيقية) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية : الحوافز والمعوقات ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض 24-25 نوفمبر ، 1997 .
- 33- سليمان ، محمود (الحماية الدبلوماسية للاستثمار الأجنبي) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية : الحوافز والمعوقات ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض ، 24- 25 نوفمبر ، 1997 .
- 34- الشبيبي ، سنان (دور الحكومات في تمويل التنمية في ظل النظام المالي الدولي الجديد) سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، العدد السادس ، تحت عنوان دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية، دمشق ، من 2- 5 أيار 2000 .
- 35- الشحومي ، سليمان سالم و الفارسي ، عيسى محمد (البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي) بحوث ومناقشات المؤتمر الوطني الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار ، تحت عنوان : نحو مناخ أستثماري أفضل ، ليبيا ، طرابلس ، 2006.
- 36- الشرع ، عباس جبار (دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي : دراسة تحليلية للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر) مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد (5) العدد (17) جامعة البصرة ، كانون الثاني ، 2006 .
- 37- شقلابو ، رجب إمحمد (التعرف على أهمية وطبيعة الاستثمار في الجماهيرية العظمى) بحوث مناقشات المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان (نحو مناخ استثماري أفضل) ليبيا ، طرابلس ، 2006 .
- 38- الشلاح ، راتب (المستجدات الدولية والاستثمارات العربية البينية) ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر السابع لرجال الاعمال والمستثمرين العرب ، بيروت ، لبنان ، 18 20 تشرين الاول ، 1997 .
- 99- شلاش ، أمال (التنمية العربية في ظل العولمة) سلسلة المائدة الحرة (37) ، العولمة والمستقبل العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ، نيسان 1998 .
- -40 شنجار ، عبد الكريم جابر و أبو هات ، عبد الكريم كامل (مصادر التمويل الدولي ودورها في ظاهرة التحويل العكسي لموارد الدول النامية) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد الاول ، العدد الاول ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2004 .

- -41 صندوق النقد العربي (المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي) دراسة معدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية ، أبو ظبى، الإمارات العربية المتحدة ، 2005 .
- 42 عبد الغفار ، هناء (الاستثمارات الاجنبية المسوغات والمخاطر) مجلة دراسات قومية واشتراكية ، العدد (25) ، الجامعة المستنصرية ، 2001 .
- 43 بنريه وفيق (سياسة ويرنامج التخاصية في المملكة الاردنية الهاشمية) سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، العدد (22) و (23) كانون الاول 2001 ، تحرير علي توفيق الصادق وآخرون ، صندوق النقد العربي ، الامارات العربية المتحدة ، أبو ظبي، 2001 .
- 44- عبد اللطيف ، إبراهيم (الخصخصة والاستثمار الأجنبي) مجلة الإدارة ، المجلد 27 ، العدد الثالث ، يناير ، 1995 .
- -45 عبدالله ، إبراهيم سعد الدين (دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي : قضايا عامة ونظرة مستقبلية) سلسلة كتب المستقبل العربي (13) ، دراسات في النتمية العربية الواقع والآفاق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، آب 1998 .
- -46 عبدون ، رمضان (أسترتيجية متوسطة الاجل للاصلاح الاقتصادي في ليبيا) تقرير أعده فريق من الخبراء برئاسة محمد الحاج تحت عنوان ، قضية مختارة استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي ، والملحق الاحصائي ، صندوق النقد الدولي ، 2 مارس ، 2006 .
- 47- العدل ، محمد رضا (الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة) مجلس الوزراء المصري ، جمهورية مصر العربية ، مركز المعلومات ودعم أتخاذ القرار ، فبراير 2003 .
- 48- العلمي ، محمد وهيب جمال (محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن) مؤتمر الاستثمار والتمويل تحت عنوان (الاستثمار الاجنبي المباشر FDI) المؤسسة العربية للتتمية الادارية ، شرم الشيخ 18 21 كانون أول 2005 ، 2006 .
- 49- علي ، علي عبد القادر (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر) سلسلة جسر التنمية ، العدد (21) السنة الثالثة ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، تموز ، 2004 .
- 50 عمر ، دينا أحمد و يونس ، مفيد ذنون (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة) مجلة بحوث مستقبلية ، العدد (15) ، مركز الدراسات المستقبلية ، كلية الحدباء الجامعة ، تموز ، 2006 .

- 51- العنزي ، رشيد حمد (قواعد المعاملة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستثمار) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربي السعودية : الحوافز والمعوقات ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض ، 24-25 نوفمبر ، 1997 .
- 52 عيسى ، محمد عبد الشفيع (الابعاد الاجتماعية للتكليف الهيكلي والخوصصة في مصر) بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة في الجزائر تحت عنوان (الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، الطبعة الاولى ، شياط 1999 .
- 53- العيسوي ، إبراهيم حسن (مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهماتها في التنمية في مصر) بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، تحت عنوان : النتمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، للفترة 25-27 مارس ، القاهرة ، 1976 .
- 54- غبريال ، وهبي (الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية : ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصاديين) بحوث مناقشات المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، تحت عنوان التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، للفترة 25-27 مارس القاهرة ، 1976 .
- 55 عرفة تجارة وصناعة قطر (الاتجاهات الرئيسية للاستثمارات البينية كأداة للتكامل بين الاقتصاديات العربية) المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب المنعقد في الاسكندرية ، مصر للفترة 29 31 أيار ، 1995 .
- -56 غوبتو ، سودارشان و كلاسنز ، ستيجن (هل تستطيع البلدان النامية الحفاظ على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية أليها) مجلة التمويل والتنمية ، المجلد (31) ، العدد (3) ، سبتمبر 1994 .
- 57 فاروق ، تشام (الاستثمارات العربية : واقعها وأفاقها في ظل النظام العالمي الجديد) مؤتمر الاستثمار والتمويل تحت عنوان (تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار) المنظمة العربية للتنمية الادارية ، شرم الشيخ 5 8 كانون أول 2004 ، 2006 .
- 58 فتح الله ، سعد حسين (التنمية المستقلة : المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج : دراسة مقارنة في أقطار مختارة) سلسلة أطروحات الدكتوراه (27) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1999 .

- 60- القرنشاوي ، حاتم عبد الجليل (الاستثمار في ظل العولمة : التوجهات والمتطلبات) مؤتمر الاستثمار والتمويل تحت عنوان (تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار) المنظمة العربية للتنمية الادارية ، شرم الشيخ 5-8 كانون اول 2004 ، 2006 .
- 61- القريشي ، فوزي (أثر التكتلات الاقتصادية على تدفق رأس المال الاجنبي لدول مجلس التعاون) مجلة آفاق أقتصادية ، المجلد (17) ، العدد (67 68) اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة ، 1996 .
- -62 كاجيجي ، خالد علي و الثعيلب ، محمد مسعود (الاستثمار الاجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد) مؤتمر الاستثمار والتمويل ، تحت عنوان (الاستثمار الاجنبي المباشر FDI) المنظمة العربية للتنمية الادارية ، شرم الشيخ ، 18-21 كانون الاول ، 2005 ، 2006 .
- 63 كمال ، مصطفى أحمد (الاستثمارات الأجنبية المشتركة في المملكة العربية السعودية : توزيعها ، أشكالها ، حجمها ، وتقييم أهميتها الاقتصادية) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية : الحوافز والمعوقات ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض ، 24–25 نوفمبر ، 1997 .
- 64- كمالي ، أحمد جاد (نموذج قياس محددات الاستثمار المباشر في مصر) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، جمهورية مصر العربية ، يونيو 2004.
- 65- الكواز ، سعد محمود (تدفقات الاستثمار الأجنبي وآثارها في اقتصاديات الأقطار النامية) مجلة تنمية الرافدين ، المجلد (27) العدد (78) جامعة الموصل ، 2005 .
- 66- ماكولوتش ، راشيل (الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة) مجلة التمويل والتنمية ، المجلد (30) ، العدد (1) ، مارس 1993 .
- -67 محمد ، زيدان (الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية . نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، السنة الأولى ، العدد الأول، 2004 .
- 68 محمد ، عبد الكريم عبد الله (العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة في جمهورية مصر العربية : دراسة اقتصادية قياسية) مجلة الإدارة الاقتصاد ، السنة (28) العدد (56) كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2005 .
- 69 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر) مجلس الوزراء ، جمهورية مصر العربية ، يوليو 2004 .

- 70- المساعيد ، سليمان وارد (الصادرات الاردنية : المحددات والتوقعات المستقبلية) وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، عمان ، الاردن ، تموز 2005 .
- 71- مسعود ، سميح (المشروعات العربية المشتركة : واقعها ، أهميتها ، معوقاتها ومستقبلها) سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (12) التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 1998 .
- 72 مقابلة ، علي حسين (موائمة السياسة النقدية والمالية مع برنامج التصحيح الاقتصادي والمالي في الأردن) مجلة تنمية الرافدين ، المجلد (68) ، العدد (24) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2002 .
- 73 ملص ، أياد (الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأسواق المالية والمنطقة العربية) نشرة الندوة ، المجلد الثالث ، العدد الثالث ، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وأيران وتركيا ، سبتمبر / اكتوبر ، 1996 .
- 74- منصور ، يوسف (الاصلاحات الاقتصادية في الاردن) مجموعة بحوث تحت عنوان : التعاون الاقتصادي العربية بين القطرية والعولمة ، تحرير خالد الوزني ، دار الفارس ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن ، 2000 .
- 75 مؤسسة تشجيع الاستثمار الاردنية (تدفقات الاستثمار المباشر بين الدول العربية: حالة الاردن) مؤتمر التجارة العربية الببينية والتكامل الاقتصادي للفترة من 20 22 أيلول ، عمان ، الاردن ، 2004 .
- 76- ميّا ، علي وآخرون (العولمة وتحديات التقنية والتكانولوجية على الإدارة) مجلة جامعة تشرين ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (27) العدد (3) ، 2005
- 77- ميللر ، روبرت ر . (محددات استثمارات الولايات المتحدة في الصناعة التحويلية بالخارج) مجلة التمويل والتنمية ، المجلد (30) ، العدد (1) مارس 1993 .
- 78- النابلسي ، محمد سعيد (المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الاردن) بحوث ومناقشات ندوة الاقتصاد الاردني : المشكلات و الآفاق ، تحرير مصطفى الحمارنة ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، عمان ، الاردن ، 1994 .
- 79 النجار ، أحمد السيد (التحرير المالي في الاقتصاد المصري : رؤية مستقبلية في ضوء الخبرة الاسيوية) كراسات أستراتجية ، المجلد (8) ، العدد (69) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 1998 .

- 80- النجار ، سعيد (آفاق التنمية العربية في التسعينات : القضايا الاساسية) ندوة آفاق التنمية العربية في التسعينات ، تحرير سعيد النجار ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ، البحرين 1-3 شباط 1993 .
- 81- ندا ، نعمان عباس وآخرون (العولمة وانعكاساتها على التنمية في الدول النامية) مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد (13) العدد (5) ، جامعة تكريت ، حزيران ، 2006.
- -- الهزايمة ، محمد و زغلول إسماعيل (سياسات وخطط تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الاردني) سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، تحت عنوان القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية ، العدد (5-7) ، تشرين أول ، 1999 ، صندوق النقد العربي ، الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبى ، 1999 .
- 83- الورفلي ، ثريا علي حسين (محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر : الدروس المستفادة) بحوث ومناقشات المؤتمر الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار تحت عنوان " نحو مناخ استثماري أفضل " ، ليبيا ، طرابلس ، 2006 .

-التقارير والنشرات:

- 1- الاسكوا (الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الاقليمي في منطقة الاسكوا 2004) الامم المتحدة ، نيويورك ، 2005 .
- 2- الاسكوا (تحليل السياسات الاقتصادية من أجل التعاون الاقليمي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): تأثير سعر الصرف الحقيقي على التجارة داخل الاقاليم) الامم المتحدة ، نيو يورك ، 2003.
- 3- الاسكوا (تقييم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا) الامم المتحدة ، نيويورك ، 1999 .
- 4- الاسكوا (التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الاسكوا : دور الاستثمار والانفاق العام في النمو الاقتصادي) العدد (2) ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2005 .
- 5- الاسكوا (دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) العدد (19) ، الامم المتحدة ، نيو يورك ، 1999 .
- 6- الاسكوا (دور الاسواق المالية في الخصخصة في منطقة الاسكوا) الامم المتحدة ، نيويورك ، 2002 .
- 7- الاسكوا (الشركات عبر الوطنية في الدول الاعضاء في الاسكوا مع دراسة حالتي الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية) الامم المتحدة ، نيويورك ، 2005 .

- 8- الاسكوا (المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) العدد (25) ، الامم المتحدة ، نيو يورك ، 2005 .
- 9- الاسكوا (مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا : 2001 2001) الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2003 .
- 10- الاسكوا (مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا : 2000 2001) الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2002 .
- 11- الاسكوا (مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 1999-2000) الجزء الثاني ، دور الدولة في الاقتصاد المعولم دراسة حالتي مصر والاردن ، الامم المتحدة ، نبوبورك ، 2002 .
- 12- لاسكوا (مقاربة التزامات دول منطقة الاسكوا في أتفاقيات منظمة التجارة العالمية وأتفاقيات الشراكة الاوربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حالتا جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية) الامم المتحدة ، نيويورك ، 2005 .
- 13- الاسكوا (نقل التكنولوجيا الى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في قطاعات مختارة: حالة تجمعات الشركات الصغيرة والمتوسطة في صناعتي الاغذية الزراعية والملابس) الامم المتحدة، نبويورك، 2006.
- 14- الاسكوا (وجهة نظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول تمويل التنمية : دراسة أقليمية عن تمويل التنمية) المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ، مونتيري ، المكسيك ، 18 22 أذار ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2002 .
- 15- الانكتاد (تقرير الاستثمار العالمي : الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديات التنمية 1999) استعراض عام ، الأمم المتحدة ، نيويورك وجنيف ، 1999 .
- 16- البنك الأهلي المصري (أهم التطورات الخاصة بالاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية) النشرة الاقتصادية ، نشرة اقتصادية تصدر عن البنك الأهلي المصري ، العدد الرابع ، 2005 .
- 17 صندوق النقد العربي (الحسابات القومية في الدول العربية 1999 2002) العدد (23) ، الامارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، 2003 .
- 18 صندوق النقد العربي (الحسابات القومية في الدول العربية 1994 2004) العدد (25) ، الامارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، 2005 .
- 19 صندوق النقد العربي (الدول العربية مؤشرات اقتصادية 1990 2000) العدد (18) ، الامارات العربية المتحدة ، أبو ضبى ، 2001 .

- 20 صندوق النقد العربي (موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية 1990 2000) العدد (15) ، الامارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، 2001 .
- 21 صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1994) الامارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، 1994 .
- 22 صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997) الامارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، 1997 .
- 23 صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1998) الامارات العربية المتحدة ، أبو ظبى ، 1998 .
- 24 صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000) الامارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، 2000 .
- 25 صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001) الامارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، 2001 .
- 26 صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005) الامارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، 2005 .
- 27 صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006) الامارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، 2006 .
- 28 صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصادي العربي الموحد : فصل المحور) تحت عنوان : تطورات وانجازات الخصخصة في الدول العربية ، الامارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، 2002 .
- 29- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (التقرير السنوي 2005)، الصفاه، الكويت، 2005.
- 30- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001) الصفاة ، الكويت ، 2001 .
- 31- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003) الصفاة ، الكويت ، 2003 .
- 32- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005) الصفاة ، الكويت ، 2005 .
- 33- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007) الصفاة ، الكويت ، 2007 .

- 34- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009) الصفاة ، الكوبت ، 2009 .
- 35- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية للاستثمار، السنة الثانية عشر، العدد (78)، الصفاة، الكويت، نيسان، 1994.
- 36- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية للاستثمار، السنة الثانية عشر، العدد (80)، الصفاة، الكويت، حزيران، 1994.
- 37- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية للاستثمار، السنة الرابعة والعشرون، العدد الفصلي الاول، الصفاة، الكويت، 2006.
- 38- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية للاستثمار ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد الفصلي الرابع ، الصفاة ، الكويت ، 2006 .
- 39- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية للاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد الفصلي الثاني، 2004
- 40- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية للاستثمار، السنة الثانية والعشرون، العدد (3)، 2004.
- 41- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية للاستثمار ، السنة الثانية والعشرون ، العدد (4) ، الصفاة ، الكويت ، 2004 .
- -42 الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (8) لعام 1997 : الذي صدر بتأريخ (11) مايو 1997) ، جمهورية مصر العربية ، 2005 .

د - مصادر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :

1- أبو حمور ، محمد (السياسة المالية والإصلاحات الهيكلية) مركز الدراسات الاستراتيجية . www.CSS-Jordan-org/arabic.

2− التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 1993–2004 . www.cbl.gov.ly/pdf/07Q5055aytm1fk51Lg1.pdf.

5- الجميل ، سرمد كوكب (المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي : تحليل نقدي لمعطيات منظمة التجارة العالمية في عصر العولمة) مجلة علوم إنسانية ، العدد (18) ، السنة الثانية ، فبراير 2005 . www.ulum.1 / 3 htm .

4- بن حسين ، ناجي (تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر) مجلة علوم انسانية ، العدد (24) ، أيلول 2005 . www.ulum.n1/b19.htm.

5- الربيعي ، فلاح خلف علي (أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول . 2005 . العربية) مجلة علوم أنسانية ، السنة الثانية ، العدد (23) تموز 2005 . www.lum.n1/a219.htm1

6- شلبي ، مغاوري (المناطق الحرة ... فوائد وأضرار) www . islam on line . net / Arabic / economics /2001/04/article 4-shtm

7- صندوق النقد الدولي (تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2006).

www.cbl.gov.ly/pdF/08y7p15dkm31gvb5157.pdf.

8- عبد العاطي ، محمد (الاستثمارات العربية في الخارج) .

www.aljazeera.net/in-depth/2002/4/4-21-1-htm.

9- غميض ، سالم عبد الرحمن (ا**لاستثمارات الاجنبية وتنمية الموارد المالية**) www.staff.uob.bh/File/550162585-Files/FINANCE.DOC.

10- فاروق ، تشام (الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية . الاقتصادية) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، نادي الدراسات الاقتصادية . www.clubnada.jeeran.com.

11− القانون رقم (5) لسنة (1997) بشأن تشجيع إستثمار رؤوس الاموال الاجنبية) www.tcci.net.Ly/pdF-law/5-1997.pdF.

12- المناطق الحرة في مصر

www.ide - egypt . com / doc / hora . doc .

13- مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية .

WWW.jordaninvestment.com.

14- نعمة ، كريم (أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد) مجلة علوم إنسانية ، السنة الثالثة ، العدد (27) ، آذار ، 2006 . www. ulum . n1 /3htm .

15- نعمة ، كريم (مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية : مؤشر التنافسية العالمية ، مؤشر قياس ومدركات الفساد والشفافية ، مؤشر قياس الاداء والامكانيات للاستثمار الاجنبي) مجلة علوم أنسانية ، السنة الرابعة ، العدد (30) ، أيلول 2006 . www. ulum.n1/b194.htm.

16 – الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (مزايا الاستثمار في المناطق الحرة : المزايا والضمانات والاعفاءات التي تمنح للمشروع) . www.gafinet.org/arabic/benefitsz.htm.

17− وزارة الاستثمار المصرية (تشجيع وزيادة الاستثمارات المصرية والعربية والاجنبية). www. Investment.gov.eg.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

A - Books:

- 1- Kenwood, A.G. and lougheed, A.L. (The Growth of the International Economy: (1820 2000) University of Oueens Land. 4th). 2000.
- 2- Krugman, Paul R. and obstfeld, Maurice (International Economics: Theory and policy) new York, sixth Edition, 2003.

B - Articles:

- 1- Agosin, manuel R. (Policy Analysis and Research: Trends and Issues in FDI) The CTC Reporters, No -20, U. N, New York, Autumn 1985.
- 2- Ahmed, Fasil and Funke, Norbert (The Composition of capital flow: Issouth Africa Different) IMF, wp / 05/40, March 2005.
- 3- Alasrag, Hussien (Foreign Direct Investment Development policies In the Arab countries) MPRA,NO.83,2005, www.mpra.uni-munechen.de/2230/.
- 4- Eid, Florence (Foreign Direct Investment in the Arab world:creating The Missing Link) wp /0309, Economic Research Forum, 1998.
- 5- EL Erian, Mohamed & EL- Gamal, Mahmoud (
 Attraction Foreign Investment to Arab countries:
 Getting the Basic Right) Working paper 9718, U.S.A, 1997.

- 6- Merereau, Benoit (FDI Flows to Asia: Did the Dragon crowd out the Tigers), IMF, wp/05/189/, septemper 2005.
- 7- Sadik, Ali T. and Bolbol . Ali . A . (Mobilizing International capital for Arab Economic Development : with Special Refrence to the Role and Determinants of FDI) Arab Economic Jornal , No (26) , vol (10) , winter 2001.
- 8- Sekkat, Khalid and Ange, Marie (Trade and Foreign exchage liberalization: Investment climate and FDI in the MENA countries) MENA, working paper No. 39, September 2004.

C – Report & Perodicals:

- 1- ESCAP (Foreign Direct Investment In central Asian and Caucasian Economies: policies and Issues) Studies in Trade and investment 50, U.N., New York, 2003.
- 2- ESCAP (Policies and strategies for the promotion and Attraction of foreign Direct Investment In less Developed Economies and Economies in Transition : AN Introduction) Dushanbe, 2003.
- 3- Escwa (Policies Aimed at Attracting Foreign Direct and Intraregional In the Escwa Region: Imoroving the climate For Foreign Direct Investment and mobilizing Domestic Savings, case Studies of Bahrain, Jordon and yeman) U.N. New york ,2004.
- 4- ESCWA (External Dept management And the Debt Situation In the Escwa Region: case Studies on Jordan and Lebanon) U.N, New York, 2004.
- 5- ESCWA ((comparatives study of National strategies and policies with Regard to Foreign Direct Investment in the ESCWA region) U.N, new York, 2001.

- 6- ESCWA (the Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries) U.N, New York, 2000.
- 7- IMF (International Financial statistics (IFS)), year book, Washington, D.C, February, 2007.
- 8- IMF (**International Financial statistics (IFS)**), year book, Washington, D.C, 2006.
- 9- IMF (International Financial statistics (IFS)), year book, Washington, D.C, 2003.
- 10- IMF (International Financial statistics (IFS)), year book, Washington, D.C, 2002.
- 11- IMF (International Financial statistics (IFS)), year book, Washington, D.C, 2001.
- 12-U.N, (world Economic and social Survery 2005: Financing for Development), New York, 2005.
- 13-UNCTAD (world Investment Report 2006 : FDI From Developing and Transition Economies : Implications For Development), U.N New York and Geneva, 2006.
- 14-UNCTAD (world Investment Report 2006 :FDI From Developing and Transition Economies : Implications For Development) overview , U.N , New York and Geneva , 2006 .
- 15-UNCTAD(world Investment Report 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R & D), U.N, New York, 2005.
- 16-UNCTAD (world Investment Report 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R & D) overview, U.N., New York, 2005.
- 17-UNCTAD (world Investment Report 2004: The shift Towards services) Geneva and New York, 2004.

- 18-UNCTAD (world Investment Report 2001: promoting Linkages) U.N, New York and Geneva, 2001.
- 19-UNCTAD (world Investment Report 2000 : cross border Mergers and Acquisitions and Development) U.N, New York and Geneva , 2000.
- 20-UNCTAD (world Investment Report 2000 : cross border mergers and Acquisition and Development) over view, New York and Geneva, 2000.
- 21-UNCTAD (FDI Determinants and TNC Strategies: The Case of Brazil) U.N., New York and Geneva, 2000.
- 22-UNCTAD (world Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and the challenge of Development) U.N., New York and Geneva, 1999.
- 23- UNCTAD (**Trade and Development Report : 1999**) U.N, New York and Geneva, 1999.
- 24- UNCTAD(Foreign Direct Investment and Development) U.N, New York and Geneva, 1999.
- 25-UNCTAD (world Investment Report 1998: Trends and Determinants). U.N., New York and Geneva. 1998.
- 26-UNCTAD (world Investment Report 1998: Trends and Determinants) overview, New York and Geneva . 1998.
- 27-UNCTAD (Foreign Direct Investment, Trade, Aid and Migration) U.N., Geneva, March 1996.
- 28-UNCTAD (world Investment Report 1996 : Investment , Trade and International policy Arrangements) U.N , Geneva and New York , 1996

.

ملحق (8) مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية للنموذج الاول

DI	FDI	DS	GDP	السعودية
97%	90%	98%	100%	GDP
91%	86%	100%	98%	DS
93%	100%	86%	90%	FDI
100%	93%	91%	97%	DI
DI	FDI	DS	GDP	الامارات
93%	76%	99%	100%	GDP
90%	80%	100%	99%	DS
50%	100%	80%	76%	FDI
100%	50%	90%	93%	DI

مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية للنموذج الثاني

DI	Х	FDI	FDI GDP	
97%	99%	90% 100%		GDP
93%	91%	100%	90%	FDI
94%	100%	91%	99%	Χ
100%	94%	93%	97%	DI

مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية للنموذج الثالث

Х	FDI	DI GDP		السعودية
99%	90%	97%	100%	GDP
94%	93%	100%	97%	DI
91%	100%	93%	90%	FDI
100%	91%	94%	99%	Χ
Х	FDI	DI	GDP	الامارات
100%	76%	93%	100%	GDP
92%	50%	100%	93%	DI
78%	100%	50%	76%	FDI
100%	78%	92%	100%	Χ

مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية للنموذج الرابع

M	FDI	С	DS	السعودية
93%	86%	90%	100%	DS
97%	91%	100%	90%	С
96%	100%	91%	86%	FDI
100%	96%	97%	93%	М

مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية للنموذج الخامس

GDP	М	Χ	С	DS	DI	السعودية
_				_		
97%	99%	94%	99%	91%	100%	DI
98%	93%	99%	90%	100%	91%	DS
97%	97%	94%	100%	90%	99%	С
99%	97%	100%	94%	99%	94%	Χ
97%	100%	97%	97%	93%	99%	М
100%	97%	99%	97%	98%	97%	GDP
GDP	М	Χ	DC	DS	DI	الامارت
93%	93%	92%	95%	90%	100%	DI
99%	99%	99%	97%	100%	90%	DS
99%	99%	99%	100%	97%	95%	DC
100%	100%	100%	99%	99%	92%	Χ
100%	100%	100%	99%	99%	93%	М
100%	100%	100%	99%	99%	93%	GDP

-الجداول تم إعدادها من قبل الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية .

GDP=67840+0.76 FDI

			الامارات
t(17)	B_0	B ₁	
4.85	67840.14		B_0
4.77		0.76	FDI

DI=20525+0.498 FDI

			الامارات
t(17)	В	BETA	
3.09	20525		Intercpt
2.37		0.498	FDI

DI=29330+0.93 FDI

t(17)	В	BETA	السعودية
10.3	29330		Intercpt
10.51		0.931	FDI

GDP=155812+0.90 FDI

t(17)	В	BETA	السعودية
10.65	155812		Intercpt
8.74		0.90	FDI

ملحق (1) المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد السعودي للمدة 1992 – 2010 (مليون دولار)

		(5-5-5-5	,		<u>-</u>				
السنة	GDP	الاستثمار المحلي	الادخار المحلي	الاستهلاك	الاستثمار الاجنبي	الصادرات	الواردات	تكوين راس المال	الاستثمار غير المباشر
1992	123204	27365	34316	88888	-790	50287	33698	28337	-6491
1993	118516	28737	32618	85898	1369	51141	28198	29629	8202
1994	120167	24139	38620	81547	3500	42614	23338	24033	-2524
1995	127811	26460	43333	84478	-1877	49910	28091	25562	4051
1996	141322	25422	48769	92553	-1129	60566	27744	25438	-2638
1997	146494	28852	50944	95550	3044	60573	28732	26369	-7352
1998	128377	27352	33524	94853	4289	38724	30013	28243	6932
1999	142864	26971	46160	96704	4800	50622	28011	30001	11700
2000	173286	28210	69520	103766	1460	78756	30238	32924	-9378
2001	186489	35174	67803	118686	200	72838	31223	35433	-2797
2002	188551	37096	69906	118645	-615	72561	32293	37710	7552
2003	214573	41631	90668	123905	778	93368	41704	42915	-18738
2004	250339	45411	115005	135334	1942	126166	47376	47564	-26654
2005	304531	50274	151425	153106	12094	180522	59459	54816	350
2006	356156	62475	179553	176603	17140	211024	69800	67670	-11949
2007	383871	81682	185653	198218	22821	233114	90214	80613	-5479
2008	468800	97391	244426	224374	38151	313447	115134	103136	-1628
2009	369178	93984	131029	238149	32100	189701	95552	99678	-20139
2010	434666	99783	186906	247760	21516	249699.5	97077	95627	-17436

ملحق (2) المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد الاماراتي للمدة 1992 – 2010 (مليون دولار)

		(3 3 33	,	•					
السنة	GDP	1- JL J. 57 NI	1- 11 1- 571		a. Nt. 1.55. Nt.	الماد المادي	ال الحالث	تكوين راس الدال	الاستثمار غير
		الاستثمار المحلي	الادخار المحلي	الاستهلاك	الاستثمار الاجنبي	الصادرات	الواردات	المال	المباشر
1992	35052	7931	13429.7	21623	130	24756	17410	8476	0
1993	35717	9052	13653	22064	401	25620	20994	10104	0
1994	37986	10484	15141	22845	62	26403	22775	11609	0
1995	42807	11558	12825	29982	399	28364	23778	12709	0
1996	47993	13582	17488	30505	301	37334	30563	13505	0
1997	51189	14473	18764	32425	232	40423	34107	14364	0
1998	48500	14844	13986	34514	258	33835	32588	14841	0
1999	55193	15362	17990	37203	-985	36470	31721	15344	0
2000	70521	16359	28980	41541	-515	49834	35009	16340	0
2001	69546	17146	25880	43666	1184	48774	37293	15300	0
2002	71567	17333	25384	46183	1307	52163	42652	15745	0
2003	80224	18652	30312	49912	30	66755	52074	16847	0
2004	104180	23352	36694	67486	840	90948	72082	19794	0
2005	138331	27099	58884	79447	10900	117288	84654	26283	0
2006	168384	34762	77108	91276	12806	145587	100057	30309	0
2007	196643	42454	80842	115801	14186	178630	132500	47194	0
2008	250517	71178	118754	131763	13723	239212	177000	57619	0
2009	225631	85953	86284	139347	4002	192192	150000	54151	0
2010	248420	101064	101423	146997	3948.3	213141	162750	62696	0

ملحق (3) المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد البحريني للمدة 1992 – 2009 (مليون دولار)

		`		-					
السنة	GDP	الاستثمار المحلي	الادخار المحلي	الاستهلاك	الاستثمار الاجنبي	الصادرات	الواردات	تكوين راس المال	الاستثمار غير المباشر
1992	4793	1364.9	1581.9	3211.7	-9	3464.4	4263	1410	-1398
1993	4998	862.7	1796	3201.89	-5	3723.4	3858	900	-1335
1994	5317	1136.9	1693	3623.7	-31	3616.79	3747.9	1044	-454
1995	5485.9	723.7	2022	3463.8	-27	4112.8	3715.7	801	-113
1996	5807.7	540	2326	3481.4	2048	4699.7	4272.9	837	-780
1997	6096.8	332	2318	3778.7	329	4383.5	4025.6	1036	-1151
1998	6184	1325	1369	4815	180	3270	3566	1299	-1012
1999	6621	523	1577	5044	454	4362	3698	523	-1993
2000	8028	820	2874	5154	364	6194	4633	803	194
2001	7971	967	2742	5229	81	5576	4306	957	-1479
2002	8491	1826	3108	5383	217	5887	5013	1698	-4225
2003	9747	2165	4025	5722	517	6720.8	5657.2	2047	-2407
2004	11235	2797	5302	5933	865	7660.3	7384.6	2809	-3505
2005	13459	3239	6449	7010	1049	10348.7	9393.1	3230	-4614
2006	15852	4127	7985	7867	2915	12339.8	10515	6658	-8831
2007	18447	4880	9568	8879	1756	13790.2	11488	4981	-8560
2008	24338	6808	13407	10931	1793.8	17491.2	10800	8032	9277
2009	20595	7430	10071	10524	257	12051.9	7500	0	8276

ملحق (4) المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد الكويتي للمدة 1992 – 2009 (مليون دولار)

		(9 9 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0	,	<u> </u>		-			
									الاستثمار غير
السنة	GDP	الاستثمار المحلي	الادخار المحلي	الاستهلاك	الاستثمار الاجنبي	الصادرات	الواردات	تكوين راس المال	المباشر
1992	19700	4441	1794.6	17905	35	6548	7261	4334	273
1993	23461	4116	4776.36	18684	13	10264	7036	3988.3	-931
1994	24859	4013	6278.2	18581	0.01	11284	6697	3977.5	394
1995	27186	4011	6048	21138	7	12833	7790	4077.9	-2114
1996	31449	4756	8232	23217	347	14946	8373	4717.4	-762
1997	30349	4141	8114	22098	20	14281	8246	4248.9	-6926
1998	25941	4787	3186	23030	59	9616	8619	4669.4	-4768
1999	30126	4385	6345	23781	72	12224	7617	4518.9	-2559
2000	37018	4022	13255	23763	16	19476	7157	4072	-12668
2001	34076	4993	9666	24410	-147	16245	7869	4770.6	-8719
2002	35173	6531	6628	28545	7	15363	9001	5979.4	-3227
2003	41743	7962	10274	31469	-67	20956	10987	7096.3	-13374
2004	59439	10809	25394	34045	23.8	29001	12631	10699	-13880
2005	80799	13276	42126	38673	233.9	45301	15801	12928	-13134
2006	101549	16494	58428	43121	121.3	56446	17243	16248	-29126
2007	114608	24285	64245	50363	111.5	62489	21362	22922	-34904
2008	148921	27425	87675	61246	-6.0	87039	24840	26806	-28130
2009	109482	15235	46258	63224	1113.7	50305	20341	15327	-8194

ملحق (5) المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد العماني للمدة 1992 – 2009 (مليون دولار)

		(3=3 -5%	,	Ŧ		· ·			
السنة	GDP	الاستثمار المحلي	الادخار المحلي	الاستهلاك	الاستثمار الاجنبي	الصادرات	الواردات	تكوين راس المال	الاستثمار غير المباشر
1992	12279.9	2036	0	12280	104	5555.27	3902	1965	0
1993	12354.6	2191	0	12355	142	5365.41	4296	2224	0
1994	12698.5	2034	0	12698	76	5542.26	4014	2032	0
1995	13803	2068	3258	10545	46	6065.02	4379	2070	0
1996	15278	2092	4210	11068	60	7373.21	4728	2139	8
1997	15837	2795	4628	11225	65	7656.7	5191	2851	18
1998	14086	3378	2412	11758	101	5521	5826	3381	185
1999	15710	2333	4161	11549	39	7238	4801	2357	25
2000	19450	2370	7486	11964	83.2	11318	5131	2334	-36
2001	19868	2521	6663	13205	5.2	11074	5933	2583	80
2002	19949	2542	6345	13604	122	11173	6296	3790	-77
2003	20310	3398	5974	14336	26	11669	6801	4468	-229
2004	24674	5093	8472	16202	111	13381	8796	6415	-12
2005	30905	5584	13998	16907	1538	18691	8971	7108	128
2006	36804	6185	17475	19329	1588	21586	11039	8833	161
2007	41908	7152	20012	21896	3431	24691	16025	8382	1482
2008	60299	18503	31366	28933	2528	37719	23137	10854	-1673
2009	53709	13834	27157	26552	1471	27648	17935	7519	91

ملحق (6) المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاقتصاد القطري للمدة 1992 – 2009 (مليون دولار)

		(3 3 33.	,						
e. h	000	t ti 1 20 \$21	t ti 1. 87	181 + 821		a 1 1 11	m 1 1 11	تکوین راس	الاستثمار غير
السنة	GDP	الاستثمار المحلي	الادخار المحلي	الاستهلاك	الاستثمار الاجنبي	الصادرات	الواردات	المال	المباشر
1992	7727	1545	2762	4965	40	3841	3841	1417	0
1993	7152	1480	2231.6	4920	72	3245	3245	1332	0
1994	7383	1809	2627	4756	132	3322	3213	1846	0
1995	8138	2855	2838	5300	94	3581	3651	2848	0
1996	9059	3240	3477	5582	339	3986	4447	3261	0
1997	11298	4003	4301	5926	418	5455	5570	3954	0
1998	10255	3279	3643	5835	347	5030	5030	3282	0
1999	12393	2340	6597	5796	113	7213	7214	2355	0
2000	17760	3579	11563	6197	252	11594	11594	3552	0
2001	17741	5107	11767	5974	296	10870	10871	5145	0
2002	19707	6322	12903	6804	623.9	11031	10978	6503	0
2003	20426	8206	12918	7508	624.9	12613	13382	7149	0
2004	31675	10595	21988	9687	1199.0	18684	18684	10453	0
2005	43040	15066	30421	12619	2500.0	25761	25762	15064	0
2006	60497	20538	40741	19756	3500.0	34050	34051	19964	0
2007	80751	23628	50984	29767	4700.0	42019	42020	30685	0
2008	110712	44566	70546	40166	3778.6	52448	56593	44285	0
2009	98313	38272	53538	44775	8124.7	45355	41000	38342	0

ملحق (7) المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لمجموعة دول الخليج للمدة 1992 – 2009 (مليون دولار)

		(3-3 -3)				-			
									الاستثمار غير
السنة	GDP	الاستثمار المحلي	الادخار المحلي	الاستهلاك	الاستثمار الاجنبي	الصادرات	الواردات	تكوين راس المال	المباشر
1992	202757	44684	53884	148873	-490	94452	70375	45938	-7617
1993	202198	46439	55075	147123	1992	99358	67627	48177	5936
1994	208411	43616	64359	144051	3739	92782	63785	44541	-2584
1995	225231	47676	70324	154907	-1358	104866	71404	48069	1824
1996	250909	49632	84502	166406	1966	128905	80128	49897	-4172
1997	261264	54596	89069	171003	4108	132772	85871	52823	-15411
1998	233343	54965	58120	174805	5234	95996	85642	55714	1338
1999	262907	51914	82830	180077	4493	118129	83062	55098	7173
2000	326063	55360	133678	192385	1660	177172	93762	60025	-21888
2001	335691	65908	124521	211170	1619	165377	97495	64188	-12915
2002	343438	71650	124274	219164	1662	168178	106234	71426	23
2003	387023	82014	154171	232852	1909	212082	130605	80522	-34749
2004	481542	98057	212855	268687	4981	285840	166952	97734	-44052
2005	611065	114538	303303	307762	28315	397912	204040	119429	-17270
2006	739242	144581	381290	357952	38070	481033	242704	149681	-49745
2007	836228	184081	411304	424924	47006	554733	313609	194777	-47461
2008	1063587	265871	566174	497413	59969	747356	407503	250731	-22154
2009	876908	254708	354337	522571	47068	517253	332328	215018	-19967

المصادر التي تم الاعتماد عليها لجمع البيانات

- 1- صندوق النقد العربي وآخرون (التقرير الاقتصاد العربي الموحد) أعداد مختلفة (2009 ، 2004 ، 2001 ، 2000) .
- 2- صندوق النقد العربي (الحسابات القومية في الدول العربية 1997 2007) العدد (25) ، الامارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، 2005، ص7-136.
 - 3- صندوق النقد العربي (الدول العربية مؤشرات أقتصادية 1990 2000) العدد (18) ، الامارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ،2001 ، ص7 .
 - 4- التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الامارات للاعوام من (1994-2010)
 - http://data.albankaldawli.org/indicator/all -5
 - http://www.amf.org.ae/ar/statistics -6
 - http://www.arabfund.org/ -7
 - http://www.iaigc.net -8
 - http://www.economy.gov.ae/Arabic/EconomicStatisticsReports/ -9

المحتويات

الصفحة	العنوان
12 – 1	المقدمة :
13	الفصل الأول : الاستثمار الاجنبي والاستثمار
	الحيلي
	(اطار نظري
	مقارنة)
14	المبحث الاول: اساسيات الاستثمار الاجنبي
21-15	اولا : البدايات الاولى للاستثمار
30-22	ثانيا : مفهوم الاستثمار الاجنبي ومكوناته
	و اشکالـه
40-31	ثالثا: اهمية الاستثمار الاجنبي
47-41	رابعا : دوافع الاستثمار الاجنبي
51-48	خامسا : مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي
52	المبحث الثاني : محددات الاستثمار الاجنبي
	والنظريات المفسره له
67-52	اولا: محددات الاستثمار الاجنبي
77-67	ثانيا: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي

الصفحة	العنوان
78	المبحث الثالث: الاستثمار الاجنبي والاستثمار الحلي المؤشرات والدوال
	والاختبارات الاحصائية
85-78	اولا: المؤشرات الاقتصادية
86	ثانيا: الدوال المستخدمة في التحليل
94-87	ثالثًا: النماذج الاقتصادية والاختبارات الاحصائية
95	الفصل الثانى : دور الاستثمار الاجنبي في الاستثمار الحلى لدول
	الخليج العربي
113-97	المبحث الاول : مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري لدول الخليج العربي
114	المبحث الثاني: حجم واتجاهات الاستثمار الاجنبي والاستثمار الحلي
	ود المحدد ول الحربي
116-115	اولا: اتجاهات مؤشر الاستهلاك الحجلي الاجمالي

121-117	ثانيا: اتجاهات مؤشر الاستثمار الاجنبي
129-122	ثالثا: الروابط بين الاستثمار الاجنبي المباشر
	والاستثمار الحجلي لدول
	الخليج العربي

الصفحة	العنوان
140 -130	المبحث الثالث: واقع واتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار
	الحلي في الطار البيئة الاقتصادية الكلية للبلدان الخليج
142-141	العربي عينة الدراسة الفصل الثالث: اثر الاستثمار الاجنبي في الاستثمار الحجلي لدول خليجية
	ختارة
150-143	المبحث الاول : توصيف نماذج عينة الدراسة
160-151	المبحث الثاني : تقدير وتحليل لنتائح عينة الدراسة
162161	الفصل الرابع : المشاهد المحتملة لمستقبل الاستثمار الحلي في بلدان
	عينة الدراسة
165-163	المبحث الاول : توصيف وتقدير النماذج المعتمدة في التنبؤ
178-166	المبحث الثاني: رؤية مستقبلية لاثار الاستثمار الاجنبي في الاستثمار
	الحملي في

	عينة الدراسة
	الاستنتاجات والتوصيات
181-179	اولا :الاستنتاجات
184-182	ثانیا :التوصیات
8-1	الملاحق
204-185	المصادر

الإهداء

الحمدلله وحده والصلاة والسلام على سيد الخلق نبينا محمد عليه الصلاة والسلام وعلى اله وصحبه اجمعين فهذه الرسالة قد ساهم بها اكثر من مفكر ومشرف واحد واعتمدت على علومهم بعد الله (سبحانه وتعالى) فورثت منهم المعرفة والعلم وقاسيت السهر والهم من اجل ذلك وانتهى مشوارى بختام كتابة هذه الرسالة وهي مساهمة علمية متواضعة ومنهجية املة ان يستفاد منها الاخرين لكي تكون جزءا من نور في جمال العلم وارساء لقواعد الاستثمار (ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض) الاعراف اية 96 وفي هذا الحال لا انسى من بذلوا قصارى جهودهم والى من صاغوا حروفا وهي لي من منزلتهم طریقا اهتدیت له واخص منهم امی وابی ومشرفی واساتذتی واخواتى فما وهنوا وما استكانوا الا بعد ان راوا هذه الرسالة قد قدمتها بهذه الصيغة ويفضل الله.

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالُو أُ شُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم من سورة البقرة

شكر وتقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد...

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة... إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.....

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما ، فإن لم تستطع فأحب العلماء " ،فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن الحوت في البحر ، والطير في السماء ، ليصلون على معلم الناس الخير " وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث والذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضىء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون يشعروا بدورهم بذلك فلهم مناكل الشكر.

إقرار المشرف

أشهد أن أعداد هذه الرسالة المعنونة (أثر الاستثمار الحربي اللجنبي في مستقبل الاستثمار الحلي العربي – دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992 – 2010) التي تقدمت بها الطالبة (نورية عبد محمد) قد جرى بإشرافي في جامعة سانت كليمنتس وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في بحوث عمليات ، ولأجله وقعت.

```
التوقيع:
الاسم:
التاريخ: / /
```